وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة وتنمية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية *LMD*
تخصص سياسات عامة وتنمية
تحت عنوان:

دور المنظمات غير الحكومية كآلية من آليات التنمية المستدامة.
منظمة أصدقاء الأرض العالمية نموذجا

من إعداد الطالب:
- عمارة حاج.

تحت إشراف الاستاذ الدكتور:
- بن خدة صفيان

لجنة المناقشة:

الأستاذ .....بن دادة لخضر.....رئيسا

الأستاذ .....بن خدة صفيان.....مشرف و مقرراً

الأستاذ .....شريفي محمد رضا.....عضو مناقشا

الأستاذ .....باسود عبد المالك رضا.....مدعوا

السنـــة الجامعية:

2014 -2015م

1435 – 1436 هـ

كلمـــة شكـــر

عملا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :
"من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

وعليه نتقدم بالشكر الجزيل إلى الله سبحانه وتعالى على إتمام هذا العمل .

كما أتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى الأستاذ المأطر "بن خدة سفيان" الذي كان لي عونا في هذا العمل .

كما لا يفوتني من هذا المقام هذا المقام أن أشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية.

وكل من ساعدني من قريب وبعيد في إنجاز هذه المذكرة حتى ولو بالكلمة الطيبة وشكرا.

.

إهـــداء

الحمد الله حمدا كثيرا الذي وفقني في إتمام دراستي وإنجاز هذا العمل المتواضع .

أهدي هذا العمل إلى:

من قال فيهما الرحمان: "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

- **روح الحياة ومنبع الحنان إلى من تحملا عبئ وجفاء الدنيا إلى تخطي كل العقبات لإيصالي لرياض العلم والمعرفة ،والأصل الثابت الذي لا يتزعزع ،إلى من أفخر به والدي الغالي الذي ساندني في دراستي وعلمني ورباني .**
- **التي طأطأت رأسي أمامها رأيت الجنة تحت قدميها ،إلى من ملأت قلبي حدائق الحنان وروت ظمأ حياتي بالأمان وسقتني حلي الأخلاق ،وألبستني ثوب العزة والكرامة ،وجعلت العلم والمعرفة تاج رأسي والدي الحبيبة.**
- **إلى أخواتي العزيزات.**
- **إلى إخوتي الكرام .**
- **إلى كل أصدقائي وزملائي وإلى كل طلبة العلوم السياسية.**
- **إلى بنات أخي "أميرة، أسماء ونور الهدى ".**
- **إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي.**

عمارة حاج

خطــة البحـــث

خطـــــة البحـــث

تشكرات.

إهداء.

مقدمة.

الإشكالية.

أهمية.

الدراسة.

أهداف الدراسة.

مناهج الموضوع.

الدراسات السابقة.

صعوبات الدراسة.

هيكل الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للمنظمات غير الحكومية.

تمهيد.

المبحث الأول: مفهوم المنظمات غير الحكومية وطبيعتها القانونية.

المطلب الأول: مفهوم المنظمات غير الحكومية.

الفرع الأول: تعريف المنظمات غير الحكومية.

الفرع الثاني: نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية.

الفرع الثالث: خصائص المنظمات غير الحكومية.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للمنظمات غير حكومية.

الفرع الأول: الآراء المتكررة لشخصية المنظمات الدولية غير الحكومية.

الفرع الثاني: الاعتراف بالشخصية الدولية للمنظمات الدولية غير الحكومية.

الفرع الثالث: الاعتراف العلمي بالشخصية القانونية.

المبحث الثاني: الأسس والمبادئ للمنظمات غير الحكومية.

المطلب الأول: الأسس القانونية للمنظمات غير الحكومية.

الفرع الأول: الأسس الدولية للمنظمات غير الحكومية.

الفرع الثاني: الأسس الوطنية للمنظمات غير الحكومية.

المطلب الثاني: المبادئ الاساسية التي قامت عليها المنظمات غير الحكومية.

الفرع الأول: المبادئ التقليدية.

الفرع الثاني: المبادئ الحديثة.

خلاصة.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي حول التنمية المستدامة.

تمهيد.

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: خصائص وأبعاد التنمية المستدامة.

الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: ركائز ومؤشرات التنمية المستدامة.

المطلب الأول: ركائز التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مقومات التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية المستدامة.

الفرع الأول: أهمية التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: الأطراف الفاعلة بين التحديات والإنجازات.

المطلب الأول: الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: صعوبات وتحديات التنمية المستدامة.

الفرع الأول: صعوبات التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: تحديات التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: إنجازات التنمية المستدامة.

خلاصة.

الفصل الثالث: دور منظمة أصدقاء الأرض في حماية البيئة.

تمهيد.

المبحث الأول: الإطار العام لمنظمة أصدقاء الأرض العالمية.

المطلب الأول: إطار تعريفي بمنظمة أصدقاء الأرض العالمية.

المطلب الثاني: تاريخ منظمة أصدقاء الأرض العالمية.

المطلب الثالث: برامج عمل وحملات منظمة أصدقاء الأرض العالمية.

الفرع الأول: برامج عمل منظمة أصدقاء الأرض العالمية.

الفرع الثاني: حملات منظمة أصدقاء الأرض العالمية.

المبحث الثاني: دور منظمة أصدقاء الأرض العالمية في تحريك القضايا البيئية ومكافحة أعمال القرصنة البيولوجية.

المطلب الأول: دور منظمة أصدقاء الأرض العالمية في تحريك القضايا البيئية.

المطلب الثاني: دور منظمة أصدقاء الأرض في مكافحة أعمال القرصنة البيولوجية.

المطلب الثا لث: رهانات منظمةأصدقاء الأرض على قمة ريو+20

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه منظمة أصدقاء الأرض العالمية.

المطلب الأول: إشكاليات التمويل الدولي لمنظمة أصدقاء الأرض.

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بالجانب التنظيمي.

المطلب الثالث: مستقبل وآفاق منظمة أصدقاء الأرض العالمية.

خلاصة.

خاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

الفهرس.

مقـــــدمــة

مقدمة:

ازداد الحديث في السنوات الاخيرة عن دور الدي يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية لسد الفجوة بين القطاع الخاص والحكومة من خلال اهدافها التي تسعى الى تحقيقها، حيث مرت المنظمات غير الحكومية بمراحل عديدة لتصل الى ما هي عليه الأن لتحقيق انجازات التي تؤكد على انها عنصر حيوي ذو اهمية بالغة كونها تصنف ضمن المؤشرات الفاعلة خاصة في المجال التنموي.

فقد برهنت التطورات المعاصرة على اهمية هذه المنظمات كآلية لتحقيق التنمية، في جميع ميادينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك امكانية مشاركتها مع الدولة والقطاع الخاص في اقرار السياسات العامة ومن تم بناء فلسفة الحكم الراشد التي تشكل الاذاة الاساسية المستخدمة في ترقية المجتمعات وتنميتها وبهذا يمكن اعتبارها من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار وتفعيل التنمية الحقيقية ،في ظل عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع.

مقابل ذلك عرفت نهاية القرن العشرين توسعا كبيرا لمفهوم العمل التنموي على الصعيد العالمي لاسيما بعد المشاكل التي أصبحت تعاني منها البيئة ،كنقص المياه وتلوت المصادر البيئية، ثلوث الجو وتغير المناخ من جراء التطور الصناعي واستغلال الطاقة دون حرص، مما زاد في انتشار الغازات الضارة والسامة في الجو، ارتفاع درجة حرارة الارض التي أصبحت مهددة بغرق لو ذاب الغطاء الجليدي للقطب الشمالي ،وجسد هذا في انتشار الفقر والمجاعات وانتشار البطالة والامراض، هنا انفجر سؤال شغل العالم أجمع حول مدى قدرة الارض على التحمل ومدى استمرار الإنسان في تجاهله لما يقوم به لتدمير ذاتي لنفسه وللأجيال القادمة وكان الجواب في التنمية المستدامة التي يرى الكثيرون أنها الحل.

أفرز هذا الانشغال عن سعي الجميع وتعاونهم لوضع خطة عامة لتحقيق ما اتفقوا على تسميته بالتنمية المستدامة والتي ترادف مفهوم المحافظة على البيئة والأمن البشري، حتى أصبحت قضايا الامن البشري والبيئة والتنمية المستدامة من بين أهم القضايا التي تشغل العالم حيث أقيمت لها مؤتمرات وندوات وملتقيات علمية ولم تقتصر هذه التجمعات

مقـدمــة:

فقط على الجهات الرسمية والحكومية بل تعدت إلى الكثير من المؤسسات والتنظيمات الحزبية والمهنية ومختلف التنظيمات غير الحكومية بمختلف نشاطاتها.

إذا تساهم بعدة أنشطة اجتماعية واقتصادية وثقافية وإيكولوجية عن طريق رسم خطط إصلاحية وتغيرية حاضرا ومستقبلا لأنه أساس التنمية ولا يمكن تصور أي تنمية بدون مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة.

إذ تساهم هذه المنظمات غير الحكومية بكل طاقاته التطوعية في تشغيل الانسان من أجل خدمة الانسان نفسه ماديا ونفسيا.

فدراسة المنظمات غير الحكومية تدفع إلى مناقشة دورها وإمكانياتها للتأثير والتفاعل وأيضا محاولة التعرف على دور وإسهاماتها التي تتبلور في مجموعة من التفاعلات وتقوم بوظائف عديدة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

كما أنه هناك علاقة طردية بين المنظمات غير الحكومية والتنمية المستدامة، إذ أن تطور هذه المنظمات يؤدي إلى تدخلها في ميادين عديدة منها التنمية المستدامة وتطور مفهوم التنمية المستدامة أدى إلى بروز دور أخر للمنظمات غير الحكومية.

الإطـــار المنهجـــي

الإطار المنهجي:

الإشكالية:

- **إلى أي مدى يمكن اعتبار أن المنظمات غير الحكومية لها دور في تحقيق التنمية المستدامة؟.**

وبناءا على ذلك فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

- ✓ كيف تساهم المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ✓ ما مدى فاعلية المنظمات غير الحكومية في تفعيل التنمية المستدامة ؟
- ✓ ماهي العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والدولة والقطاع الخاص ؟
- ✓ ما دور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة؟

ومن خلال طرح الاشكالية وعرض الاسئلة الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية:

- الوصول إلى التنمية مستدامة فعالة يكمن في فسح المجال أمام المنظمات غير الحكومية من قبل الدولة.
- استقلالية المنظمات غير الحكومية عن الدولة تسمح له بأداء دور فعال وأساسي في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحقيق التنمية المستدامة يكمن في تفعيل ما يسمى بأليات الحكومة.

أهمية الدراسة:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية في مثل هذا النوع من التنمية على اهتمام العالم كله ،فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية، فتتضح أهمية هذا الموضوع من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا المرتبط ارتباطا وتيقا بالبشرى وبالبيئة ،والتي برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية، إبتدا من مؤتمر "أستوكهولم" حول التنمية البشرية عام 1972 مرورا بقمة الارض في "ري ودي جانيرو" بالبرازيل حول البيئة والتنمية عام 1992 ،كما قام رؤساء وحكومات ما يزيد على 147 دولة وحكومة إضافة إلى منظمات المجتمع المدني في سبتمبر 2000 بالتوقيع على إعلان الالفية وأكدوا

مجددا دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة مجددا وصولا إلى قمة "جوهانسبورغ" التي عقدت في جنوب إفريقيا صيف عام 2002.

أهداف الدراسة:

مع تزايد الاهتمام بدراسة موضوع المنظمات غير الحكومية وفي إطار الحيوية (العلمية والعملية) التي يكتسبها لهذا المفهوم من خلال الادوار التي تؤديها خاصة في المجال التنموي ،تهدف هذه الدراسة إلى رصد وإبراز مدى فعالة التنمية المستدامة سواءا في المجال الاقتصادي والاجتماعي أو البيئي وحصر المشاكل التي يمكن أن تواجهها في أدائها لوظائفها وكيفية تجاوزها.

مناهج الموضوع:

تفرض طبيعة الموضوع توظيف العديد من المناهج وقد تم الاستعانة بها وهي:

1. المنهج التاريخي:

هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جدورها إلى الماضي والتطورات التي لاحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات ،والمنهج التاريخي لا يكفي بسرد الوقائع وتكديسها لكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يحكم في ميلاد الظواهر واندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك، والمقصد من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة، بالإضافة إلى تتبع مسار نشأت المنظمات غير الحكومية، وكذا تطور التنمية المستدامة[1].

2. المنهج التحليلي:

يسند هذا المنهج إلى بروز أهمية الجماعة في الحياة السياسية ودورها الأساسي الذي يفسر التفاعلات السياسية في حلات كثيرة، بل قد تصبح الجماعة هي مفتاح وتشخيص وتفسير الظواهر، ويفيد استخدام هذا المنهج في مساعدة على تفسير دور المنظمات غير الحكومية من حيث معرفة قدراتها التنظيمية وتوزيع قوتها ومعرفة تأثيرها ودورها التنموي وتوجهات السياسية.

[1] تم تصفح الموقع يوم 26-08-2015 على الساعة 21:23 www.veecos.net/portal/index.php

الإطار المنهجي:

الدراسات السابقة:

تناولت في هذا البحث عدد من الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة سواء كانت محلية أو دولية، وكانت جل هذه الدراسات تصب اهتمامها في دور المنظمات غير الحكومية ومدى فاعليتها في تجسيد أهدافها في أرض الواقع، ونذكر منها الآتي:

- دراسة حول موضوع "دور المنظمات غي حكومية في تطوير القانون الدولي البيئي" حيث قام بدراسة تفصيلية مخصصا لدراسته كل من منظمة السلام الأخضر والصليب الاحمر كنموذجين تطبيقيين مجيبا عن الإشكالية التي طرحها في الدراسة والمتمثلة في مدى فاعلية الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي. من خلال إبرازه لجهود المنظمات غير الحكومية الفاعلة في القانون البيئي وكذا ذكر إنجازاتها التي جسدتها في ارض الواقع من أجل حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- دراسة حول موضوع "دور تنظيمات المجتمع المدني في تحيق التنمية المستدامة في الجزائر" 2009-2010، لدكتورة منى هرموش حيث أثارت إشكالية التالية: ما هو دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، وما هي طرق مساهمته فيها، وللإجابة على هذا التساؤل اهتمت برصد وإبراز فعلية المجتمع المدني في التنمية المستدامة سواء في المجال الاقتصادي، السياسي أو البيئي وحصر المشاكل التي تواجهه (المجتمع المدني) في أداء وظائفه المتعددة في دراستها على جمعية مبادرة بيئية كنموذج من خلال نشاطها وإنجازاتها التي قامت بها من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- ودراسة حول موضوع "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة" للدكتورة بوشنقرة إيمان، حيث تمحورت الدراسة حول دور حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، بحيث تكمن أهمية هذه الدراسة في تجسيد فاعلية المجتمع المدني في المنظمات التي تستطيع أن تساهم في التنمية المستدامة من خلال مشاركته في العملية التنموية.

صعوبات الدراسة:

1. ضيق الوقت.
2. تداخل المعلومات والافكار الموجودة حول موضوع الدراسة.
3. قلة المراجع.
4. طبيعة الموضوع محل الدراسة.

هيكل الدراسة:

حسب المنهجية المتبعة ولأجل بلوغ الاهداف النظرية والعلمية للدراسة ،وبالإضافة إلى المقدمة والخاتمة فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول يمثل في الإطار النظري للمنظمات غير الحكومية وينقسم إلى مبحثين، وقسم كل مبحث إلى مطلبين حيث اهتم المبحث الأول بمفهوم المنظمات غير الحكومية ونشأت، تطورها وإبراز خصائصها من جهة والتطرق إلى طبعتها من المنظور القانوني. والمبحث الثاني فقد تضمن الأسس التقليدية والحديثة للمنظمات غير الحكومية ومبادئها.

أما الفصل الثاني تمثل في دراسة التنمية المستدامة وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وقسم كل مبحث إلى ثلاثة مطالب حيث اهتم المبحث الاول بالمضامين المتعلقة بالتنمية المستدامة وتطورها وإبراز خصائصها وأبعادها.

والمبحث الثاني فقد تضمن مبادئ ومقومات التنمية المستدامة وكذا مؤشراتها وأهميتها وأهدافها ،أما المبحث الثاني فتناول الاطراف الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة مع إبراز التحديات والصعوبات التي تواجهها وصولا إلى الانجازات التي حققتها التنمية المستدامة.

وأخيرا يتناول الفصل الثالث ثلاثة مباحث ،وهو متعلق بدراسة حالة أصدقاء الارض العالمية ،حيث تم إدراج المبحث الأول نبذة عامة عن المنظمة وبنيتها الهيكلية، أما المبحث الثاني فأوردنا فيه دور منظمة أصدقاء الأرض العالمية في تحريك القضايا البيئية، بينما يتناول المبحث الثالث التحديات التي تواجه منظمة أصدقاء الارض العالمية.

الفصل الأول:
الإطار النظري للمنظمات غير الحكومية

تمهيد:

المنظمات غير الحكومية بشقيها العالمي والمحلي هي عبارة جمعيات ومؤسسات خاصة، وكذا تجمع أشخاص طبعين يهدف مؤسسوها من خلالها إلى تقديم خدمات تطوعية في مجالات عديدة :كحقوق الإنسان، التنمية، العولمة البيئة ...إلخ.

ولا يوجد إلى حد الأن مفهوم موحد لهذه المنظمات فكل يعرفها حسب وجهة نظره، حيث يوجد مصطلحات وتغيرات أخرى تختلف بسبب اختلاف السياقات الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية والسياسية والقانونية، إلا أنها تقوم على جملة من المبادئ والأسس وصولا إلى غايتها وأهدافها بعيدا عن تحقيق الربح المادي.

لذا سنتطرق في هذا الفصل لتشخيص ظاهرة المنظمات غير الحكومية، وذلك من خلال مبحثين تخصص المبحث الأول لمفهوم وتطور المنظمات غير الحكومية، أما المبحث الثاني فسيقوم بإبراز الأسس والمبادئ التي قامت عليها المنظمات غير الحكومية .

المبحث الأول: مفهوم المنظمات غير الحكومية وطبيعتها القانونية.

بعدما كانت الدولة ولفترة طويلة الشخص القانوني الدولي الوحيد محلا للدراسة والبحث، شدت ظاهرة الكيانات الجديدة التي عرفها المجتمع الدولي كالمنظمات الدولية الحكومية، والشركات التجارية العالمية والمنظمات غير الحكومية انتباه واهتمام الكثير من الباحثين، بل أثار مصطلح المنظمات غير الحكومية جدلا فقيها واسعا حول المركز القانوني الذي قد تتمتع به هذه المنظمات باعتبار أن هذه التسمية قد تمنح لها صفة التواجد بصورة موازية للدولة، مما قد يخدش مبدأ ظل مقدسا لذى الدولة متمثلا في السيادة التي من خصائصها عدم وجود قوة موازية أو مضادة لإرادة الدولة.

كما أنه قد يفهم من هذا المصطلح أن ذلك يعني عدم خضوعها للدولة وبالتالي انفلاتها من رقابتها.

وغالبا ما ينظر إلى الجمعية أو المنظمة بنوع من الحدر من قبل الدولة، فتعتبر بديلا عنها للقيام ببعض الأدوار والوظائف التي كانت إلى وقت كبير حكرا على الدولة، وهو ما يجعلها تحتل مراكز حساسة ومؤثرة، لذا أصبحت المنظمات غير الحكومية في البلدان المتقدمة أحيانا كمنافسة للسلطة وبإمكانها تحويل الرأي العام، وأحيانا أخرى تتهم بتمثيل مصالح شخصية أو نوايا سياسية خفية ومستترة وراء الراية المثالية.

ولإزالة هذا الالتباس حول حقيقة المنظمات غير الحكومية، نتناول مفهوم المنظمات غير الحكومية (المطلب الأول) ونتطرق بعد ذلك إلى الطبعة القانونية للمنظمات غير الحكومية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم المنظمات غير الحكومية.

وللوقوف على مفهوم المنظمات غير الحكومية تقدم أهم التعريفات الواردة في هذا المضمار اعتمادا على معايير مختلفة والتي ركزت على بعض الجوانب دون أخرى حيث لا نجد تعريفا جامعا مانعا لذا سنتناول في هذا المطلب تعريف المنظمات غير الحكومية(الفرع الأول) ثم إشكالية المصطلح وتطوره (الفرع الثاني) لنتمكن بعدا ذلك من استنتاج بعضا من خصائص المنضمات غير الحكومية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف المنظمات غير الحكومية.

المنظمات غير الحكومية:

هي منظمات أو جماعات أو اتحاديات شعبية لم تنشأ بمقتضى اتفاقيات بين الحكومات، وقد تكون هذه الهيئات دولية بمعنى أنها تضم(جماعات غير حكومية) لم تنشأ باتفاقيات تابعة لدول مختلفة وقد تكون وطنية أو أهلية إذ انحصر نطاقها داخل دولة واحدة، ولقد اعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذه الهيئات بوجوب أن يكون لها إمكانية التعبير عن أراءها لما لها من خبرة[1].

ومعرفة فنية تحقق مصلحة وفائدة كبيرة في مباشرته لأوجه نشاطه[2].

ينصرف إصلاح المنضمات غير الحكومية ذات النشاط الدولي في مفهوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى كافة الهيئات العامة في المجال الدولي، باستثناء تلك المشآة بوجب اتفاقيات تبرمها الحكومات، والمتصفة بالتالي بوصف المنظمة الدولة في مفهومها القانوني الدقيق[3].

والمنظمات غير الحكومية هي المنظمات تم إنشاؤها باتفاق يعقد لا بين الحكومات، وإنما بين الأفراد أو الهيئات غير الحكومية، وهي تختلف عن المنظمات الدولية المتخصصة

[1] محمد حسني مصيلحي، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، 1989، ص.401.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] محمد سامي عبد المجيد، قانون المنظمات،)الجزء الأول،الأمم المتحدة، الإسكندرية، 1997، ص.180.

التي يتم إنشاؤها بمقتضى اتفاق بين الحكومات، كما تختلف عن المنظمات والأجهزة التي تنشئها الأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[1].

كما تم تعريف هذه المنظمات وفق مشروع الاتفاقية التي قام بإعدادها معهد القانون الدولي 1950بشأن المؤسسات الدولية على أنها عبارة عن مجموعة من الأشخاص أو الجماعات التي تتكون بصورة حرة من قبل الأفراد، ولا تسعى إلى تحقيق الربح وتمارس نشاطها على الصعيد الدولي، من أجل المنفعة العامة وليس من أجل شعب أو دولة بعينها[2].

هذا عن المنظمات أو الجمعيات الوطنية التي ينحصر نشاطها في الدولة التي تأسست فيها، أما بالنسبة للتعريف المنظمات الدولية غير الحكومية فيمكن سرد التعاريف التالية :

هي المنظمات التي يقيمها الأفراد أو الجماعات الأفراد أو حتى الأفراد أو حتى الهيئات العامة) عدا الدولة (ولو أن بعض من هذه المنظمات مثل الهيئة الدولية للصليب الأحمر، قد تكلف بمهام تعهدها إليها الحكومات[3].

ما يعاب على التعريف أنه اعتمد في تعريفه على المضمون السلبي أي غياب الاتفاق الدولي فقط، وهذا التعريف قد يدخل تحث طائلته أشخاصا أو هيئات كثيرة من الجمعيات الوطنية والشركات وحتى الحركات وغيرها، لذا لا يجب أن يخلو أي تعريف من إلحاق بعض الخصائص الأساسية كالطابع التطوعي، واستعمال الوسائل السلمية المشروعة.

ويعرفها الدكتور "التونسي بن عامر" المنظمات غير الحكومية تتميز أساسا بأنها جمعيات خاصة لا يتم تكوينها باتفاق من الحكومات وإنما بين الأفراد والهيئات الخاص أو عامة من الدول، وجنسيات مختلفة تسعى للتأثير على مجرى العلاقات الدولية[4].

رغم أن التعريف قد اشار الى الصفة الدولية للمنظمات غير الحكومية من حيث العضوية اي أن الاشخاص المكونين لها وكذلك من حيث فعاليتها واهدافها الا أن التعريف قد

---

[1] عبد السلام صالح عرفة، التنظيم الدولي، منشورات الجامعة المفتوحة، دط، ص.137.

[2] سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002/2003، ص.52

[3] محمد طلعت العنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، التنظيم الدولي للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص.263

[4] تونسي بن عامر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2003، ص169.

ينطبق على الشركات المتعددة الجنسيات مادام لا يستبعد هدف الربح من مسعى هذه المنظمات لان الشركات المتعددة الجنسيات اصبح له دور كبير في مزج العلاقات الدولية.

وهناك من يعرف المنظمات غير الحكومية على انها تجمع افراد يعمل على المستوى المحلي او الوطني ولا تكون جزء من حكومة ولا تعمل من اجل تحقيق الربح المادي[1]، وهدا التعبير لا يكون جزء من حكومة يحتاج الى تحليل فيحتمل أن تكون كدلك بالنسبة للشق السياسي اما من الجانب الاجتماعي فيستحيل أن تكون المنظمة جزء من الحكومة لان الحركة تحمل معنى الدولة وكل شخص طبيعي او معنوي يرتبط حتما بدولة معينة.

ويعرفها الاستاد مارسيل ميرل بقوله " ان المنظمات غير الحكومية هي كل تجمع او جمعية او حركة تشكل بكيفية قابلة للاستمرار من طرف خواص ينتمون الى دول مختلفة من اجل تحقيق اهداف غير مربحة[3] لقد اضاف هذا التعريف صفة الاستمرارية حتى يميز المنظمات غير الحكومية عن المؤتمرات والائتلافات التي قد تنشا في مناسبات محددة لتحقيق اهداف وتنتهي.

أما اتحاد الجمعيات الدولية فيرى أن المنظمة غير الحكومية جمعية مشكلة من ممثلين تابعين لدول عديدة وهي دولية بوظائفها وتشكيلة ارادتها ومصادر تمويلها وهي لا تهدف الى الربح وتتمتع بوضع استشاري لدى منظمة الحكومة[2].

فأضيف هنا شرط المرتبة الاستشارية لدى منظمة حكومية، وفي المجتمع هذه المنظمات تعتبر تلك المعترف لها بالمركز الاستشاري ذات مرتبة أسمى بالمقارنة مع التنظيمات الأخرى البسيطة عادة[3].

إلا أن هذه الصفة الاستشارية قد لا تكتسب وقف معايير قانونية وعلمية بل تخضع أحيانا لاعتبارات سياسية وخاصة في المنظمات الدولية الحكومية الفطرية، كما أنها صفة قد تحرم منها المنظمة، أما بتجاهلها أو بإقصائها وحرمانها منها لسبب أو أخر، كما أن المنظمة

---

[1] وسام نعمت إبراهيم السعيدي، المنظمات الدولية غير الحكومية) دراسة مستقلة في ضوء أحكام التنظيم الدولي المعاصر، دار الكتب القانونية دار الشتات للنشر البرمجات، مصر، الأمارات، 2012، ص.65

[2] www.ngoao.gov.ig/article show.aspx تم التصفح الموقع يوم12-8-2015 على الساعة 18:45.

[3] -www.un.org/arabic/ngo/brochure.htm تم تصفح الموقع يوم 13-8-2015 على الساعة 19:45.

غير الحكومية قد يستفيد من هده المرتبة لذى منظمة دولية حكومية، ولا يعترف لها بذلك في المنظمات المماثلة الأخرى.

الفرع الثاني: نشأت المنظمات الحكومية وتطورها.

أولا: النشأة.

تعتبر ظاهرة الاجتماع المنظم الحر للأشخاص بمبادرة منهم لغير دافع الربح من بين الإنجازات الحضارية الكبرى التي تتحاور بها الأمم والشعوب الروابط الضيقة أو المصالح المباشرة إلى الدفاع عن مثل وقيم إنسانية عالية.

ويمكن القول أن وجود علاقات بين أفراد المجتمع خارج فضاء السلطة والثروة يشكل وسيلة هامة لجعل العلاقات البشرية أكثر ديمقراطية، ومند القديم عبر أحد حكام اليونان عن إعتبار الشأن العام واجبا إنسانيا بالقول": نحن ننظر إلى الرجل الذي لا يهتم بالمسائل العامة لا على أنه رجل لا ضرر منه بل على أنه رجل لا نفع منه[1].

وتعود ظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية إلى القرون الوسطى في الخلافة الإسلامية وأروبا، وكانت غالبا ذات نزعة دينية أو نقابية حرفية، ولو تتبعنا مثلا نظم المشافي للقديس يوحنا الذي تأسس في مدينة القدس عام 1098 وإنتقل إلى رودس (1309 – 1522)، ثم إلى مالطا حيث أصبح إسمه نظام مالطا، ثم إبعاده عن الجزيرة وحتى عودته في 1998 إلى قلعة في مالطا بإتفاق مع حكومتها وقد أصبح له فروع منتشرة في 82 بلدا وخدمات إنسانية في قرابة 160 بلدا، لتمكنا عبر رصد ما عرفه من تغيرات بنيوية ووظيفية تتبع تطور هدا هذا المفهوم في الشكل الديني له[2].

إذا كانت المنظمات غير الحكومية المعروفة لنا اليوم حديثة النشأة إلا أن بعض منها لا سيما تلك التي تقوم بنشاط ديني ترجع إلى زمن قديم، والإشارة فإن بروز ظاهرة المنظمات غير

[1] هيثم مناع، الإمعان في حقوق الإنسان، موسوعة عالمية مختصرة، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص.473.

[2] المرجع نفسه، ص 476 .

الحكومية بوضعها الحالي جاء نتيجة للتحول الذي مر به المجتمع من النظام الإقطاعي إلى النظام الصناعي وكذلك الأفكار التحررية التي نادت بها الثورة الفرنسية[1].

ويمكن التميز بين مرحلتين:

المرحلة الأولى: من عام 1823 إلى عام1945 .

وتتميز هده المرحلة بظهور المنظمات الدولية غير الحكومية الدينية والطبية والعلمية، ومن أمثلة ذلك: جماعة الإنجليز والأجانب ضذ الرق1823 ، التحالف العالمي للإنجيل 1846، الإتحاد الدولي للعلوم الرياضية1862 ، الإتحاد الدولي للعمال1864 ، جمعية التشريع المقارن1896 ، معهد القانون الدولي1873 ، الإتحاد الدولي للفن والأدب1878 ، معهد باستير بباريس1887 ، االإتحاد الدولي للمؤسسات1907 ، وبعد الحرب العالمية الأولى ظهرت المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الطابع الإقتصادي مثل إتحادات التجارة الدولية 1919غرفة التجارة الدولية 1920[2].

المرحلة الثانية: من عام 1945 إلى حد الأن.

كان لنهاية الحرب العالمية الثانية، وميلاد الأمم المتحدة أثره البارز في تطور المنظمات الدولية غير الحكومية، فرغم قدم هذه الظاهرة إلا أنها نمت بشكل ملحوظ في القرن العشرين، وخاصة بعد ظهور الأمم المتحدة[3].

وقد شهدت هذه المرحلة بصفة عامة تزايد وتكاثر و تنوع المنضمات الدولية غير الحكومية في مختلف أنحاء العالم، وفي مختلف المجالات، وكانت من أهم هذه المجالات تلك التي ظهرت من أجل حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع وكذلك في مختلف النواحي الإجتماعية والاقتصادية، وتلك التي تتعلق بحماية البيئة والطبيعية.... إلخ.

[1] سعيد سالم الجويلي، مرجع السابق، ص ص48 –. 49 .

[2] سعيد سالم الجويلي، المرجع السابق، ص. 49.

[3] غضبان مبروك، مدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007، ص250.

ويشير الكتاب السنوي للمنظمات الدولية في عام 1993/ 1992 إلى ظاهرة تزايد المنظمات غير الحكومية المستمرة، حيث كان عندها في تلك الفترة ما يقارب 12457 تضم أكثر من 120 ألف عضو، من جميع أنحاء العالم وتعمل في 40 الف من الأنشطة والمجالات المختلفة، وتمثل سنوات ثمانيات من القرن العشرن عقد المنظمات غير الحكومية نظرا لبروز الاهتمام بهذا النوع من المنظمات من قبل الدول والمنظمات الدولية الحكومية والرأي العام[1].

وبقيت المنظمات الدولية غير الحكومية في تطور إلى أن تم الاعتراف الحقيقي بها في الوجود في الميثاق الأمم المتحدة .

لذا فمند نشأت الأمم المتحدة تزايد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية، وذلك راجع إلى أن المادة 71 فتحت المجال أمامها للمشاركة في أشغالها، بحيث وصل عدد المنظمات التي تتمتع بمركز استشاري لذا المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام 1945 الى 41 منظمة غير حكومية وفي فيفري 2001، كان عدد المنظمات 2010منظمة غير حكومية وإزداد عدد طلبي العضوية بسرعة، خاصة بعد صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1996 الذي فتح كل الابواب أمام المنظمات غير الحكومية لطلب العضوية في منظمة الأمم المتحدة [1]، ليصل عدد المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري عام 2004 إلى 2531 منظمة غير حكومية[2].

وبالتالي أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية في هذه المرحلة الوسيلة البديلة عن المؤسسات غير البعيدة عن خدمة المواطن، كما أصبحت البديل عن دور الحكومات في رفع مستوى الوعي الثقافي، عن طريق أنشطتها في عقد الندوات وإصدار المجلات لتشجيع أعضائها على المشاركة في الحياة السياسية والثقافية، وتوعية المواطنين بصورة عامة لحقوقهم وواجباتهم[3].

---

[1] www.mrefa.org/index.php تم تصفح الموقع يوم 17-8-2015 على الساعة 21:40.

[2] www.un.org/Arabic/ngo/brochure ntm تم تصفح الموقع يوم 25-8-2015 على الساعة 20:00.

[3] عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 36 .

كما توسعت نشاطات هذه المنظمات، فبعد أن كان نشاطها محصورا في قضايا محدودة تتعلق على الحصوص بالجوانب المأساوية للحرب، توسعت تلك الاهتمامات وتعددت لتشمل مختلف جوانب الحياة الانسانية [4]وخاصة في مجالات التجارة، الصناعة، الصحة، الطب، العلوم التكنولوجية والعلاقات الدولية بكل فروعها[1].

وقد تطورت ظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل هائل في القرن العشرين و ما يزال هذا التطور يخضع للمركزية الغربية، ففي جوار عدد محدود في اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية نجد تركيزا كبيرا في المدن الغربية حيث تعطي احصاءات 1984-1102 منظمة غير حكومية في باريس، 911 في بروسكل، 815 في لندن، في نيويورك، 422 في روما، 342 في جنيف[2].

إن من بين العوامل المساعدة على تطور المنظمات الدولية غير الحكومية هو تنوع اهتمامها بالقضايا الدولية المختلفة، ففي الفترة ما بين (1755-1918) تركز عملها في القضايا الوطنية المحلية، و في مكافحة العبودية وتجارة الرقيق، وفي تعزيز السلام و العمل على تامين حقوق العمال، اما الفترة ما بين (1920-1944) فقد طورت هذه المنظمات جهودها نحو الاهتمام بالقضايا الدولية و حل النزاعات.

وففي الفترة الواقعة ما بين (1960 -1970) بدات المنظمات بتحقيق خطوات من النمو البطيء و باتت تتلقى المساعدات و المعونات من مصادر مختلفة.

وففي الفترة الممتدة (1980-1990) شهدت المنظمات غير الحكومية توسعا في اعمالها و برز دور الجبهات المانحة بشكل ظاهرة[3].

أما بعد عام 1990، فظهرت مفاهيم جديدة في النظرية التنموية، ركزت على دور المنظمات غير الحكومية وإعتبارها القاعدة الاساسية في التنمية، وقد تجلى ذلك بصورة واضحة في مؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة في سبتمبر1994 فقد اعطى

[1] عمارة جفال، قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية، مجلة الجزائر للعلوم السياسية والاعلامي، العدد الاول، 2003، ص169.

[2] هيثم مناع، مرجع سابق، ص476.

[3] أماني قنديل، الموسوعة العربية، للمجتمع المدني، مكتبة الاسرة، الهيئة المصرية، العامة للكتاب، 2008، ص ص72-73.

المؤتمر دفعة جديدة التي تبدلها المنظمات غير الحكومية وذلك بتهيئة الفرصة للإعتراف بتلك المنظمات كشريك للحكومات في عملية التنمية، وقد كان لاعتراف الأمم المتحدة بأهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير حكومية أثره في دعم موقف هذه المنظمات على المستويين المحلي والدولي، وقد ظهر ذلك أيضا في مؤتمر التعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا بالدار البيضاء في أكتوبر 1994[1].

أما في فترة المعاصرة وذلك بعد عام 2000 فقد لوحظ دخول المؤسسات الدولية في مرحلة التقويم الذاتي وبناء القدرات ونقد التجارب السابقة وتطوير القيم الاساسية للمنظمات غير الحكومية، مع الحفاظ على تعزيز دورها في عملية التنمية، كما إزداد الاهتمام على إعتماد سبلا أكثر تطورا في الرعاية الاجتماعية[2].

وفي الاخير تجدر الاشارة الى وجود عدد كبير من المنظمات الدولية غير الحكومية لها إهتمام بالغ بما يجري على الساحة الدولية بعد دخولها المجتمع الدولي، مثل منظمة صليب الاحمر الدولي ومنظمة العفو الدولية، فهذه المنظمات أثبتت تواجدها في الساحة الدولية وأصبح بإمكانها تعديل قواعد العمل الدولية الجاري العمل بها وحصل الدولة على تطبيقإلتزماتها التعاقدية، والعمل في مجال التحسيس والتوعية حول المشاكل البيئية والسياسية والاقتصادية والعولمة[3].

ثانيا: تطورها.

لقد مر إهتمام المنظمات غير الحكومية بالقانون الدولي بثلاث مراحل[4]:

المرحلة الأولى: كان عمل المنظمات غير الحكومية في هذه المرحلة يتسم بالطابع الديني، حيث كان يستند إلى تعاليم الديانة المسيحية، وتعاليم الكنيسة في العصور الوسطى، وهو ما تقوم به المنظمات غير الحكومية الكاثوليكية الان.

---

[1] شحاتة عبد المسيح السعيد، دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي الحاضر والمستقبل، المجلة السياسية الدولية، العدد 119، عام 1995، ص220 .

[2] أماني قنديل، مرجع سابق، ص 73.

[3] عمر سعد الله وأحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجزائر، ط3، 2005، ص ص 328-329.

[4] www.marefa.org/index.php تم تصفح الموقع يوم28-8-2015 على الساعة 22:45

المرحلة الثانية: بدأت منذ عام1863 على إثر الحركة الدولية للصليب الأحمر، وهي حركة ذات طابع ديني نشأت في المجتمع المسيحي، وتقوم المنظمات التي تنتمي إلى هذه الحركة بدور الحارس على تطبيق القانون الدولي الإنساني.

وتميزت هذه المرحلة بوجود إعتراف رسمي بهذه المنظمات، وإطلاق تسميات منظمات غير حكومية بذل المجتمع المدني، وذلك لتميز بينها وبين المنظمات التابعة للحكومة والتي قد تعمل في نفس المجالات، كما تميزت بظهور العديد منها في العالم، خصوصا بعد نشأت عصبة الأمم ومنظمة العمل الدولية في إتفاقية فرساي[1].

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة في 1960 من خلال المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الطبي "بلا حدود"، وتدافع هذه المنظمات عن حق وواجب التدخل الإنساني الدولي.

وجذير بالذكر أن هذه المراحل الثلاث تمثل الأنشطة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني. كما أن أنشطتها جميعا تكمل بعضها البعض الأخر حيث تتعاون هذه المنظمات معا من أجل تقديم الدعم المالي والإعانات الإنسانية.

الفرع الثالث: خصائص المنظمات غير الحكومية.

من خلال التعريف العام الذي كان حصيلة لمختلف التعاريف التي حاولت تحديد المدلول، حيث كانت تضيف في كل مرة صفة أو ميزة تحدد و تفرد المنظمات غير الحكومية عن باقي الكيانات التي قد تقترب منها أو تتشابه معها في الخصائص، يمكن أن نستنتج ونستخلص الميزات و السمات العامة للمنظمات غير الحكومية و المتمثلة فيما يلي:

أولا: غياب الاتفاق الحكومي.

إن انتقاء الصفة الحكومية هنا تعني إبعاد أي تدخل حكومي في إنشاء هذه المنظمات أو السيطرة عليها، أو تسييرها بخططها وبرامجها، وإنما تنشأ عن طريق ما يسمى بالمبادرة الخاصة من طرف أشخاص خارج أي تأطير من الدول وهذا دليل على العفوية التلقائية التي تنشأ و تعمل بها المنظمة. واعتمد البنك الدولي على هذا المعيار في تعريفه للمنظمات غير

[1] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص34.

الحكومية مؤسسات وجمعيات متنوعة الاهتمام، تكون إما مستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومات تتسم بالعمل الإنساني[1] .والتعاون دون أن يكون لديها أية أهداف تجارية[1].

ويقدم "توماس جي ويس" و"ليونجوردنكر" تعريفا مفاده أنها منظمة خاصة للمواطنين منفصلة عن الحكومة، ولكنها نشطة في القضايا الاجتماعية، لا تبغي الربح وذات توجه عالمي[2].

وتتميز المنظمات الدولية الحكومية عن المنظمات الدولية غير الحكومية في أن الأولى تمثلها الحكومات فقط، أما الثانية يطلق عليها المنظمات الدولية الخاصة فهي تنشأ في المجتمع الدولي عن طريق الأفراد أو الجماعات لتحقيق أهداف معينة.ولا تنشأ عن اتفاق حكومي وإن كانت تعمل في حقول مشابهة لتلك التي تعمل فيها المنظمات الدولية الحكومية[3].

ثانيا: الطابع الخاص في إنشائها.

إن المنظمة لا تنشأ في فراغ ولكنها تنشأ كجمعية في ظل نظام قانوني وطني خاص، وتكون تابعة حتما للدولة التي نشأت فيها، ولا تعتبر ناشئة في ظل القانون الدولي. فتنشأ المنظمات غير الحكومية عموما في الدول استنادا إلى قانون الجمعيات غير الهادفة للربح والأكثر من ذلك أن هذه القوانين تختلف من دولة لأخرى ويضمن التنظيم الدولي لهذه المنظمات توحيد نشاطها و تنسيق جهودها[4].

وتتفق كل التشريعات على أن الجمعيات هي واحدة من الأشخاص المعنوية في النظام القانوني الداخلي. حيث تكتسب الشخصية القانونية في ظل نظام الدولة التي أقامت بها مقرها الرئيسي بمجرد استكمال إجراءات التسجيل الخاص بالجمعيات، وبالتالي التمتع

---

[1] وسام نعمت إبراهيم السعيدي المنظمات الدولية غير الحكومية (دراسة مستقبلية في ضوء أحكام التنظيم الدولي المعاصر)، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر و البرمجيات، مصر، الإمارات 2012 ص18.

[2] ماجدة أحمد محمود –المنظمات غير الحكومية (دراسة نظرية) رسالة مقدمة لنيل دكتوراه جامعة القاهرة كلية العلوم السياسية 2007–ص22.

[3] بدر عبد المحسن عزوز–حق الإنسان في بيئة نظيفة–أطروحة دكتوره في الحقوق–جامعة عين الشمس كلية الحقوق القاهرة 2007 ص1

[4] www.djils.org/system/files-1 تم تصفح الموقع يوم 10–10–2015 على الساعة 21:00

بأهلية حق التصرف بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها(حق التمليك، إبرام عقود، حق التقاضي).

وينتج عن هذا الخضوع للقانون الوطني عدة أثار منها:

1. فقدانها صفة الدولية وخاصة من الناحية النظرية ودمجها في قائمة الأشخاص المعنوية الداخلية.
2. وجودها في وضعية غير مستقرة لأن التشريعات الداخلية تتفاعل وتتكيف بشدة مع المعطيات المكانية إديولوجيا واجتماعيا و اقتصاديا وسياسيا. فتلجأ الدول لتعديل القوانين مما يؤثرعلى نشاط المنظمات غير الحكومية.
3. تقيدها بجنسية دولة المقر، فيتعذر عليها ممارسة نشاطها في دولة أخرى إلا برخصة مسبقة، قد لا تحصل عليها بسبب العوائق البيروقراطية.
4. عدم استفادة موظفيها من الحصانة الدبلوماسية و الحماية القانونية[1].
5. إن هذا الوضع يدفع الموظفين إلى إهمال وظائفهم، وشعورهم بالتميز عن الموظفين الذين يتمتعون بتلك الامتيازات، فتضطر المنظمة إلى توظيف مناضلين مؤيدين لمساعيها.

وقد أشار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي إلى إمكانية نشوء المنظمة غير الحكومية بشراكة بين الحكومات والأفراد، أي قيام منظمة دولية غير حكومية تضم في عضويتها أشخاصا يجري من قبل الحكومات. واستدراك النقص الذي كان واردا بخصوص تعريفها في القرار رقم 288 لعام1950[2].

وأضاف فقرة جديدة إلى هذا التعريف، حيث تقضي هذه الفقرة (....بما فيها المنظمات التي تقبل أعضاء يتم اختيارهم من قبل السلطات الحكومية، شريطة ألا يؤدي ذلك للإساءة إلى حرية التعبير عن رأي هذه المنظمات[3].

[1] د/وائل أحمد علام. المركز الدولي للمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة. دار النهضة القاهرة 2002 ص37.

[2] د/وائل أحمد علام– المركز الدولي للمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة .دار النهضة –القاهرة 2002 ص37

[3] قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة المرقم 288–(ب)الدورة العاشرة 27 فبراير 1950

و بتحديد المركز القانوني للمنظمة غير الحكومية عن طريق قوانين وأنظمة الدولة التي تتأسس بها المنظمة غير الحكومية، فالمنظمة غير الحكومية تسجل في الدولة، وعلى ذلك فقانون الدولة هو الذي يحدد كيفية تأسيس منظمة غير حكومية و يبين حقوقها و التزاماتها[1].

أما المنظمات غير الحكومية فهي لا تتمتع بوضع قانوني دولي، وليس أمامها من سبيل سوى الرضوخ للقانون الذي تفرضه دولة المقر، أو لقوانين محلية خاصة تصدر لتسيير هذه المنظمات و تمكينها من مباشرة مهامها[2].

لذا يجب احترام النظام و القانون القائم، لأن قيام مجتمع مدني حقيقي يستلزم وجود دولة قادرة على فرض القواعد القانونية وحماية الحقوق التي ينص عليها الدستور بالنسبة للأفراد و الجماعات، حتى يلتزم هؤلاء اتجاه الدولة عندما يشعرون بالانتماء و المواطنة، في ظل وجود مجموعة حقوق و مسؤوليات تربط الأفراد بالدولة على قدم المساواة[3].

وإذا كانت القاعدة العامة هي خضوع المنظمات غير الحكومية بصورة إرادية إلى التشريع الداخلي، فإنه يوجد طائفة من المنظمات تدعى الجمعيات المتنقلة، تغير مقرها باستمراركما تغير رئيسها مثل المجلس الدولي للنساء، فتتبع الإقليم أين يوجد مقرإقامته، وقد تعمل بنظام تعاقب المقرات في فترات دورية. أو تتخذ مقرات في عدة دول و ذلك خشية أن تفقد صفتها الدولية .

ثالثا: الطابع المجاني التطوعي.

إن المنظمات الدولية غير الحكومية بهذه الصفة لا تهدف ولا إلى تعزيز الجانب المادي لها كمنظمة، وهذه الميزة تبين لنا بوضوح الفارق بينها وبين الشركات المتعددة الجنسيات، فالمنظمة تعتمد على مبادئ عمل مجانية تعبر عن التضامن وتحقيق غايات غير تجارية كتطوير العلوم، وتبادل الخبرات في شتى المجالات، والدفاع عن حقوق الإنسان والتنافس الرياضي إلى غير ذلك من ميادين العمل الأكاديمي والإنساني والاجتماعي و

[1] قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة المرقم 1296-(34) في 23 مايو 1968.

[2] وائل أحمد محمود، مرجع سابق ص 36.

[3] خالد مصطفى قاسم –إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة–الدار الجامعية– الإسكندرية 2007 ص13.

الترفيهي. وتعتبر هذا الطابع كمعيار أساسي في تعريفها، حيث يعرف الدكتور محمد حسنين الجمعيات بأنها جماعات مؤلفة من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية ذات تنظيم مستمر لمدة معينة و لغرض غير الحصول على ربح مادي[1].

ويعرفها أيضا القانون الفرنسي الخاص بالجمعيات الصادر في 01-07-1901 بأنها اتفاقية يشترك بموجبها الأشخاص في تسخير معارفهم، وإن هذا الاشتراك لا يستهدف تحقيق الربح[2].

ويرى "دانيال كولار" بأنها تجمعات أشخاص ليس لها أهداف ربحية أنشئت بشكل فجائي من قبل الأفراد، وهي تعبر عن تضامن و تعاون يتخطى الحدود الوطنية للدول[3].

فهي تسعى إلى تحقيق مصلحة معنوية و اخلاقية، و هي الحفاظ على الكرامة الإنسانية للفرد، و هي الصفة الأولى التي ظهرت في إطارها، ولازالت تسعى إلى تحقيقها ولا يجب أن تحيد عنها. ولقد ركزت تعريفات كثيرة على الطابع التطوعي منها إتحاد الجمعيات الدولية، مديرية الشؤون القانونية الفرنسية.

وفي هذا البناء تدمج المنظمة غير الحكومية كشخص معنوي مشكلة من تجمع منظم لأشخاص أو شخص واحد ذو أهداف مشتركة دون الكسب أو الربح وغير منتظمة لشركات مع مؤسسات أهدافها ترقية نشاطها[4].

والمنظمات غير الحكومية بطبيعتها التطوعية تساهم في تحسين نوعية الحياة في المجتمع المحلي، بحيث يراعي هدا التحسين الظروف الثقافية والبيئة مع إستخدام الإمكانيات البيئية، هذه المنظمات غير الحكومية لها القدرة في التواجد في الميدان والمرونة في التدخل

[1] أحمد لكحل- دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة في الجزائر .مذكرة ماجستر. جامعة الجزائر2002 ص74.

[2] www.hamadoucheriad.yolasite.com-2 تم تصفح الموقع يوم 11-9-2015 على الساعة 21:15

[3] www.startimes.com%3ft%3D11309 تم تصفح الموقع يوم 15-8-2015 على الساعة 20:00

[4] www .brotection-brojet :org :wb :conte تم تصفح الموقع يوم 10-9-2015 على الساعة 17:00

والإحتكاك مع الواقع، لذلك ينظر إليها أنها تجسيد لحيوية المجتمع المدني والدولي في مواجهة جهود الهياكل الرسمية الداخلية والمنظمات الحكومية[1].

بالرغم من أن المنظمات غير الحكومية تشترك فبصفتين هما الطابع غير الحكومي، وعدم تحقيق الربح من نشاطها، إلا أنها على درجة كبيرة من التنوع، فنشاط هذا المنظمات يغطي مجالات الحياة الاقتصادية والإجتماعية والتعليمية والعلمية والثقافية والفنية والبيئة والحماية الإجتماعية والسكان والصحة والزراعة والعمل والنقابات المهيمنة والنواحي الدينية[2].

إن ما ذكرنا لا يتجلى أن بعض المنظمات غير الحكومية تقدم بعض المنتجات الخاصة بها من كتب ومنشروات ...مثل تلك التي تنشرها منظمة العفو الدولية، ومنظمة السلام الأخضر تسمح لها بعدم ميزانتها وبذلك هي لاتكتفي بهيئات وإشتراكات منخرطها ...بما أنها تعلن رفضها قبول ما تقدمه لها، ويجب تطوير برنامج التوعية والتربية البيئية وتشجيع إنشاءجمعيات غير حكومية كحماية البيئة وحث المواطنين وتحفيزهم على المشاركة في القرار والتركيزعلى المبادرة التطوعية كعنصر فعال لتعاون المواطنين في حل مشاكل البيئة[3].

أما المنظمات الوطنية غير الحكومية، فإنها منظمات تنشأ عن جميع أفراد أو هيئات خاصة وطنية تعمل من أجل تحقيق أهداف معينة وهي الأساس الذي لأجله أنشئت تلك المنظمة، وهي لا تهدف إلى تحقيق الربح من وراء عملها[4].

إن ما يميز المنظمات غير الحكومية إنها مجموعات طوعية، تتكون من أشخاص مهتمين بقضايا الإصلاح في المجتمع المحلي أو الدولي وإنها قائمة على المجهود الشخصي لفئة معينة من الأشخاص الذين يبدون إهتماما بالغا بقضايا الإصلاح وحماية حقوق الإنسان دون إنتظار تحقق أية مكاسب مادية[5].

---

[1] سعيداني عبد الوهاب، إصلاح منظومة الأمم المتحدة، مذكرة مجستار في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005، ص 144.

[2] سعيد سالم الجويلي، مرجع سابق، ص39

[3] العشاوي صباح، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة الجزائر، ط1، 2010، ص 55.

[4] وسام نعمة إبراهيم السعيدي مرجع سابق، ص 200.

[5] العشاوي صباح، مرجع سابق، ص201.

وبهذا يعد الطابع التبرعي والتطوعي لنشاط المنظمات غير الحكومية أساسا الاستفادة من بعض التسهيلات الإدارية كالإعفاء الجبائي وبالمقابل تخضع إلى الرقابة المالية والإدارية، حيث تجبرها الحكومات على تقديم تقارير مالية وأدبية دورية وبإنتظام لكي لا تنحرف عن أهدافها .

رابعا: الطابع الدولي.

ولا يمكن أن يقوم أي تنظيم على المستوى الدولي إلا إذا تعدى الحدود السياسية للدولة الواحدة ولعنصر الدولية أهمية كبيرة في تعزيز قوة وفاعلية المنظمات غير الحكومية والتأثير على المجتمع الدولي، ولقد أكد أحد الخبراء في إتحاد الجمعيات الدولية على أن المنظمات غير الحكومية تتصف بالطابع الدولي لأنها تتشكل من ممثلين يحميلون جنسيات عديدة (ثلاثة دول على الأقل)

وتعتبر دولية من حيث الموارد المالية التي يجب أن تحصل عليها من ثلاثة دول على الاقل وإتساع مجال نشاطها إلى دول عديدة .

وإشترط المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في المنظمة الدولية غير الحكومية، أن تضم نسبة كبيرة من المجموعات أو الأفراد كأعضاء منظمين من بلاد متعددة[1].

ومن هنا يكمن حصر مظاهر تدويل المنظمات غير الحكومية فيما يلي:

1. التوزيع الجغرافي لفروعها وإنتشارها في أقاليم عدة دول بغرض التواصل مع الشعوب، وكثيرا ما تحول التشريعات الوطنية دون ذلك، لذا تتمركز أغلب الفروع في دول أروبا الغربية ومنطقة أمريكة الشمالية، لأنها توفر الظروف القانونية والمادية اللازمة لحسن سير نشاطها وتمنحها تسهيلات إدارية عديدة .
2. تعدد جنسيات الأعضاء حيث يسمح بتحقيق توزيع جغرافي أكثر تمثيلا، لكن هذا العنصر أثار جدلا كبيرا لأن بعض المختصين يستبعدونه كشرط لتجسيد الطابع الدولي، ويستدلون باللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهي منظمة غير الحكومية الدولية، مع أن أعضاءها يحملون في مجملهم جنسية سويسرية .

[1] www.diibs.org/syste;/files تم تصفح الموقع يوم 21-9-2015 على الساعة 21:10.

3. شمولية وإتساع أهداف المنظمة يؤديان إلى إستفادة كل الشعوب من خدماتها وتستعين الهيئات بخبراتها، وتتميز المنظمات الدولية غير الحكومية بالطابع الدولي الذي يتمم به تكوينها ونشاطها، في تتكون من مجموعة من الأفراد الذين ينتمون إلى جنسيات مختلفة وتمارس نشاطها عبر حدود الدول أو في أكثر من دولة، وعلاوة على أن هذه المنظمات ذات طابع خاص، أي من الكيانات التي يثم إنشائها بواسطة إتفاق فيما بين الأفراد أو مجموعات الأفراد، فإنها لاتستهدف الربح ولا تشرك السلطات الحكومية في تكوينها[1].

ومن العناصر الاساسية المميزة للمنظمات الدولية غير الحكومية أن نشاطها أن نشاطها يتجاوز الحدود والأبعاد الوطنية للدولة الواحدة، ويمتدد لعدد من الدول تتولى تقديم أنشطتها المتنوعة فيها[2].

ويرى بعض الفقهاء وعلى رأسهم الدكتور محمد طلعت الغنيمي أن الصفة الدولية تكتسبها المنظمات سلبا بسبب عدم إنتمائها إلى جنسية بعينها ولأنها تمارس نشاطا لا ينحصر في إقليم بعينه .

وإن الوصف الدولي لهذه المنظمات هو أثر من أثار عدم توفير مركز قانوني وطني لها، وليست نتيجة لتنظيم دولي مباشر، وأنه ليصعب أن ننظر إلى الصفة الدولية على أنها مدرك حسي وإن لم يكن هذا بعيدا عن الحقيقة[3].

إلا أن الدكتور سعيد سالم جويلي لا يتفق مع هذا الرأي، ويرى أن المنظمات غير الحكومية تتمتع بمركز دولي نابع من التنظيم الدولي المعاصر الذي يفسح مجالا واسعا لعمل المجتمع المدني وأدواته في مختلف النواحي التي تهم المجتمع المدني[4].

وبرغم من أن منح الصفة الدولية للمنظمات غير الحكومية لا يزال محل للخلاف فإنه يمكن إعتبار هذه المنظمات ذات صفة دولية لأن القانون الدولي هو الذي يحكم وينظم

---

[1] سعيد جويلي، مرجع السابق، ص63.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] محمد طلعت الغنيمي، الوجيز في التنظيم الدولي، منشأة المعارف الإسكندرية، 1974، ص91.

[4] سعيد سالم الجويلي، مرجع نفسه، ص56

سلوك ونشاطات هذه المنظمات، كما أن النشطات التي تمارسها هذه المنظمات تمتد لتشمل جوانب أوسع من الجوانب التي يعنى القانون الدولي بتنظيمها[1].

ومن هنا فإن المنظمات غير الحكومية تكتسي طابع الدولية بتحقيق شروط عضوية ووظيفية وعلمية، حيث يجب أن تتوسع عضويتها لتشمل أكثر من دولة، أو عدم إقتصار نشاطها على إقليم الدولة الواحدة، وإنما إمتداد نشاطها في كثير من الدول لأنها في خدمة الإنسانية وليس في خدمة دولتها فقط، وإن يتسم هذا النشاط بعدم التحيز والفاعلية

خامسا: طابع الاستمرارية.

يعنى طابع الاستمرارية الكيان الدائم فحسب تعريف "مارسل مارل "للمنظمة غير الحكومية بأنها "كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف الخواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح والكسب، فأضاف صفة الديمومة التي يجب أن تتوفر عند مختلف المنظمات، وهذه الصفة تميزها عن المؤتمرات الدولية تعتقد لدراسة مسائل محدودة، لذا يجب أن تمتلك المنظمات غير الحكومية إدارة ومقر يسمح بوجود نوع من التنظيم، وتوزيه الإختصاص بين أجهزتها، الأمر الذي يحدث من خلاله التنسيق بين مختلف الفروع والجمعيات التابعة للمنظة .

والإستمرارية يتطلب رئيسا كفئا وقيادة حكيمة، وولاء من العاملين للمنظمة والشعور بالرضى، والمسؤولية الأمر الذي ينعكس على أدائهم، وهذا هوالمدخل السليم لبناء علاقات داخلية وخارجية[2].

والعناصر التي تساعد على إستمرارية هذه المنظمات إما عناصر ضرورية لأقامة المنظماتى، هي الإتصال والرغبة في المساهمة، ووجود هدف مشترك، أما العناصر الضرورية لأستمرار المنظمة هي فاعلية والكفاءة بحيث تظل المنظمة قادرة على تحقيق أهدافها، والإستمرارية تتطلب الإحالية والتبادلية وهذا يعني أن المنظمة تقوم على أساس

[1] سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، لبنان، ط1، 2010، ص91.

[2] محمد بهجت جاد الله كشك، المنظمات وأسس إدارتها، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص122.

التقليل إلى أقصى حد ممكن أو منع ظهور المشكلات التي تنتج من شدود السلوك الفردي أو الشخصي[1].

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للمنظمات غير حكومية.

إذا كان الفقه التقليدي يثب للدول فقط الشخصية القانونية الدولية، فإن تلاحق الأحداث وتطور الحياة الدولية أفضى بلا جدال إلى إهتزاز الإعتقاد الذي رسخ في الفكر التقليدي إذ ظهر في المجتمع الدولي، أنماط جديدة من الحوادث التي دفعت الفكر من جديد إلى النظر فيها، فإختلف الفقه في إمكانية تمتعها بالشخصية الدولية أسوة بالدول، فيرى البعض أن المقصود بالشخصية لا يقف عند حد الإعتراف بالأمة المالية وإنما ينبغي أن يتمتع ببعض حقوق السلطة، التي هي نوع من السيادة والتي نتج عن ذلك ثلاثة إتجاهات:

الفرع الأول: الآراء المتكررة لشخصية المنظمة غير الحكومية.

ينكر جانب من الفقه الدولي حتى على المنظمات الدولية الحكومية بالشخصية القانونية الدولية، ولا يقر إلا للدول وحدها بهذا الوصف، وهذا منهج القانون الدولي التقليدي، وقد ظل القانون الدولي التقليدي حتى منتصف القرن العشرين لا يرى الشخصية الدولية في غير الدول ذات السيادة، وهي الصفة الأساسية أو العنصر في الدول كشخصية، وهي كما رسمتها النظرية التقليدية سلطة علية غير قابلة للتجزئة أو التصرف أو التقادم، وهي دائما مطلقة في الداخل أو الخارج[2].

ولعلى جدور هذه النظرية وبدورها الأولى إستمدت من القواعد الروحانية العتيقة" من يفقد حريته يفقد شخصيته" وهذا ما تمسك به القانون الدولي العالم في نظرته التقليدية للشخصية، وظل مكبلا بتلك النظرية الرومانية التي تربط بين الشخصية والحرية، لذا حرص ميثاق الأمم المتحدة كل الحرص على عدم المساس بالسيادة أو الإنتقاص من شخصية الدولة،

[1] أحمد محمد عيادي، دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، رسالة دكتورا، 2008.

[2] سعيد سالم جويلي، المرجع السابق، ص66.

والجدير بالذكر أن المستقر والساند لذى غالبية الفقه الدولي أن إتفاق الدول يعتبر ركن جوهري لقيام أي منظمة دولية، ويترتب على عدم وجود هذا الإتفاق إعتبار المنظمات غير الحكومية ليست خاضعة لقواعد القانون الوطني، وإن عملت في حقوق مشابها لتلك التي تعمل فيها المنظمات الدولية ويرجع الرأي المنكر غير المنظمة غير الحكومية الشخصية الدولية، نظرا لتنوع مركزها القانوني الذي إكتسبته من إنتهائها للقانون الداخلي الذي تأسس بنيانها وتنظيمها وفقا للأحكام على أن العضوية فيها من الأفراد وليست من الدول[1].

أما بالنسبة للشخصية الدولية فلا تعتبر المنظمة غير الحكومية شخصا من أشخاص القانون الدولي، فهي لا تتمتع بالشخصية الدولية، وإنما يقتصر الإعتراف بالشخصية الدولية على دول والمنظمات الدولية الحكومية فقط، وعلى ذلك فالمنظمات غير حكومية وأعضاءها لا يتمتعون بالحصانات والإمتيازات الدبلوماسية، والعقود المبرمة بينها وبين الدول هي عقود داخلية وليست عقود دولية[2].

بالرغم إهتمام الدول والمنظمات الدولية الحكومية بعمل نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية، لاعتراف بتنامي أداءها بمختلف مناحي الحياة الدولية، إلا أن بعض الدول ومعها جانب من الفقه الدولي، يتحفظ على إظفاء الشخصية القانونية الدولية للمنظمات غير الحكومية[3].

ورغم إستقرار العمل فقها وقضاءا لذلك المنظور، إلا أن التطورات المستحدثة على الصعيد الدولي باتت تدق وبعنف أعناق العلاقات الدولية، وتخلق معها بضرورة توجها حديثا لمفهوم الشخصية الدولية، وإذا كانت المنظمات الدولية الحكومية لم تتمتع بهذا الوصف، إلا بعد محاورات عنيفة إنتهت بفتوى محكمة العدل الدولية التي منحتها شخصية وظيفية محددة ومقيدة في إطار الوظائف والغايات المنوط بالمنظمة القيام بها، هذه الفتوى التي أشارات إلى إمكانية التمتع كائنات أخرى غير الدول بهذه الشخصية جعلت الفكر الفقهي ينعطف نحو محاولة جادة لتملص من وطئة السيادة ويتوجه توجها حديثا لمفهوم الشخصية الدولية.

---

[1] أحمد محمد أحمد عبادي، مرجع سابق، ص288

[2] وائل أحمد محمد علام، مرجع سابق، ص37

[3] أحمد محمد، مرجع سابق، ص288.

أما على الصعيد القانون الدولي، فلم يكن يتمتع بالشخصية القانونية الدولية سوى الدول، وظل هذا الحال حتى منتصف القرن العشرين، عندما بدأ الفقه والقضاء الدوليان يطالبان بضرورة تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية بحوار الدول، والذي أصبح حقيقة واقعه في العمل الدولي[1].

أن الشخصية القانونية الدولية نتاج حاجة الدول إلى الخدمات الشريك الجديد للقيام بنشطات المساعدة والمكملة، أو إستخلاف الدول في بعض المهام التي تنازلت عنها، وهو ما أدى بالدول إلى قبول شراكة المنظمات غير الحكومية في النظام القانوني الدولي.

الفرع الثاني: الاعتراف بالشخصية الدولية للمنظمة غير الحكومية.

إن إكتساب المنظمة الشخصية الإعتبارية القانونية يقتضي تمتعها بشخصية معنوية مستقلة عن أعضاءها، مع كل ما يتصل بهذه الشخصية المعنوية من حقوق مالية مستقلة وأهلية وحق التقاضي في كل ما يتعلق بمصالحها أو تخقيق أهدافها.

ويجب أن تنطلق هذه من أن العبرة في شخصية ما تتنج من مدى اسقلالها الإجتماعي والثقافي والمالي، وليس بإستقلالها السياسي أو الشكلي لأنه لا يجب الوقوف عند القوالب الصناعية التي تنعزل أحيانا عن الواقع الدولي، وما يفرضه التطور المتلاحق للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية بصفة خاصة[2].

وهذا التوجه نفسه ذهب إليه الغنيمي في كتابه الأحكام العامة في قانون الأمم الذي جاء فيه: "إن القول بأن أشخاص القانون الدولي هم فقط الدول والأفراد والمنظمات الحكومية قول يجب أن يؤخد بحدر لان فهمه أليا مبسترا له معقاباته غير الدقيقة" وإن المنظمات الدولية غير الحكومية إنما تشخيص وظائفها الإجتماعية بالغة الأهمية الأمر الذي يسمح لنا بأن يطلق على هذه المنظمات تعبيرا يتبناه علم الإجتماع، وهو عبقرية الأجيال... إن المنتظم الدولي غير الحكومي بهذه الحقائق، تقوم بدور يجبيز لنا أن نوازن بينه وبين الدولة[3].

---

[1] سعيد سالم جويلي، مرجع سابق، ص98.

[2] مصطفى أحمد فؤاد، قانون المنظمات الدولية (دراسة تطبيقية)، دار الكتب القانونية، مصر، 2004، ص.100.

[3] محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، مرجع سابق، ص213.

أن كان القانون الدولي اعترف للمنظمات الحكومية الشخصية القانونية الدولية بالقدر اللازم للممارسة نشاطها وتحقيق أغراضها فذلك يعني أن الاعتراف بالشخصية القانونية هي مسألة مرتبطة بإحتياجات المجتمع ومتطلبات تطويره، ولما كان القانون صدر لحاجات المجتمع، فإن صالح الجماعة يتطلب إيجاد تصور جديد يخرج عن الأحكام التقليدية، خاصة في هذه المرحلة التي يمر بها القانون الدولي بإزدياد حجم المنظمات غير الحكومية، وتنوع أنشطتها في مختلف مجالات الحياة، علاوة على العمل الدولي يشير بالفعل إلى تمتع عدد كبير من هذه المنظمات الشخصية القانونية الدولية[1].

كما أن هذه الآراء لا تخرج عن ما قرره الجانب الفقهي من أن الشخصية الدولية بصفة عامة تكمن في كل وحدة إنسانية تشغل مركزا في بناء مجتمع دولي وتباشر إختصاصا دوليا– إقليميا كان أو نوعيا – تتولى تنظيمه القواعد القانونية الدولية، كما تتولى تحديد ما لهذه الوحدة من حقوق والتزامات ومسؤولية إتجاه الوحدات الأخرى وإتجاه المجتمع الدولي ككل.

وقام الإتجاه المؤيد لتمتع المنظمة الدولية بوصف الشخصية الدولية على شرط إجتماع صفتين أساسيتين:

الأولى مدى قدرة الوحدة على إنشاء قواعد قانونية دولية ولا يتحقق ذلك الشرط إلا بإمتلاك المنظمة لمقر معلوم وأجهزة ووسائل تشريعية تساعدها على التأثير في قواعد القانون الدولي؛ الثانية أن يكون لهذه الوحدة (وحدة بشرية، مادية، قانونية) أهلية الوجوب وأهلية الأداء أي الأهلية التمتع بالحقوق وأهلية الإلتزام بالوجبات[2].

وإزاء إزدهار ظاهرة التنظيم الدولي والإنتشار المتلاحق للمنظمات الدولية، جعل معظم فقهاء القانون الدولي يسلم بالشخصية الدولية للمنظمة الدولية على إعتبار قدرتها على إنشاء قواعد جديدة وبالإضافة إلى قدرتها على التمتع بالحقوق والإلتزام بالوجبات، وهذا ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في مدتين. 105-104 .

[1] سعيد سالم جويلي، مرجع سابق، ص111

[2] مصطفى أحمد فؤاد، مرجع سابق، ص 98.

إن هذه الشروط والمعايير إذا جاز لنا أن نضع مقارنة بين المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية لوجدناها متوفرة بالقدر اللازم الذي يؤهل المنظمة غير الحكومية لتمتع بالشخصية الدولية، ولتضع عدم الإنصاف لو تم العمل بخلاف ذلك، فعن الشرط الأول يقوم الغنيمي" لايمكن أن تغض الطرف عن الجهود التي قامت بها هذه المنظمات وأسواق لتبيان ذلك ما خلفته الهيئة الدولية للصليب الأحمر من أثار على قواعد الحرب، وإضفاء الصفة اللأنسانية عليها[1].

ويضيف الغنيمي قائلا" ومما يذكر لهذه المنظمات أن لها دورا لايغفل في خلق قواعد القانون الدولي"[2].

أما فيما يخص أهلية التمتع بالحقوق وأهلية الإلتزام بالواجبات فهي تنقل جوهر حقوق الأفراد المكونين لها إلى الهيئة ذاتها فهي بهذا نائبة عن هؤلاء الأفراد ثم أنها لما تتمتع به من ذاتية أنها تجعل من هذه المصالح الضابط الذي يقود الهيئة.

أن الإعتراف بالشخصية الدولية للمنظمة مؤسس على الضرورات اللازمة للأداء وظائفها، وقياسا على ذلك فإن الشخصية القانونية الدولية معترف بها لجميع المنظمات الدولية حتى ولو جاء ميثاقها خاليا من النص صراحة على هذه الشخصية، وذلك بالقدر اللازم لممارستها لوظائفها المنصوص عليها في ميثاقها المنشأ لها، بمعنى أنها شخصية من نوع خاص لأنها وظيفة ومحدودة في حدود ومقدار وطبيعة الوظائف التي تؤديها المنظمة[3].

وإن نظرنا إلى الكم الهائل للمنظمات غير الحكومية لوجدناه يؤخد منحى تصاعدي يتضاعف يوما بعد يوم، حتى أن اللإحصاء التقريبي يقدر أن المنظمات الدولية الحكومية لاتكاد تتجاوز اليوم10% من مجموع المنظمات الدولية غير الحكومية أي أن المنمنظمات غير الحكومية تقدر ب90%من مجموع المنظمات الدولية[4].

---

[1] محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، مرجع سابق، ص218.

[2] المرجع نفسه، ص216.

[3] سامح كامل عبد العزيز، قانون التنظيم الدولي، الأسراء للطباعة، القاهرة، 2007، ص94.

[4] أحمد محمد أحمد محمد عبادي، المرجع سابق، ص228 .

ونظرا لما أفرزه المجتمع الدولي وتلبيته للإحتيجاته من أعداد كبيرة من المنظمات التي تمارس أنشطة متنوعة ومتزايدة تستوعب مجمل أنشطة الحياة الدولية، وإحتيجاتها من صحة وتعليم وإقتصاد وثقافة وبيئة وتنمية وتكنلوجيا وما إليها من متطلبات العصر، مما أتاح لعدد كبير من مثل هذه المنظمات الدولية غير الحكومية التمتع بوصف الشخصية القانونية الدولية.

فالواقع العملي فضلا عن القانون الدولي العام فيها يراه جانب متزايد من الفقه، يفتح الباب أمام هذه المنظمات للإكتساب الشخصية الدولية، مرعاة للدور الذي تقوم به على مستوى المجتمع الدولي الذي لم يعد بإمكانه في الوقت الحاضر الإستغناء عن الخدمات التطوعية لهيئات المجتمع المدني في ظل الوظائف المعقدة الملقات على عاتق الدولة المعاصرة.

الفرع الثالث: الاعتراف العملي بالشخصية القانونية.

إن التوجه الحديث المؤيد لتمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بالشخصية الدولية دعمته الممارسات الدولية والأثار العملية والميدانية، حيث دخلت المنظمات الدولية غير الحكومية مسرح السياسة الدولية، وأصبحت قوة أساسية وراء التغير السياسي، وفاعل رئيسي للعلاقات الدولية وشريك للأنشطة المنظمات الدولية مع الحكومات أحيانا، وكطرف مقابل لها يعبر عن مواقف الرأي العام العالمي، على نحو يتجاوز ما قد تصل إليه الحكومات.

يقول مصطفى أحمد فؤاد"الفكرة السيادية التي تتمسك بأهدافها، الدولة لم تعد عقبة أمام إضفاء الشخصية القانونية على الوحدات التي تمارس إختصاصا على الصعيد الدولي وبغض الطرف عن تدخل حكومات الدول أو تحكمها في إنشاء تلك الوحدات"[1].

فالمستخلص إذا هو إنعطاف الفكر الفقهي نحو محاولة جادة للتملص من وطأة السيادة، وما تركته من أثار سيئة لايزال المجتمع الدولي يعاني من ويلاتها.

كذلك جرى العمل الدولي على إعتراف الدول للمنظمات الدولية بشخصية القانونية فنجد إتفاقية إمتيازات وحصانات الأمم المتحدة، تقر لها بالشخصية القانونية، فتنص المادة

[1] مصطفى أحمد فؤاد، مرجع سابق، ص104.

الأولى على أن تتمتع الأمم المتحدة بشخصية قانونية فلها حق التعاقد شراء وبيع المنقول التقاضي[1].

وهذه الصلحيات أصبحت تتمتع بها المنظمات الدولية غير الحكومية، مما يعزز فكرة الشخصية القانونية الوظيفية والمحدودة للمنظمات غير الحكومية.

ويبدو أن التطورات الهامة التي طرأت على قواعد القانون الدولي كفيلة بإدماج المنظمات غير الحكومية في قائمة أشخاص القانون الدولي ويعطي الواقع الدولي انطباعات عن المركز القانوني لهذه المنظمات، فهي تتمتع بإدارة ذاتية مستقلة تظهر في القرارات التي تتخذها أجهزتها، ولها اختصاصات كانت حكرا على الدولة تمارسها في نطاق الغرض الذي أنشأت من أجله، ولم تتعرض الدول على ذلك مما يدل على إتجاه نيتها إلى التنازل لها عن هذه الاختصاصات.

كما تحققت شرعيتها الدولية في ميثاق الأمم المتحدة، وأهلتها لاكتساب حقوق وتحمل إلتزامات بحيث أصبحث شريكا حقيقيا للدول وللمنظمات الدولية على حدود سواء[2].

تؤكد هذه المعطيات على توفير مقومات إكتساب المنظمات غير الحكومية الشخصية القانونية الدولية وعلى ضرورة إعادة النظر في قائمة أشخاص القانون بما يتماشى والتطورات المعاصرة في المجال العلاقات الدولية.

وتجدر الإشارة هنا أن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية قد إنتزعت هذا الإعتراف فعلا، مثلا النظام العسكري السياسي لمالطا وهو مجموعة دينية ذات مهام انسانية ولها تمثيل دبلوماسي مع عدة دول، وتتمتع بشخصية قانونية دولية محدودة، وكذا اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأكثر من هذا فإن منح بعض المنظمات الدولية مركزا استشاريا لذى المنظمات العالمية يعده البعض سببا لاكتساب هذه المنظمات قدرا من الشخصية الدولية، وبذلك تصبح من بعض الوجوه موضع نظر القانون الدولي العام[3].

---

[1] وائل أحمد علام، المنظمات الدولية(النظرية العامة)، مكتبة النصر، الزقازيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص81.

[2] وائل أحمد علام، مرجع سابق، ص82.

[3] وسام نعمت إبراهيم السعيدي، مرجع سابق، ص87.

ومسايرة لمقتضيات التطور في المجتمع الدولي والقانون الدولي العام، نلاحظ أن الشخصية القانونية الدولية للمنظمات الدولية غير الحكومية تتميز بأنها شخصية قانونية وظيفية، تتمكن المنظمة من خلالها القيام بدورها ونشاطها في المجتمع الدولي، وهي شخصية قانونية محددة بحدود أنشطتها وأهدافها التي قامت من أجلها، كما أنها محددة في أهليتها القانونية بحدود حقوقها وإلتزماتها القانونية، وبالتالي يختلف نطاق هذه الشخصية بإختلاف أنشطة هذه المنظمات وأهدافها[1].

ويستخلص مما سبق أن هناك إعتراف شخصية المنظمات غير الحكومية، وتوجه صريح من بعض الهيئات القليلة التي منحتها الشخصية القانونية الدولية، وتوجه أخر ضمني من بقية الهيئات لتحدو حدوها، وهذا الإعتراف يجد مرتكزا قانونيا في المرجعيات التي قامت على أساسها المنظمات غير الحكومية سواء كانت وطنية أو عالمية.

[1] أحمد محمد عبادي، مرجع السابق، ص289.

المبحث الثاني: الأسس والمبادئ للمنظمات غير الحكومية.

نشأت المنظمات غير الحكومية في ظل الانظمة الوطنية وقامت على اسس قانونية وتم الاعتراف بها في كثير من النصوص تتميز في خطوطها العريضة بمجموعة من الاحكام الموزعة عبر الوثائق الدولية العالمية والاقليمية والوثائق والانظمة الوطنية.

المطلب الأول: الأسس القانونية للمنظمات غير الحكومية.

المنظمات الحكومية اصبحت واقعا وطنيا ودوليا يستوجب الاعتراف بها سواء على المستوى العالمي أو الاقليمي وهذا ما ترجمته الاعلانات والاسس التي قامت عليها المنظمات غير الحكومية .

الفرع الأول: الأسس الدولية للمنظمات غير الحكومية.

ميثاق الأمم المتحدة: تعتبر ميثاق الأمم المتحدة 1945 الوثيقة الاهم في ترسيم فكرة المنظمات الدولية غير الحكومية فقد وضع اللبنة الاولى لها من خلال المادة 71 من الميثاق التي تعطي الانطباع لمصطلح "المنظمات غير الحكومية "بانها احدى المنظمات في القانون الدولي تنشط عبر الدول ولها القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في موضوع القانون الدولي المتصلة باهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة[1].

ويمكن القول أن المادة 71 قد اسست لإمكانية الاعتراف بهدف المنظمات ودعمت مركزها الدولي وفسخت لها المجال لتشكل جزءا من المجتمع الدولي بالإضافة الى القرارات التي صدرت فيها بعد لتنظيم العلاقات بين المنظمات غير الحكومية واجهزة منظمة الأمم كما هو الشأن بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

إذ يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجهاز المختص اساسا بترجمة وتنفيذ قرارات ميثاق الأمم المتحدة بالمنظمات غير الحكومية حيث اصدر القرار 1296 (د-44) المؤرخ في 23 مايو 1968 الذي ينص غلى منح المنظمات غير الحكومية مركزا استشاريا

[1] عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير حكومية في القانون الدولي: بين النظرية والتطور، دار هوما، الجزائر، 2009، ص62.

لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلى أن تجري هذه المنظمات مشاورات مع امانة المجلس[1].

الاعلان العالمي لحقوق الإنسان:

تستمد المنظمات غير الحكومية شرعيتها من المادة 20[2]، الفقرة الاولى من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 التي حمت حق الإنسان من خلال نصها "لكل شخص الحق في الحرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية "واقرته كذلك المادة 19[3]، من ذات الاعلان بقولها "لكل شخص الحق في حرية الراي والتعبير " ويشمل هذا الحق في اعتناق الآراء .

ومن المعلوم أن حق المشاركة ليس حديث العهد بحقوق الإنسان[4]، حيث نصت المادة 21\01 من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص حق المشاركة في ادارة الشؤون العامة لبلده اما مباشرة واما بواسطة ممثلين يختارون بحرية "وتتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية نصا مشابها "[5].

وينبغي أن تتمتع المنظمات غير الحكومية واعضاؤها المهتمون حقا بمجال حقوق الإنسان وبالحقوق الحريات المعترف بها في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وبحماية القانون الوطني ولا يجوز ممارسة هذه الحقوق بشكل يخالف مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة[6].

واذا كانت بعض الهيئات بصفة عامة والمنظمات غير الحكومية بصفة خاصة قد وجدت سندا في هذا الميثاق يمنحها صلاحية العمل ويضفي أبليه الشرعية القانونية فان الميثاق بحد ذاته.

---

[1] محمد جاسم عبد الحماوي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013،ص64.

[2] articl20'toute personne ale droit ala liberte de reunion et dassociation pacifique'

[3] articl21' toute individu a droit a la liberte d opinion et d exbression

[4] سعيد محمد الحفار، بيئة من أجل البقاء، ص71.

[5] رضوان أحمد الحفاف .حق الانسان في البيئة السليمة في القانون الدولة العام، رسالة الدكتوراه، جامعة القاهرة، 1998، ص362.

[6] وسام نعمة إبراهيم سعيدي، مرجع السابق، ص154.

الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ما كان ليصدر عام 1948 لولا الجهود المتواصل للمنظمات غير الحكومية [1]ونص الاعلان العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان في المادة الاولى من الفصل الثالث على انه "من اجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية المعترف بها دوليا ".

لكل شخص على المستوى المحلي والدولي الحق في:

1. التجمع بشكل سلمي .
2. الاتصال بالمنظمات بين الحكومية أو غير الحكومية.
3. تكوين والمشاركة في تكوين منظمات غير حكومية أو مؤسسات أو مجموعات.
4. واكدت المادة من الفصل الرابع من نفس الاعلان على اهمية تشجيع وتطوير مؤسسات تهدف لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية في كل الدول طبقا لنظامها القانوني عن طريق المحققين أو مهام نقص الحقائق الخاصة أو بأي شكل أخر من أشكال المؤسسات المحلية[1].

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية:

قد تضمن هذا العهد الدولي للحقوق المدنية السياسية والاقتصادية[1] مادتين تؤكدان على حق الاجتماع السمعي وحرية التجمع ففي المادة 21 "يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به".

ونصت المادة 22 "لكل فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين ..." وبموجب العهد الدولي الذي يمثل اتفاقية ملزمة متعددة الاطراف فانه على الدول الاطراف أن تغترق بالحقوق الواردة في العهد وتحميها ولا يسمح للدول الاطراف في العهد بان تعيد بعض الحقوق مثل حرية التجمع وافقدت المواثيق الاقليمية بميثاق الأمم المتحدة وتضمنت نصوصها تعابير ضمنية وصريحة الاشتراك لاشتراك المنظمات غير الحكومية وقبولها ضمن شركائها[2].

[1] محمد جاسم محمد الحماوي، مرجع سابق، ص64.

[2] العهد الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤرخ في 16-12-1956 صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 76/98 المؤرخ في 16-05-1989.ج رج ج عدد 20 في 17-05-1989.

الأسس الدولية الاقليمية للمنظمات غير الحكومية:

يمكن القول بصفة عامة أن الاقليمية يقتصر نطاق العضوية فيها على عدد محدود من الدول يتم تعينه على اساس اعتبارات وشروط وترتبط ببعضها عن طريق روابط جغرافية أو سياسية أو دينية أو غيرها وامثلة هذه المنظمات، الاتحاد الاوروبي، منظمة الدول الامريكية، جامعة الدول العربية، الاتحاد الافريقي لذا يمكن القول أن المنظمة الاقليمية[1]، يقصد بها كل منظمة دولية لا تتجه بطبيعتها نحو العالمية حيث يقتصر نطاق العضوية على فئة معينة من الدول ترتبط فيها برباط خاص سواءا كان جغرافيا أو حضاريا أو سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو دينيا ومن الهيئات الاقليمية التي اعترفت مواثيقها بالمنظمات غير الحكومية نذكر نماذج حسب التقسيم الجغرافي للشعارات .

1. النظام الأوربي لحماية حقوق الإنسان:

يعتمد هذا النظام على العديد من الاتفاقيات والمواثيق التي اهتمت بتقرير حقوق الإنسان وحرياته الاساسية حيث مكن هذا النظام كل من الدولة والافراد والمنظمات غير الحكومية من الالتجاء الى سلطات قضائية مهمتها مراقبة واحترام حقوق الإنسان.

حيث قامت لجنة الوزراء في مجلس اروبا في 23\10\1985 بإعداد الاتفاقية الاوربية في شان الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية وتم التوقيع عليها في أفريل 1986 والتصديق عليها من قبل اربع دول (بلجيكا –اليونان –المملكة المتحدة –سويسرا) وقد دخلت هذه الاتفاقية حيزا التنفيذ في يناير 1991.

وتستمد المنظمات غير الحكومية شرعيتها على الصعيد الاوربي من الاتفاقية الاوربية لحقوق الإنسان فقد منحت المادة 11منها حرية التجمع " لكل انسان الحق في الحرية الاجتماعية السليمة وحرية تكوين الجمعيات مع الاخرين بما في ذلك حق الاشتراك في الاتحادات التجارية لحماية مصالحة".

[1] Bettati.le functionmem ent de oing istatut juridique(droit national et international)rappoit de m,e rik harremoes,conceil de l’europe.doc,coll/o.n.g. 83

وتنص المادة العاشرة من الاتفاقية الاوربية لحقوق الإنسان على أن لكل شخص الحق في حرية التعبير ويتضمن هذا الحق حرية الراي وحرية تلقي المعلومات أو الافكار واذاعتها دون تدخل السلطات العامة ودون التنفيذ بالحدود الجغرافية[1].

واشارت المادة 11 في فقرتها الثانية الى ضرورة عدم التضييق في ممارسة تلك بقولها "لا تخضع ممارسة هذه الحقوق لقيود اخرى عبر تلك المحددة في القانون حسب الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصالح الامن القومي أو السلامة العامة أو حفظ النظام ومنع الجريمة وحماية الصحة والآداب أو حماية حقوق الاخرين وحرياتهم ولا تمنع هذه المادة من فرض قيود قانونية على ممارسة رجال القوات المسجلة والشرطة أو الإدارة لهذه الحقوق.

وانبثق عن الاتفاقية لجنة تعترف بحق الطعن الفردي للمنظمات غير الحكومية كما جاء في المادة 25 فقرة 01 من الاتفاقية الاوربية لحقوق الإنسان حيث نصت على انه يجوز لأي شخص طبيعي أو اية منظمة غير حكومية أو اية جماعة من الافراد تزعم أن احد الدول السلمية المتعاقدة اعتدت على حقوقها المقررة في هذه الاتفاقية أن يقدم شكوى في شان هذا الاعتداء توجه الى السكرتير العالم لمجلس أوربا[2] .

وبعد التعديل الذي أجرته الدول الأطراف في الاتفاقية عام1993 والنافد عام 1999 الغي تشكيل اللجنة وأصبح الحق في رفع الشكاوى بالإضافة الى الدول ممنوحا أيضا للمنظمات الدولية غير الحكومية والى مجموعات الأفراد فهؤلاء جميعا يمكنهم أن يقدموا إلى المحكمة الأوربية عرائض أو التماسات عن انتهاكات الدول الأطراف في الاتفاقية لحقوق الإنسان[3].

ويعتبر النظام الأوربي نموذجا منعدما في الاعتراف الفعلي والقانوني للمنظمات غير الحكومية التي وجدت البيئة المناسبة لتزكيتها وممارسة نشاطها دون مضايقات تحد من استقلاليتها وهو ما شجع الدول الامريكية على أن تنظر لحق التجمع على نفس المنوال لكن مع اختلافات في النطق.

---

[1] أحمد محمد أحمد عبادي، مرجع سابق، ص392.

[2] وسام نعمة إبراهيم السعيدي، مرجع سابق، ص156.

[3] محمد جاسم محمد الحماوي، مرجع سابق، ص57.

2. الاتفاقية الامريكية لحقوق الإنسان :

تؤكد الاتفاقية الامريكية لحقوق الإنسان لعام 1969الجمعيات الطوعية وذلك في المادة 16 حيث تنص: "لكل شخص حق التجمع وتكوين جمعيات مع اخرين بحرية لغايات ايديولوجية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية أو عمالية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية اوسواها " ونفس المادة اخضعت ممارسة هذا الحق الى تلك القيود المفروضة في القوانين المحلية وهو ما يعد تراجعها لحقوق وواجبات الاعلان الامريكي لعام 1948 حيث نصت نفس المادة في الفقرة الثانية (2\16) لا تخضع ممارسة هذا الحق الا لذلك القيود المفوضة قانونيا والتي تشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي لمصلحة الامن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو حقوق الاخرين وحرياتهم .

واستدركت الفقرة الثالثة من نفس المادة وبينت امكانية حرمان بعض الفئات منها الحق أو تصنيفه بنصها " لا تحول احكام هذه المادة دون فرض قيود قانونية بما فيها حق الحرمان من ممارسة حق التجمع على افراد القوات المسلحة والشرطة ".

يلاحظ عن الاتفاقية انها اعطت لجنة الحقوق الإنسان الامريكية اختصاصا مشابها للاختصاص الذي اعطى في الاتفاقية الاوربية لحقوق الإنسان مع بعض الفروق المتمثلة في أن تقدم شكاوى الافراد والمنظمات غير الحكومية الى اللجنة مباشرة وليس للأمين العام للمنظمة[1].

3. الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب:

أعطي الميثاق الإفريقي الذي تمت إجازته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية "نيروبي كينيا في يونيو 1981 دعما لتأسيس المنظمات غير الحكومية على الصعيد الإفريقي ذلك لأنه اقر حرية إنشاء جمعيات طوعية من خلال المادة 10التي تنص على ما يلي :

- يحق لكل إنسان يكون وبحرية جمعيات مع الآخرين شريطة أن يلتزم بالأحكام التي حددها القانون .

[1] وسام نعمة إبراهيم السعدي، مرجع سابق، ص165.

- لا يجوز إرغام أي شخص على الانضمام إلى أي جمعية على ألا يعارض ذلك مع الالتزام بمبدأ التضامن المنصوص عليه في هذا الميثاق .

وكذلك يوجد أساس أخر في المادة 10 التي تمنح الحق لكل إنسان في أن يجتمع بحرية مع الآخرين ولا يحد من ممارسة هذا الحق ألا شرط واحد وهو القيود الضرورية التي تحددها القوانين واللوائح خاصة ما تعلق بمصلحة إلا من وسلامة وصحة أخلاق الآخرين أو حقوق الأشخاص وحرياتهم .إلا انه رغم البنود التي جاء بها الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والتي تؤسس لعمل المنظمات غير الحكومية وتبين الآليات التي تضمن ممارسة هذه الحقوق فان الواقع يعرف عكس ذلك وتعاني هذه المنظمات من المضايقات والعوائق القانونية التي تشل حركتها ولا تتوفر لها سبل العمل المستقبل، وهي ظاهرة تعاني منها المنظمات في كل الدول الإفريقية ودول العالم الثالث .

4. مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان (الجامعة الدولية العربية):

نصت المادة 24 من هذا الميثاق على أن المواطنين لهم حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية ولا يجوز أن يفرض من القيود على ممارسة اي من هاتين الحركتين إلا ما تستوجبه دواعي الأمن القومي أو السلامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم .

لقد عينت المواثيق الدولية بشان حقوق الإنسان بالنص صراحة على حق الفرد في تكزين الجمعيات ومن ذلك المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك الميثاق العربي لحقوق الإنسان، حيث نصت في المادة 35 منه على أن "لكل شخص الحق في حرية تكوين الجمعيات أو النقابات والانضمام اليها وحرية ممارسة العمل النقابي من اجل حماية مصالحه "[1].

وفي مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي جاء في المادة 38 "لكل مواطن الحق في حرية تكوين الجمعيات مع الاخرين بما تلك الاحزاب السياسية والجمعيات والانضمام اليها من اجل المصالح المشتركة ولهذه الجمعيات حق ممارسة

[1] خالد السيد متولي محمد، نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، دار النهضة العربية، ط1،2005،ص415.

نشاطها بحرية في كافة الاقطار العربية[1]. وتضمنت الفقرة الثانية م 2/38 لاغ يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق ال تلك التي تفوض لقانون تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي يراعي الحقوق والحريات الواردة في هذا الميثاق وضمانات نصا وروحا .

كما يمكن أن نشير هنا الى بروتوكول التعاون الذي ابرم بين الامانة العامة لجامعة الدول العربية وبين الامانة العامة للاتحاد الحقوقيين العرب بتاريخ 1984/06/14، وهذا البروتوكول يمنح الاتحاد صفة مراقب في اللجنة القانونية واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان[2].

ما يلاحظ على هذه المواثيق أن نصوصها في مجال ضمان حق التجمع وانشاء المنظمات غير الحكومية متقاربة الى حد التشابه وكلها اخضعت هدا الحق لبعض الاستثناء التي يمكن ات تتخذها الدول والحكومات كذريعة لحرمان بعض الجمعيات من ممارسة نشاطها بتجميدها أو حلها عن طريق التنظيم الاداري أو القضائي .

الفرع الثاني: الأسس الوطنية للمنظمات غير الحكومية.

مهما اكتسبت المنظمات غير الحكومية الصفة الدولية فان الحقيقة المتفق عليها أن هذه المنظمات نشأت في ظل القانون الداخلي للدول وتختلف بشأنها التشريعات الوطنية من بلد لأخر فقد تضمن بعض الدساتير نصوصا واحكاما تسمح بإنشاء مثل هذه الجماعات ويعتبر ذلك ضمانا دستوريا حقيقيا لحماية حق المجتمع، وتعبيرا عن رغبة الدولة في اشتراك المواطن في الشؤون الهامة وتكريس مبادئ الديمقراطية" ويتجدد النظام القانوني لهذه الجمعيات بواسطة القانون الداخلي لكل دولة توجد بها منظمة أو تمارس نشاطها فيها، ويعني ذلك أن الشروط القانونية أو اجراءات تكوين هذه المنظمات تختلف من دولة لأخرى[3].

وقد تنظم التشريعات العادية موضوع الجمعيات فبعض الدول تضع تشريعات خاصة بتكوين الجمعيات ونشاطها تسمى قوانين الجمعيات وقد تأسس الجمعيات في بعض الدول بناءا غلى نصوص مبثوثة في التشريعات العامة.

---

[1] خالد السيد متولي محمد، مرجع السابق، ص516.

[2] محمد جاسم محمد الحماوي، مرجع سابق، ص84.

[3] خالد السيد متولي محمد مرجع سابق، ص417

أولا: احكام الدساتير.

أغلب الدساتير العالمية اليوم تدعو الى حرية التجمع وتكوين هذه المنظمات في صيغ مختلفة ففي نص الدستور الجزائري لعام 1996 في المادة 41 "حريات التعبير والاجتماع مضمونة للمواطن " ونص الدستور المغربي لعام 1996 في المادة 9 "يضمن الدستور لجميع المواطنين حرية التجول وحرية الانتقال بجميع ارجاء المملكة .....حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في اية منظمة ثقافية وسياسية " ونص دستور الاردن 1952 المادة 16 على ما يلي :

1. للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون .
2. للأردنيين حق تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية لا تخالف احكام الدستور[1].

ونص الدستور المصري م 55 "للمواطن حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون ويحظر انشاء جمعيات تكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذو طابع عسكري ".

وعموما كفلت صراحة كل الدساتير العربية حق تكوين الجمعيات ومن بينها الدستور الاردني واللبناني، المغربي، الكويتي، العماني، اليمني، السوري، البحرين، الموريطاني، الصومالي والنظام الاساسي في المملكة العربية السعودية .

إلا أنه يلاحظ على مثل هذه التشريعات العربية وبعض دول الجنوب انها تضع شروطا صارمة تضيق من امكانية تشكيل الجمعيات أو تحد من نشاطها أو تخضعها لرقابة الدولة التي تلجا الى توقيف وتجميد نشاط هذه الجمعيات وحلها في بعض الاحيان وهنا يظهر الفرق واضحا بين الدول الديمقراطية وبعض الدول التي لاتزال تخشى من الاشتراك الحقيقي للمنظمات غير الحكومية لعدم توافق النص التشريعي مع الوضع الميداني والفعلي .

إن الدساتير بأحكامها ومبادئها العامة حيث تنص على بعض الحقوق فهي تعطي ضمانات اكثر لسمو قواعدها وتميزها بنوع من الثبات مما يولد نوعا من الثقة لدى الافراد

[1] http//www.tashreaat.com/dostoor

بالاطمئنان على استمرار جمعياتهم ومنظماتهم وحمايتهم من تعسف الادارة وبجانب الدساتير تتأسس الجمعيات وفق القوانين العادية .

ثانيا: أسس التشريعات العادية.

تتمثل التشريعات العادية في تلك القوانين الصادرة عن هيئة تشريعية وقد تكون هيئة تنفيذية خولها الدستور صلاحيات التشريع كما فعل الدستور الجزائري حيث منح لرئيس الجمهورية التشريع بأوامر أو بمراسيم رئاسية ومنه يمكن أن تتأسس الجمعيات عن طريق قوانين خاصة بها أو عن طريق القوانين العامة أو قوانين خاصة.

1. **قوانين عامة:**

تتأسس المنظمات غير الحكومية على قوانين عامة كالقانون المدني والاوامر الادارية وفي مصر يشترط القانون أن يكون هناك نظام مكتوب يقيد في الجهة الادارية المختصة التي تقوم باتخاذ اجراءات نشر ملخص النظام الاساسي بالوقائع المصرية خلال 60 يوما من تاريخ ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية .

ولقد كانت المواد 54-80 من القانون المدني المصري تنظم الاحكام المتعلقة بالجمعيات والمؤسسات الخاصة والتي لم تضع قيودا على حق الافراد في تكوين الجمعيات، كما لاتسم حلاي جهة ادارية بالتدخل في شؤون الجمعيات أو تحد من استقلالها أو تحدد نشاطها، لذا كان من الطبيعي أن ينشط العمل الجمعوي ولكن تم الغاء هذه المواد واحكمت الدولة قبضتها على الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالقانون رقم 153 لسنة 1999 الذي قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته[1].

وتؤسس المنظمات غير الحكومية في سويسرا على القانون المدني فالمواد 56-82 تتضمن احكاما خاصة بالجمعيات والمؤسسات غير الربحية ولا يختلف الوضع في كل من الارجنتين والاكوادور وتشيلي كذلك نجد قانون الحماية البيئية البريطاني لعام 1990 قد اعطى حق المشاركة في القرارات البيئية المؤثرة في عملية صنع القرارات البيئية ويقوم

[1] خالد السيد متولي محمد، مرجع سابق، ص418.

التشريع البريطاني بتنفيذ توجيهات الجماعة الاوربية لعام 1985 فيما يتعلق بتقييم الاثر البيئي[1].

وفي المانيا يمكن أن يوضع نظام اساسي وفقا للقانون المدني كذلك الحال في اليابان واستحدثت الدنمارك قانونا خاصا اسمه "قانون الاتحادات والمؤسسات" وابان الاحتلال الامريكي للعراق صدر الامر الاداري المرقم تشريف الثاني 2003 عن الحاكم الاداري لسلطة الاتلاف (بول بريمن)الذي استمر وسار المفعول حتى 2008 وفي فرنسا يستلزم القانون الاعلان عن المنظمة لكي تتمتع بالأهلية القانونية، اما سويسرا فلا تستلزم ذلك[2].

2. قوانين الجمعيات:

تصدر الدول القوانين الخاصة بالجمعيات الوطنية التي تعتمدها الحكومات بناءا على احكام الدستور فعن طريق سن واصدار القوانين تستطيع الحكومات أن تنشئ أو تكبح المنظمات غير الحكومية التي تريدها ومثال ذلك القانون لرقم 31/90 المؤرخ في 1990/12/04 المتعلق بالجمعيات في الجزائر الذي يضمن انشاء الجمعيات وتشجيعها.

والقوانين الخاصة نعني بها اللائحة التي تنشا بموجبها المنظمة غير الحكومية أو الوثيقة التأسيسية وتشمل هذه القوانين عادة على ما يلي:

- هدف المنظمة غير لحكومية تسميتها، مقرها، طريقة تنظيمها، مجال اختصاصها الاقليمي، حقوق اعضائها وواجباتهم، وبعض المعلومات المتعلقة بالمنظمة والتي تختلف من نظام لأخر وكذلك حسب طبيعة وحجم المنظمة .....الخ.
- ويعتبر القانون الاساسي بمثابة شهادة ميلاد لهذا الشخص الاعتباري الذي يجب عليه أن يتحرك في الاطار الموسوم له والمحدد بناءا على هذا القانون مبدا حرية تأسيس المنظمة وهو حق اي مواطن في التأسيس دون الحاجة الى الترخيص أو اذن مسبق وان لا تضع اجراءات تسجيل هذه المنظمات عوائق ادارية امام التأسيس والنشاط، بل على العكس من ذلك يجب التشجيع والتعاون مع هذه المنظمات .

[1] رضوان أحمد الحاف، ص364.

[2] www.star times.com/3f /3d1130190

وهناك ما يسمى بالنظام التمييزي التحكمي الذي يخضع المنظمات الدولية غير الحكومية لشروط اكثر صعوبة من تلك التي تخضع لها المنظمات الوطنية غير الحكومية ومثال ذلك أن يخضع انشاء وممارسة نشاط المنظمة غير الحكومية لتصريح سابق يصدر من وزارة الداخلية[1].

إن الأسس والاسانيد القانونية التي قامت عليها الجمعيات الوطنية أو المنظمات غير الحكومية سواءا كانت وطنية أو دولية تضفي على عمل هذه المنظمات الشرعية التي تسمح لها بمزاولة نشاطها والاعتراف بها محليا ودوليا، وهو ما يسهل سبل التعامل معها من جهة اخرى يحدد الاطار الذي تتحرك من خلاله وهو ما جعل المنظمات غير الحكومية تلتزم بتحقيق بعض المبادئ هي في نفس الوقت غايات تسعى لبلوغها .

المطلب الثاني: المبادئ الاساسية التي قامت عليها المنظمات غير الحكومية.

كان الاعتراف بالمنظمة يتمثل في اعراب طرف خارجي (الدول، المنظمات الدولية، المؤسسات الاخرى.....الخ) اعرابا صريحا أو ضمنيا عن استعداده للعمل مع المنظمات غير الحكومية واشراكها في بعض المهام فان المبادئ التي تقوم عليها المنظمة هي التي تنتزع هذا الاعتراف اذا ما تم احترامها وعدم الحياد عنها، وهي التزامات ذاتية تضعها المنظمة على عاتقها وتسعى لاحترامها دواعي وبمحض ارادتها، وهي سر نجاح المنظمات غير الحكومية وتقبلها من طرف الغير وقد قامت المنظمات غير الحكومية على المبادئ التي تعتبر تقليدية وكذلك هناك مبادئ حديثة.

الفرع الأول: المبادئ التقليدية.

قامت المنظمات غير الحكومية كغيرها من الهيات والمؤسسات التي تخضع لنظام قانوني يضبط هيكلها ونشاطها، وحدود علاقتها على مجموعة من المبادئ هي بمثابة غايات واهداف تسعى للوصول اليها ومن اجلها وجدت هذه المنظمات لتعمل على تحقيقها.

وفي هذا المضمار يمكن سرد المبادئ الاتية :

أولا: مبدأ إدارة المنظمة غير الحكومية.

[1] سعيد سالم جويلي، مرجع سابق، ص64.

إن العمل الجماعي يقتضي تسييرا اداريا وذاتيا حيث يمكن اعضاء المنظمة من التعرف على اساليب التسيير الاداري والمنظمة كغيرها من المؤسسات يتم العمل على اساس تقسيم الوظائف وتخصيص المهام حيث يعهد الى كل عضو فيها القيام بوظيفة تتناسب وقدراته مما يجعل الافراد يتنافسون في اثبات مهاراتهم ومواهبهم ومعارفهم في مجال التنظيم والتسيير.

وتعتبر الوظيفة الادارية احدى الوظائف الاساسية التي لا غنى لأية مؤسسة عنها ويساهم التسيير المحكم الى حد كبير في نجاح عمل المنظمة وخاصة عندما يسند الى اشخاص ذوي كفاءات وخبرات فنية ويتمتعون بحرية قيادية .لذا تعتبر المنظمة مدرسة تطبيقية للعمل الاداري ومؤسسة لتكوين وتدريب الاعضاء المنضمين اليها[1].

ثانيا: مبدأ تقديم الخدمات للحكومات.

المنظمة في وضعها هيئة مساعدة ومشاركة للسلطات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، هذا ويعتمد تنظيم المجتمع على نوعين من المجهودات، مجهودات اهلية ويقصد بها مجهودات المجتمع المدني بما فيها المنظمات غير الحكومية، والمجهودات الحكومية بأسلوب قائم على التخطيط العلمي والتعاون وهي "العمليات التي تبدل بقصد وفق سياسة عامة لأحداث تطور وتنظيم اجتماعي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو اقليمية أو قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والاهلية المنسقة على أن يكتسب كل منها قدرة اكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات[2].

إن هذه الشراكة بقدر ايحاءاتها اللغوية أو الاصلاحية فإنها لا تعني من الزاوية الموضوعية بالضرورة توازنا في الادوار والوظائف بقدر ما تعني تكاملا أو تبادلا للأدوار والوظائف ذلك أن مساندة الجمعيات للجهود الحكومية ومشاركتها فيها لا تعني انها بديل للدولة بل تعني انها مكملة لوظائفها من ثم فان الشراكة مسالة جوهرية لا تمس سلطة الدولة ولا تتجاوز بل تعزز موقعها[3].

---

[1] محمد جاسم محمد الجماري، مرجع سابق، ص101

[2] شوون ما كبيرد،أصوات متعددة وعالم واحد، الشركة الوطنية، للنشر والتوزيع، اليونسكو، ص367

[3] بوعجيلة حميد، المجتمع المدني في المشروع المجتمعي للتغير

ثالثا : مبدأ لفت انتباه صانعي القرار

استطاع رجال العلم بأفكارهم جلب اهتمام جمهور كبير فتشكلت الحركة الايكولوجية وسارت على خطاهم وبدأت موجة تأسيس جمعيات وحركات الدفاع على البيئة تظهر في الافق ولاغم العراقيل التي تعرضت لها الحركة الايكولوجية الا انها تمكنت من ايصال فكرتها الى الجماهير والحكام واحدثت تأشيرا معتبرا على عدة مستويات فلسفية، ثقافية، سياسية، قانونية، اقتصادية ...نادت هذه الحركة بضرورة وجود بيئة متحضرة لها نشاط انساني مسؤول، فهي بقدر ما ساندت فكرة التقدم والعصرنة، ساندت ايضا فكرة حماية البيئة من التدهور والموارد الطبيعية من الزوال حيث ترى بان حماية البيئة وحدها لا تكفي بل يجب الاهتمام بالإنسان وبعلاقاته الخاصة بتحويل الطبيعة واستهلاك مواردها.

إن المنظمات غير الحكومية تتجه نحو توفير وتجسيد برنامج حماية البيئة التي ترتبط بين البيئة ورفع مستوى المعيشة وتحسين الدخل وانعكاس كل ذلك على حياة الإنسان .وبحكم جماهيريته وتواجدها بالقرب من المواطنين واحتكاكها بهم فان ذلك في مقدرتها أن تجعل البيئة موضوعا نظاميا يتبناه الجميع ويصطفون للدفاع عنه وحمايته من التلوث والاستنزاف والهدر[1].

رابعا: مبدأ تملك الأموال.

يعتبر المال عنصرا هاما في استمرار حياة المنظمات وتجسيد برامجها على ارض الراقع وتسيير ادارتها وبما انها هيئات طوعية لا ربحية فان مصادر تمويلها تعتمد على جهات اجنبية كالدول والهيئات الحكومية " وبما أن المنظمات غير الحكومية هي منظمات خاصة فان تمويلها مرهون دائما بهيئات وعطايا الخواص، الافراد والمؤسسات والمجتمعات أو يمكن استكمال هذا التمويل من طرف السلطات العامة الوطنية أو من طرف منظمات دولية[2]، وغالبا ما تتلقى التبرعات نقدا أو عينا لدعم انشطتها، ولكي تستمر المنظمة وتوسع

http//www.tammiama /img.docpar tena riat euro moddoc

[1] تعيم محمد قداح، المنظمات غير الحكومية أذاة أساسية لحماية البيئة www.alwehda.gov.sy

[2] نهاد جوهر، المجلة السياسية الدولية، المجتمع المدني العالمي، عدد 2006،163.

نشاطها يلزمها ميزانية معتبرة من اجل تغطية المصاريف الادارية، التوظيف، وضع برامج وتطبيقات، ونفقات لصالح المشاريع التي تدخل في اطار الاعمال التي تقدمها .

هذا ما يجعل البحث عن رؤوس الاموال بصفة دائمة امرا ضروريا لذا يجب اخذ الطابع المجاني للمنظمة غير الحكومية بصورته المتطرفة ورغم هذه الضرورة لامتلاك موارد مالية الا أن ذلك ليس بالاملا الميسور وخاصة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة "وترجع الازمات المالية التي تواجهها بعض المنظمات غير الحكومية الى عدة اسباب منها عدم رضوخها لسياسات دول ومنظمات دولية أو لرفعها قضايا انتهاكات واجرام في مناطق اما ليست من اهتمامات الدول الكبرى أو انها لا تتماشى ومصالحها لذا يجب أن يكون لاي منظمة هيكل مالي مثلما لها هيكل بشري يوفر لها الامكانيات اللازمة لاداء مهمتها على احسن وجه[1].

يقول برهان غيلون " وفي العالم النامي عموما تتواجه المنظمات غير الحكومية صعوبات في الحصول على الدعم المالي لان المؤسسات المالية الخيرية محدودة وتحتاج المنظمات الى الاموال عقارية لإنشاء هياكل خاصة بها، والى منقولات كالمعدات لتجهيزها بأموال نقدية كثيرة لتقديم المساعدات وتنفيذ البرامج، وعقد المؤتمرات، واجراء البحوث وتغطية التسيير واجور موظفيها.

لذا يجب اعفاء المنظمات من الضرائب ومن الرسوم الجمركية واخيرا فان المنظمة غير الحكومية المعفاة من ضريبة الدخل تتميز على هيئة تسعى للربح تزاول نشاطها لكنها خاضعة للضرائب واصبح اي بلد ديمقراطي في الوقت الحاضر يرغب في أن يكون لديه مجتمع مدني فاعل ومشارك وقطاع منظمات غير حكومي قوي ونشط ومستقل، رغم أن ذلك مخالفا للمنطق بالنسبة للحكومات التي ترى بان المنظمات غير الحكومية تعارض وتنقد سياستها وتعفى من الضرائب بل وتستقطع التبرعات لتلك المنظمات من الدخول الخاضعة الى الضرائب[2].

---

[1] ساسي بن علي، المنظمات غير الحكومية من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدخل، مدكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2003/2002،ص60.

[2] سلام كبة، المنظمات غير حكومية مؤسسات مدينة عصرية، سبتمبر 2005، http//phoirakaf de aaracy

وكل ذلك يحمل الحكومات تكاليف اضافية لكن ذلك يحقق فائدة اكبر من الدول التي تعرف حقيقة ما انجزته هذه المنظمات، أن هذه المزايا والتسهيلات التي تقدمها الدول والحكومات للمنظمات غير الحكومية لا يجب أن تؤثر على استقلالية هذه الاخيرة

خامسا: مبدأ الاستقلالية.

يقترن هذا المبدأ ويتأسس عن حرية عمل المنظمة وعدم رضوخها لسياسات الدول والمنظمات الدولية بوجود حدود واضحة لتدخل السلطة في المجتمع تحترمها الدولة وتلتزم بها بما يعطي حرية كبيرة وعدم التدخل الا في حدود معينة[1].

يقول ايف بايفيدر الموظف الدولي السابق والخبير بالمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية "وهكذا يعلم القارئ أن النواحي الايجابية للمنظمات الحكومية تتمثل بوجه عام في استقلاليتها وقدرتها على التكيف ومرونتها وحماس العاملين فيها وروحهم الريادية ومقدرتهم على ترويج القضايا العامة والدفاع عنها، وبهذه المميزات تصبح المنظمة تمتلك القدرة على تعديل هيكلها لمقابلة التغيرات التي تحدث حتى تتلاءم مع طبيعة الظروف ووفقا لتخطيط معين[2].

وتقوم المنظمات غير الحكومية في اكثر من دولة وتتمتع بشخصية قانونية تؤهلها للقيام بمهامها باستقلالية عن الاعضاء فيها، ويشمل هذا التعريف المنظمات التي تنشا بين الحكومات وتلك التي تنشا بين افراد أو جمعيات ينتمون الى دول مختلفة ويقال أن الأولى منظمات دولية حكومية والثانية منظمات دولية غير حكومية[3].

وعرفت المنظمات غير الحكومية بانها مجموعة من المنظمات التطوعية الادارية غير الهدفة للربح التي تسعى الى تحقيق منافع تتعلق بالصالح العام أو بتحقيق افرادها بما لا يتناقض مع الصالح العام، وتتسم بالاستقلال الذاتي والادارة الذاتية[4].

---

[1] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص152.

[2] أيف بايغبيدر، المجلة الدولية للصليب الأحمر، السنة السادسة، عدد 1993،34،ص286.

[3] رجب عبد الحميد، المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق،دار أبو المجد للطباعة بالهرم، 2010،ص12.

[4] نعيم محمد قداح، مرجع سابق، http//alwahda.gov.sy

ويقصد باستقلالية المنظمة غير الحكومية أن لاتكون هذه المنظمة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو المنظمات أو خاضعة لادارة الحكومات أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها أو توجيه نشاطها الوجه التي تتفق مع رؤية المسيطر ويشمل الاستقلال عدة جوانب : الاستقلال من حيث النشأة والاستقلال الاداري والتنظيمي والاستقلال المالي.

ولا يعني الاستقلالية عن سلطات الدولة وإداراتها ومنافساتها وإنما تقوم بوظائف وأدوار مكملة ومساعدة للدولة[1].

الفرع الثاني: المبادئ الحديثة.

لقد تطورت المجالات التي اقتحمتها المنظمات غير الحكومية وتعددت انشطتها حيث تكيفت هذه المنظمات مع التطورات الحاصلة في شتى الميادين مما نتج عنه ظهور مبادئ حديثة لقيام المنظمات غير الحكومية وقد ساعد على ذلك انتشار مبادئ الديمقراطية وارتفاع الوعي لدى الافراد بضرورة تنظيم انفسهم واخذ زمام المبادرة لتحسين ظروفهم وتحقيق الكرامة الإنسانية وتمثلت هذه المبادئ فيما يلي:

أولا: مبدئي حرية التجمع وحرية التعبير.

يقصد بمبدئي حرية التجمع تشكيل المنظمات والانضمام اليها اما حرية التعبير فيقصد بها تشجيع التعددية والتسامح والتجمع السلمي وتشكيل جمعيات ويتضمن كل من القانون الدولي والقانون الدستوري ويحميان حرية التجمع وحرية التعبير وينطبق مبدا التجمع والتعبير تتحول حرية المجتمع الى واقع حقيقي ذي معنى، فالقدرة على تشكيل جمعية لحماية حقوق المستأجرين أو منظمة تعمل على تشجيع تعليم المرأة الفقيرة أو منظمة لحماية البيئة .....الخ تحتاج الى التجسيد الواقعي والميداني[2].

ويقصد بالحرية، حرية الاختيار والتعبير عن الارادة لان هذه الحرية التي يحميها القانون الدولي والقانون الدستوري لا تمثل لمعظم الافراد اي أن معنى الا اذا نفذت من خلال قوانين تسمح بتكوين مجموعات المصالح المشتركة فالحق في المعرفة والحق في التعبير

[1] رجب عبد الحميد، مرجع السابق، ص12.

[2] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص152

والحق في المنافسة حقوق اساسية معترف بها في الاعراف والمواثيق الدولية ومعظمها ليست لنا كالأفراد اهمية تتيح لاصواتنا المنفردة أن تسمع لوحدها ولكن ما استطعنا أن نجتمع معا لنكون مثلا جمعية لحماية الغابات .....فيسجد صوتنا الجماعي اذانا صاغية .

ثانيا: مبدأ حماية الكرامة الإنسانية.

يدعو هذا المبدأ الى احترام التنوع وتعزيز المساواة بين الناس بدون اي نوع من التفرقة على اساس الجنس والعرق واللون والسن أو اللغة أو الدين أو الانتماء أو الراي أو الاصل الوطني والاجتماعي أو الملكية أو المولد أو الاعاقة البدنية أو الذهنية أو الحالة الصحية.

وتشمل هذه الحقوق على الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية حتى أن المنظمات التي تعمل من اجل القضاء على الفقر والمنظمات التي تحارب استغلال الاطفال والنساء والفئات الضعيفة المستغلة في الاعمال الخاصة بالكرامة الإنسانية.

ثالثا: مبدأ القيام بمنع المعاناة الإنسانية والتخفيف منها.

ويطبق هذا المبدأ في مجال العمل الإنساني حيث تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للأشخاص لاسيما المهاجرين داخل بلدهم واللاجئين والمرحلين الى وطنهم والنكوبين باستعمال اليات لاعمال سريعة تستند الى التعبئة والاستخدام الفعلي للموارد مع ايلاء الاهتمام الواجب لعمل المنظمات الإنسانية الاخرى، فضلا عن تشجيع الوقاية من النزاعات عن طريق ترويج المبادئ والقيم الإنسانية ونشر القانون الدولي الإنساني لاسيما المجتمعات التي لا تزال تعاني من اثار الاستعمار والتخلف والفقر والجهل.

واقرت اجندة 21 بعد المشاركة القوية للمنظمات غير الحكومية في مؤتمر ريودي جانير وهذه الاهمية من خلال نصها في البند 27 منها على اعتبار المنظمات غير الحكومية شركاء في تطبيق الاجندة واعتبرت أن استقلاليتها عن الهيئات الحكومية هو الذي

يعطيها المصداقية ويجعلها قوية واصلية أن تتمتع به المنظمات غير الحكومية من مصداقية يجعلها تلعب دورا متميزا تقوم لخدمة المجتمع ووصولها الى شرائح كافة بعيدة عن اسلوب العمل الحكومي الرتيب وقدرتها على التعبير عن مشكلاتها من خلال الاتصال المباشر بالأفراد وبالجمهور.

رابعا: مبدأ تعميم العملية الديمقراطية.

إن المنظمات غير الحكومية تعبر عن حيوية المجتمع وتعاظم دوره في ممارسة الديمقراطية والافكار الجماعية وتسمى هذه المنظمات بالمنظمات القاعدية التي تعمل على التشاور بين المستفيدين من سلامة البيئة من شرائح المجتمع، لذا فهذه المنظمات توفر فرصا جديدة للاضطلاع بمهام المسؤولية والقيادة بحيث يمكن لجميع فئات المجتمع أن تبرز من خلالها بصورة فعالة[1].

ومن اهم اركان المجتمع المدني الاساسية ينبغي التركيز على الفعل الارادي الحر والطوعي والتنظيم والاعتماد على الاخلاقيات والسلوك وقبول الاختلاف بين الذات والاخر والمجتمع المدني ما هو الا نتاج الديمقراطية وليس قاعدتها وهو تقاعد بين مواطنين احرار والحكومة هي نتاج لهذا التعاقد دور المنظمات غير الحكومية في الدولة هو التفاوض مع الحكومة من اجل الديمقراطية وليس الاستقلال عن الحكومة والصراع معها 'فالمنظمات غير الحكومية ليست بديلا عن الدولة[2].

وايضا لهذه المنظمات دور رئيسي في تحقيق وصيانة الديمقراطية وبمفهوم المخالفة أن احد اهم معالم النظام الشمولي هو غياب المنظمات غير الحكومية حيث يتطلب النظام الديمقراطي وجود عدد كبير من المنظمات المستقلة والتطوعية وغير الحكومية والتي تمثل ذرعا واقعا للفرد من تعسف الدولة وهي تمنع الحكومات من الممارسة التعسفية للسلطة كما تساهم في تحقيق مجتمع سياسي واع لان المواطنين سيعملون اساسيات العمل الجماعي، الحركة السياسية في المجتمع من خلال المشاركة في مثل هذه المنظمات[3].

---

[1] ياحي وناس، الأليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2007،ص157.

[2] ياحي وناس، مرجع سابق، ص157.

[3] أحمد محمد أحمد عيادي، مرجع السابق، ص323.

إن وجود هذه المنظمات والجماهير يساعد على سهولة الاتصال وكذلك عدم الشعور بالغربة وهذا يقضي الى التفاعل الايجابي بحيث يؤدي الاقتراب من المواطنين والاتصال المباشر بهم الى تعميق العملية الديمقراطية وتوسيعها[1].

وتتحقق الديمقراطية بالاستماع لكافة الاعضاء واستشارتهم فيما يتم اتخاذه من قرارات وتقبل الانتقادات التي تساعد على تصحيح الاخطاء، ولابد أن تاتي القيادة باختيار الاعضاء لها من خلال انتخابات حرة ونزيهة تتيح المنافسة المفتوحة والحقيقة امام المجتمع[2].

ومن هنا تظهر اهمية التلازم بين عناصر أساسية ثلاث تؤثر وتتأثر ببعضها البعض هي البيئة، الإنسان، القانون لذا يؤكد الكثير من الباحثين على مبدا وحدة الحقوق وتكاملها وضرورة ربط قانون البيئة بحقوق الإنسان والديمقراطية حيث لا يمكن تأسيس قانون البيئة بدون مبادئ تركيز على الديمقراطية التي تعبر اساسا عن اهمية مشاركة المواطنين في اخذ القرار، وهذا ما يفسر اهتمام المنظمات غير الحكومية لهذا الموضوع بواسطة مبدا الشفافية الذي يعتبر مبدا تكوين المواطنين وايضا للدول[3].

خامسا: مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار.

بعدما كان مصير الافراد مرهونا بما تتخذه الدولة من قرارات انفرادية وفق السياسات المنتهجة حسب التوجه الايديولوجي للسلطة الحاكمة اصبح دور الفرد ايجابيا ولم يعد دور بناء الجماعة التي تشهد عمليات التنمية يقتصر على مجرد تنفيذ الاوامر بل يتعداها الى المشاركة الفعالة الايجابية في المشاورات التي تساعد في عمليات اتخاذ القرار بشان تحديد اهداف التنمية[4].

يرى البروفيسور كامتو موريس أن المشاركة تفرض وجودها كطريقة بحث عندما تلقى قبولا للقرارات المتخذة أو التي سيتم اتخاذها في اي مجال والمؤثرة غالبا ومباشرة في حياة السكان ونمط معيشتهم .

---

[1] شحاتة عبد المسيح السعيد، مرجع السابق، ص223.

[2] خالد مصطفى قاسم، مرجع السابق، ص153.

[3] وسام نعمة إبراهيم السعيدي، مرجع السابق، ص36.

[4] أحمد محمد أحمد عبادي، مرجع سابق، ص 224.

وقد يوجد مبادئ اخرى للمنظمات غير الحكومية من وجهات نظر مختلفة لا يتسع المجال لذكرها كلها لكنها ستظهر بين ثنايا وطيات البحث وفي سياقاته المختلفة[1].

[1] خالد مصطفى قاسم مرجع سابق، ص153.

خلاصة:

وفي الاخير نستطيع القول أن المنظمات غير الحكومية تساهم بشكل فعال في مجالات مختلفة وعلى مستويات متعددة اين تقدم خدمات متنوعة تتلاءم والاحتياجات المجتمعية بالرغم من الصعوبات التي تواجهها تحرص هذه المنظمات على أن تكون سباقة في تدخلها خلال اهتمامها لتحقيق الافضل لكنها تعرضت الى مجموعة من المعوقات التي تحد من نشاطها والتي ترتبط اساسا بحجم مدني مدفق التمويل لها ومرجعيته .

لذا لابد من تطور اداء منظمة غير الحكومية من اجل رفع من قدراتها في عملياتها وذلك من خلال تقديم التعاون وترقية ما بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية خاصة في دول العالم الثالث

الفصل الثاني:
الإطار المفاهيمي حول التنمية المستدامة

تمهيد:

لقد شاع استخدام مصطلح التنمية المستدامة بشكل كبير في ريو دي جانيرو سنة 1992، على الدولة كغيرها من الحقوق الأخرى تسعى كل دولة لتحقيقه[1]، حيت سلط الضوء على هذا المفهوم بصورة واضحة لأول مرة إذ نجد أن مفهوم قد شاع في عام 1987 من قبل بعته (برتلاند) في تقرير للجنة العالمية للبيئة المستدامة والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة.

وارتأينا في هذا الفصل الذي يحمل الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، أن يتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول يتحدث عن التنمية المستدامة، والمبحث الثاني عن ركائز ومؤشرات التنمية المستدامة والمبحث الثالث يتحدث عن الأطراف الفاعلة بين التحديات والانجازات .

[1] تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة نيويورك، 1987 ص12.

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة.

ظلت التنمية المستدامة غامضة خلال عقد السبعينات ومقتصرة على الندوات العلمية والمغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا وقبولا لهذا المفهوم، وكان الجميع يتساءلون أن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بالإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في نفس الوقت قيودا على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي، وكان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة بأن التنمية المستدامة، ليست سوى إطار العام للاسترشاد من أجل إيجاد التوازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي، لكن من بداية عقد الثمانينات أخذ بعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل لذلك، حيت أخذ مفهوم معاني الجديدة وأخذ يتأثر باهتمام علمي وأفكار مجددة.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة.

قبل تعريف التنمية المستدامة سيتم تطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي لهذا المصطلح.

أولا: تعريف التنمية المستدامة.

1. تعريف التنمية:

التعريف اللغوي: التنمية في اللغة من مصدر من الفعل "نهى" يقال أنهيت الشيء ونهيته جاعلته ناهيا

التعريف الاصطلاحي: ويقصد بالتنمية اصطلاحا، زيادة الموارد والقدرات والإنتاجية ويستعمل المصطلح التنمية على أنماط مختلفة من الأنشطة البشرية، مثل التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية[1].

2. تعريف الاستدامة :

[1] ابن منظور، لسان العرب، بيروت : دار صادر، 1990، ص341.

التعريف اللغوي: المستدامة مأخوذة من استدامة الشيء، دام، يدوم، استدامة، أي طلب للدراسة.

التعريف الاصطلاحي : ويقصد بها الدفع بالشيء معين لأن يستمر (الاستمرار) لمدة طويلة من الوقت.

التنمية المستدامة:

يمكن تعريفها كالتالي: هي التنمية التي لا تجني استثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة هي التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع في جميع مشروعاتها[1] .

إذن هي التزام أخلاقي من الجيل الحالي للجيل القادم، يضمن خلاله الجيل الحالي للاستجابة لحاجات المتعددة دون أن يفرض قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها للخطر، أي أن يترك الجيل الحالي للجيل القادم رصيدا من الموارد مماثلا للرصيد الذي ورته أو أفضل منه[2].

ومن أهم الخصائص التي جاءت بها التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع فلكل منظوره الخاص .

المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة:

تعني استمرارية وتعظيم لرفاه الاقتصادي بأطول فترة مسكنة أما القياس هذه الرفاة فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك، ويتضمن ذلك كنير من مقومات الرفاه الإنساني مثل : الطعام، السكن النقل، الصحة، التعليم وهي تعني الأكثر النوعية من كل هذه المكونات، أما الاقتصاديون المثقفون يبنيا فهم مهتمون بما يسمى (الرأسمال الطبيعي) والذي يعني بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية والتي هي أساس النظام الاقتصادي فعليا مثل النباتات، الحيوان، الأسماك وأساس النظام البيئي الطبيعي مثل تنظيف الهواء وتنقية الماء.

[1] مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية " الاتجاهات المعاصرة "مجموعة النيل العربية 2007 .
[2] http/www.alriyadh.com/2004/01/23/article17274.html

المنظور البيئي للتنمية المستدامة:

يعرفه البيئيون من خلال تركيزهم على مفهوم الحدود البيئية والتي تعني أن لكل نظام طبيعي حدود معينة، لا يمكنه تجاوزها بالاستهلاك أو أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية تعاني تدهورا في النظام البيئي دون رجعة، فان استدامة بالمنظور البيئي هو وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث والأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة .

المنظور الاجتماعي التنمية المستدامة:

عرفه الاجتماعيون على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي ويركزون على العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية لكل المحتاجين لها بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية والدقة.

ومنه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تلك تنمية التي تهيئ الجيل الحاضر الاساسية والمشروعة دون أن يخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية لمتطلباتها أي استجابة التنمية لحاجات الحاضر دون مساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها[1].

تعاريف التنمية المستدامة حسب بعض الهيئات الدولية:

1. تعريف الإتحاد العالمي لحركة الزراعة العضوية (1977):

التنمية المستدامة حركة ديناميكية منتظمة ومتناغمة مع البيئة، تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي واستفاد الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع والتركيز على تنمية قدراتهم وإدارتهم للموارد الإنتاجية والطبيعية بشكل يضمن تجددها واستمرارها[2].

[1] محمد باتر علي وردم، مرجع سابق الذكر، ص190-189

[2] محمد علاء الدين عبد القادر، علم الاجتماع الريفي المعاصر والحديثة في التنمية الاسكندرية 2003.ص8.

2. تعريف التحاد العالمي للمحافظة على المواراد الطبيعية (1981):

برز هذا الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة، وفي هذا التقرير الذي صدر عام 1981 تحت عنوان " الإستراتجية الدولية للمحافظة على البيئة "[1]، تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة وتم أيضا توضيح أهم مقوماتها وشروطها .و التنمية المستدامة كما وردت في هذا التقرير هي سعي الدائم للتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع أخد الاعتبار قدرات وإمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة[2].

3. تعريف الوكالة العالمية للبيئة والتنمية (1987) :

حيت أشارت تقرير (برنتلاند) أن التنمية المستدامة هي تنمية التي تقابل احتياجات الأفراد الأساسية دون إخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتهم[3].

4. تعريف المنظمة العالمية للزراعة (1989):

هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة استمرار إرضاء الحاجات البشرية الأنية والمستقبلية[4].

تعاريف أخرى:

أ- التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون مساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية حاجياتهم كما أنها قائمة على تشجيع أنماط استهلاكية ضمن حدود وإمكانيات البيئية بما يعقد التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية في العملية التنموية[5].

ب- التنمية المستدامة هي التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميها جزئيا أو كليا[6].

---

[1] عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية" مجلة مستقبل 1993 ص94.

[2] Frances haris .op. cit.p268.

[3] درناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة www.napcyr.otg

[4] Frances harris eldem

[5] سمير قويدر " دور الجمعية لحماية البيئة ونشر التقافة البيئية " الرسالة ماجيستير جامعة عنابة 2006، ص41.

[6] عتمان غنيم وماجدة أحمد، التنمية المستدامة وفلسفتها وأدوات قياسها،، دار صفاء عمان، 2007، ص 25.

ج- التنمية هي مجموعة من الوسائل والطرق تخلف نمو اقتصادي يحافظ على البيئة ويقلل من مستويات الفقر دون أن يدمر المصادر الطبيعية وقدرتها في المدى القصير على حساب التنمية طويلة المدى[1].

د- التنمية المستدامة هي استعمال المتالي الفعال لجميع المصادر البيئية، الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز على الحياة الأفضل ذات القيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع الحاضر والمستقبل[2].

تعريف التنمية: عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف الى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع الأفراد المجتمع وعلى أساس.

أما معنى الاستدامة: هو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه وتحقيق المنفعة العامة[3].

كما تعرف كذلك على أنها: استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر ومستقبل ومحافظة على خصائصها .

كما نقصد بالتنمية المستدامة أيضا لتحقيقها ينبغي أن تشمل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير بمعزل عنها للمبدأ الرابع[4].

وهي أيضا عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجيا وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء للحاجيات الإنسان ومتطلعات[5].

من خلال كل هذه التعاريف أمكننا القول أن تنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية للحياة الأنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقاءها لمدة زمنية بعيدة

---

[1] خالد مصطفى قاسم، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة الدول العربية القاهرة 2007، ص19

[2] خالد مصطفى القاسم نفس مرجع السابق، ص 196.

[3] المنظمة العربية للتنمية الادارية، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، 2011، ص13.

[4] تقرير الجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987، ص15.

[5] عبد الله حبانة، رابح بوقرة، التنمية المستدامة، جامعة الاسكندرية، 2009 ص323.

وضمان متطلبات الأجيال المقبلة بحيث أنه لا يمكن تجاوز هذه الاستغلال والاستخدام الموارد الخاصة في حالة الموارد غير المتجددة وفي حالة الموارد المتجددة يجب ترشيد في استخدامها مع محاولة الوجود بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة أجل ويجب أن يستخدم هذه الموارد في كلتا حالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي لعجز البيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين تنمية المستدامة والبيئة .

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتنمية المستدامة.

التنمية هي وليد العديد من التقارير الدولية وسيرورة المفاوضات التي تراكمت عبر الزمن أن نقطة الانطلاق الأولى للتفكير في المفهوم التنمية المستدامة كانت في نادي روما التي تأسس عام 1968.

فمند نهاية الخمسينات وحتى بداية العقد السابع من القرن العشرين ظهرت التحذيرات الأولى بخطوة التلوث لتفسح المجال أمام زيادة الوعي بضرورة وضع حد للنمو الاقتصادي، كما أن الأزمة البترولية لعامي 1973 و1980 كان لها دور حاسم في ضرورة إيجاد بدائل طاقوية جديدة[1].

تميزت هذه المرحلة اذن بزيادة الوعي بأن استغلال الموارد الطبيعية كالبترول والأورانيوم بنفس الوتيرة الحالية يؤدي الى نصوبها وبالتالي ومع مرور الوقت نقل مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي وعلى هذا الأساس فان الدول العالم الثالث هي متضرر الأكبر لأنها تعتمد بالدرجة على مداخليها من هذه الموارد لتحقيق التنمية والتي ولا يمكنها أن تستمر بلا نهاية في الاعتماد على هذه الموارد غير القابلة للتجدد[2].

ومع الكوارث التي شهدها العالم في هذه الفترة فتح تدريجيا المجال للعمل على تحقيق المزيد من السلام والعلاقات، بين الاقتصاد والطبيعة والتي يسعى الى توفيق بين التنمية والحفاظ على البيئة[3].

---

[1] تم تصفح الموقع2015/03/20 12.00)www.ing dz.nrt/vb/ showthered

[2] تم تصفح الموقع2015/03/20 12.00)www.univ.chelef.dz/unbc/sminears

[3] زرنوح ياسمنة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر –مذكرة لنيل ماجستيرجامعة الجزائر 206 ص21.

وفي 1972 انعقد المؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في استكهولم لمناقشة العلاقة بين البيئة والتنمية حيت أكد على ضرورة حماية البيئة وأن كذلك يكتسي أهمية كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العالم الثالث، وخرج المؤتمر بفكرة أن البيئة تمثل عاملا معا لرفع من المستوى المعيشي للإنسان[1].و في نفس العام 1972 أصدر تقريرا بعنوان (وقف النمو) كان لبداية الإثارة المشاكل البيئة[2].

لقد كان لهذا المؤتمر دورا كبيرا ومؤثرا في استمرارية ومتابعة هذه الأعمال من قبل المنظمة الأمم المتحدة عن طريق تشكيل لجنة عالمية للبيئة والتنمية تتكفل بتعميق البحت في المواضيع الصادرة عنه خلال المرحلة الثانية من تعميق البحت والتي تبدأ من منتصف سنوات السبعينات وحتى 1987 العام الذي نشر فيه تقرير برونتلاند وحيت قامن المنظمة الأمم المتحدة بوضع منشور بحوت سمي بتقرير أمارسكو لوقع هذا التقرير بأن الكوكب الأرض مهدد بخطر تجاوز الحد الأقصى لقدرته على الحمل مما يؤتر سلبا على توازناته الطبيعية، فطاقة اكمل هذه أصبحت إحدى خصائص الرئيسية للتنمية المستدامة استنادا الى الفرضية الموارد المحدودة يبج إذن " أن تبدأ بالقول وبصورة جدية من يستهلك هذه الموارد وفيما تستخدم ". أن ضغط على الموارد حقيقي ومعقد وبالتالي ليس له علاقة كبيرة بالضغط الذي يسببه النمو الديموغرافي بحد ذاته ولكن يكون النمط الاستهلاكي للدول الصناعية غير المستدام عندما يتبناه أربعة أو عشرة ملايير من البشر وهذا ما يدفعنا الى القول أنه يجب التغيير نمط الاستهلاك البلدان الصناعية بدلا من حت الفقراء على تخفيض الخصوبة[3].

بناءا على ما سبق فإننا نكشف الأهم في الجدل القائم حول مفهوم الاستدامة وهو أن الأسباب الرئيسية للتدهور السيئ تتمثل في نمط الحياة والأسلوب الصناعي للدول الغربية والانفجار السكاني في الدول النامية كما صدر تقريرا أخر في اللجنة المنتقلة لمشاكل التنمية بعنوان جنوب برنامج للتعايش بذكر الخطر يتعرض له كوكبنا لا يمكن تفاديه، الا بوضع

[1] تم تصفح الموقع2015/03/20 12.04 www.ingdz.net/w/showtheread

[2] زرنوح ياسمنة، مرجع سابق ص22.

[3] تم تصفح الموقع2015/04/2 18.04 www.ingdz.net/w/showtheread

استراتيجيه تعترف ضمنيا بالعلاقة القائمة بين المسائل المتعلقة بالتنمية وتلك المتعلقة بحماية البيئة على الصعيد العالمي وهذه الاستراجية تتضمن التباينات الاجتماعية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في إطار سياسة حماية البيئة.

وأخيرا فان فكرة التفاعل بين الاقتصاد والايكولوجية التي انبثقت لأول مرة عن مؤتمر طوكيو في إطار منظمة اليونيسكو عام 1970 كان لها تأثيرا بارزا على ظهور مفهوم التنمية المستدامة وتبلورت هذه الفكرة خلال المناقشة التي دارت حول دور ومساهمة العلوم الاجتماعية وتحليل العلاقة[1]. بين المجتمع والبيئة، كما أن جهود اغناس ساكس سجلت أفكار في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتطرق فيها الى علاقة التي تربط التنمية بالبيئة[2].

وانطلق التشخيص التي قام به ساكس من فكرة وجود ازمة التنمية هذه الازمة لها عدة أسباب لكن بما أن النمو الاقتصادي ليس رديفا للتنمية فان ذلك يجعل من الضروري تعزيز التعاون الدولي لتحقيقها ماهي اذن الآليات هذا التعاون، التي تتكفل بتنظيم الإجراءات من أجل حماية البيئة وفي نفس الوقت تحقيق التنمية في بلدان العالم الثالث وقدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية للإجابة عن هذا السؤال في تقريرها لعام 1987 فمفهوم التنمية المستدامة أصبح مرجع الوحيد لكل مناقشة تحاول التوفيق بين الحفاظ على البيئة والاقتصاد والمجتمع[3].

و في ما يلي جدول تلخيص لأبرز المراحل التي تطور خلالها مفهوم التنمية المستدامة .

[1] www.ingdz.net/vb /showthread

[2] زرنوح ياسمنة مرجع سابق – ص 22

[3] www.univer.chlef.dz/unbc/semineares

الجدول رقم (1) يوضح : أبرز مراحل التطور مفهوم التنمية المستدامة

السنة	ابرز مراحل التطور
1951	نشر أول تقرير يتضمن الأوضاع البيئية من طرف الاتحاد الدولي من أجل حماية (UICN).
1960	ادراك تأثيرات السلبية للناشطات الاقتصادية على البيئة.
1970	توصيات النادي روما على نمو اقتصادي يساوي صفر.
1980	الوعي باتساع الاخطار البيئة على كوكب الأرض.
1987	أول ظهور لتقرير مستقبلنا المشترك وتكريس مفهوم التنمية المستدامة.
1992	قمة الأرض ريو دي جانيرو وتكريس مفهوم التنمية المستدامة من طرف 182 دولة.
1993	المؤتمر العالمي لحقوق الانسان.
1995	المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في كوبنهاغن: التعمق في الجانب الاجتماعي.

المصدر :

Lise moutamelle. Lentergration du dévloppement durable au management quotidien d une enterprise . l harmattan.france .2005 p23

ومن خلال ما سردناه عن تطور التنمية المستدامة يمكن أن نلاحظها في ما يلي:

حيت تعود فكرة التنمية المستدامة الى السبعينات من القرن الماضي، حيت قدم تقرير الأول المنبثق من نادي روما بعنوان " حدود النمو " في السنة 1970 أي فرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي محددتا بذلك نقاشات حادة بين النشطاء البيئيين وأنصار النمو مهما كان التمن، وبذلك إصدار الاتحاد الدولي بحماية الطبيعة سنة 1970 تقريرا بعنوان " الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة " أزيل اتره المناقضة بين البيئة

والتنمية وتأسس فكرة التنمية المستدامة تحت هذا تحليل الذي يقر بوجود علاقة موحدة بين الاقتصاد والبيئة وعرفت أن ذاك بعنوان التنمية الملائمة للبيئة، االتي أصدرت من طرف الأمم المتحدة سنة 1972، الذي يجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية وللحذر البيئي .تم أعيد صياغته كمفهوم من خلال " تقرير مستقبلنا مشترك الذي صدر سنة 1987 من طرف رئيسه وزراء النرويج السابقة جروها ولم بروتلاند وبعد ذلك عقد مؤتمر الأرض الأول في البرازيل سنة 1992 تحت عنوان " المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية " وكان إدخال كلمة بيئة تحديا حقيقيا .

قدم خلاله الإطار التنموي الأكثر قدرة على تحقيق التنمية العادلة في العالم ومقاومة هجمة العولمة وتقديم البدائل عادلة وعلمية لها[1]. 7.0% و قامت بتوصيات لدعم التنمية المستدامة في الدول الجنوب وخاصة مطالبة الدول الصناعية بتخفيض من إنتاجها القومي، كمساعدات تنموية خارجية دولتين فقط التزمتا بالعهد هما (الدنمارك والسويد) .

وأصدرت أجزاءه 21 والتي تحدثت عن المعايير تحقيق التنمية المستدامة منها الحد من الاستهلاك المبذر، ومكافحة الفقر وحماية الغلاف الجوي والمحيطات والتنوع البيولوجي ولكن تطبيق هذه الأجندة لم يكن بصورة تحوزه الادراة السياسية والالتزام الحالي والاقتصادي[2].

تم جاء بعدها قمة الأرض الثانية في جوهانسبورخ سنة 2002 تحت شعار " القمة العالمية للتنمية المستدامة " والذي أتاح الفرصة لإعادة رصد ما قدمته الدول من تقدم نحو التنمية المستدامة لكن للأسف لم تنفد إلا قليل من التعهدات بسب ضعف الالتزام السياسي وهيمنة الاقتصاد اللبرالي .

وفي العالم العربي التنمية المستدامة لم تتقدم كثيرا نظرا لموارد الطبيعية وغياب الديمقراطية وخضوع اقتصاد الدول العربية لوصفات صندوق النقد الدولي من جهة، وسيطرة الرأسمال الاستهلاكي من جهة أخرى .

[1] مجلد خاص، العالم في 2003 " مجلة البيئة والتنمية العددان، 52-53، ص ص22-23.

[2] محمد باتر علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع، ص185، 187.

و بعد قمة الأرض الثانية أقيمت عدة المؤتمرات دولية مرتبطة عضويا بقضايا التنمية المستدامة منها حقوق الإنسان عام 1993، السكان 1994 والتنمية الاجتماعية 1995، المرأة سنة 1995، المستوطنات البشرية عام 1996، الغداء 1996 وو كانت جميعها تهدف إلى أحدات التغير هيكلي في طليعة مسيرة التنمية في العالم لتصبح أكتر استدامة وأكتر عدالة تمخض عنها الآلاف والاستراتجيات التي بقي معظمها بلا تنفيذ[1].

المطلب الثالث: خصائص وأبعاد التنمية المستدامة.

الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة مجموعة من الخصائص ومن خلال التعاريف المقدمة لهذا المفهوم يمكن استخلاصها في:

1. التنمية المستدامة تعني أحدات تغيرات في جميع المجالات الحياة، الاقتصادية المتمثلة في زيادة كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي، وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة باستغلال العقلاني لها .أما الجانب الاجتماعي ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية يبين فئات المجتمع والبيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع.
2. التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة، بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاد القرارات.
3. التنمية المستدانة : هي تنمية دائمة حاضرة ومستقبلا لتلبي أماني وحاجات الحاضر والمستقبل. فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والطرق والأليات لضمان الحاجيات الأجيال المستقبلية[2].
4. يعتبر المصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي. وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والتفافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة .

[1] http//www.ngoce.org/content/nseer.doc
[2] www.univer.bouira.dz/eng/images/uamob

5. التنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية ومتداخلة مع بعضها البعض في اطار تفاعلي يقسم بالضبط والتنظيم والترشيد.
6. للتنمية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها.
7. للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.
8. وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية التنمية ومن ناحية أخرى وهذه علاقة الطردية اذ ترتبط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لتحقيق تنمية شاملة فبجميع القطاعات المختلفة.
9. تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية
10. تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الاول
11. تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياته
12. تقوم على تنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد وتنظيم العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة[1] .

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.

تتألف التنمية المستدامة من تلات أبعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وأخيرا البعد التقني والإرادي.

1. البعد الاقتصادي:

ويعتمد هذا العنصر على المبدأ الذي يقضي بزيادة الرفاهية الى أقصى حدود القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، حيث نجد أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه السكان البلدان النامية.

وأكبر متال على ذلك الدول الصناعية في الشمال فالتنمية المستدامة تعني اجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

[1] www.univ.bouira.dz/eng/images/uamel

وأما الدول الفقيرة فتحاول الاهتمام بتوظيف الموارد من اجل رفع مستوى المعيشة لسكان اكتر فقرا ومن أمثله دالة على هذا المعنى استهلاك الطاقة الناجمة عن نفط والغاز والفحم فالولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه فالهند ب 33 مرة وهو في البلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى ب 10 مرات في متوسط منه في البلدان النامية oecd

و يندرج تحت هذا البعد :

إيقاف تبذير الموارد: بما أن التنمية المستدامة تعني تغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى مثل الاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض فيجب إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية ويتم ذلك من خلال تحسين المستوى الكفاءة وإحداث تغيير جدري في أساليب الحياة.

تقليص التبعية البلدان النامية: في ظل العولمة وانفتاح الدولي تستغل الدول الغنية قدرتها الاقتصادية الفائقة والتحكم في أسواق العالمية حيت تقوم بخفض استهلاك الموارد الطبيعية وفي نفس الوقت يحدث انخفاض في النمو الصادرات هذه المنتجات من البلدان النامية مما يحرم هذه البلاد من إرادات تحتاج اليها ولكن اذا حدت اكتفاء الذاتي لهذه البلدان النامية وتوسع في التعاون الإقليمي وفي التجارة الناشطة فيما بين هذه البلدان وبالتالي يؤدي ذلك إلى :

- استثمارات ضخمة في رأس المال البشري
- التوسع في الأخذ بتكنولوجيا الحسنة[1].

مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وكيفية معالجتها: تسهم الدول الكبيرة بشكل المباشر في تلوت العالمي ويأتي ذلك نتيجة الاستهلاك المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات وكما أن هذه الدول ضائعة في أساس مشكلة فهي كفيلة بحلها وذلك عن طريق:

- استخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل وحماية النظم الطبيعية.

[1] خالد مصطفى قاسم، المرجع السابق، ص 28.

- توفير الموارد التقنية والمالية ولتعزيز تنمية مستدامة في البلدان أخرى باعتبار أن ذلك هو استثمار المستقبلي للعالم.

مساواة التوزيع الموارد: هناك عدة أمور هامة تشكل حاجز الضخم أمام تنمية منها الفرص الغير المتساوية في حصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية وحرية اختيار ولدى يجب على البلدان الفقيرة والغنية أن تعمل معا لتخفيف من عبئ الفقر ولتحسين مستويات المعيشة مما يؤدي الى نشيط التنمية.

الحد من تفاوت في المستوى الدخل: إن هذا التفاوت يوجد في البلدان الغنية والفقيرة مع مراعاة التنمية موجودة بينهما فنجد أن هذا التفاوت يرتفع بشكل كبير في الدول النامية عن الدول الغنية وعبئ لا يتمثل في ايجاد حلول لهذه المشكلة ولكن في تنفيدها، ومن هذه الحلول:

- تقديم القروض الى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية
- وجود بنوك للفقراء ومساعداتهم بقروض بسيطة وميسرة وبدون فوائد[1].
- تحسين فرص التعليم ورعاية الصحية.
- عملية التكافل الاجتماعي المنظم والذي يعتمد بشكل أساسي على الفئات في المجتمع يمكنها تشكيل عنصر جدب للصناعات الصغيرة ومن خلال المنظمات أهلية.

تقليص إنفاق العسكري: في خضم هذا الزخم واللهاة أمام الآلة العسكرية نجد أن إنفاق العسكري أصبح من أولويات الاقتصاد البلدان الغنية والفقيرة وبالتالي أن التوفير ولو جزء بسيط من هذا أنفاق يؤدي إلى الزيادة التنمية ولكن لا يحدث هذا ألا في وجود النوع من الثقة تعطيها الدول الغنية للدول الفقيرة وانتهاء عملية ازدواجية في المعايير والمنطق الغلبة للأقوى

دور المرأة: أن المرأة هي مدبر الأول لموارد والبيئة في المنزل ورعاية التربية الاطفال حيت يعتمد عليها في خلق نشئ صالح يغير من مستقبل، التربية في البلدان النامية، ومع ذلك هي أخر من يجد الرعاية والاهتمام مقارنة بالرجال .

[1] خالد مصطفى القاسم، المرجع السابق، ص 29.

و لدور المرأة أهمية خاصة حيت تعتمد البلدان النامية على النساء والأطفال في صناعات الصغيرة والزراعية والرعي والاعتناء بالبيئة المنزلية، والاستثمار في الصحة المرأة وتعليمها يعود على التنمية المستدامة بالمرايا المتعددة[1].

الصحة والتعليم: من أجل تكوين المنظومة متكاملة للتنمية المستدامة يجب أن تكون التنمية البشرية مهتمة بالسكان أصحاء نالوا من تغدية جيدة ما يكفيهم للعمل والبداية يجب أن تكون من خلال المرأة والطفل وخاصة محو الأمية والقضاء على الظاهرة أطفال الشوارع وتعديل القوانين الخاصة للعمل الاطفال وقضية الزواج المبكر بإضافة الى منع تسرب التعليم وتطوير التعليم وتمامه بالكيف وليس بالكم بإضافة الى اهتمام البلدان النامية بالتعليم المزارعين وغيرهم من سكان البادية الذي من شأنه يؤدي الى حماية الغابات والموارد، التربة، التنوع البيولوجي

حرية اختيار والديمقراطية: لا ينفصل المجتمع الساعي عن التنمية المستدامة حيت أن سياسة جزء لا يتجزأ من النهوض بالتنمية حيت أن النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية في التنمية البشرية المستدامة في المستقبل فمجتمع غير قادر على حرية الاختيار والتعبير هة مجتمع مقيد وهو ما يتميز به معظم البلدان النامية وههو ما يؤدي الى اخفاق جهود التنمية نتيجة عدم اشتراك الجماعات المحلية في قرارات التخطيط[2].

2. البعد البيئي:

ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية متل الاستخدام الامتل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيت الاعتبارات البيئية وهي :قاعدة مخرجات : مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.

وهذه المصادر المتجددة يجب الحفاظ عليها عن طريق عدة أمور:

[1] محسن الفحام، التنمية المستدامة وتأثيراتها الايجابي على المجتمع، سنة 1984، ص 22.

[2] عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، ص64.

حماية الموارد الطبيعية: تحتاج التنمية المستدامة الى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة الى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصايد الأسماك، ويتواكب ذلك مع توسع في الإنتاج لتلبية الحاجة السكانية وتعني بالحماية هنا أي الاستخدام الأكثر الكفاءة مثل استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل ويحتاج ذلك الى تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات لعدم تهديد الحياة النباتية والحياة البرية وتلوت الاغدية البشرية ويترتب على ذلك الاستخدام الجدار للري، والفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية واكبر خطأ قد ارتكبه الإنسان في تفهمه لاستثمار الأرض الزراعية وهو اعتقاده بأنه يستطيع استبدال العلاقات الطبيعية المعقدة بين العوامل البيئية بعوامل الاصطناعية مبسطة فيعارض القوانين الطبيعية وهذا هو ما جعل النظم الزراعية مرهقة وسريعة العطب[1].

الحفاظ على المحيط المائي: ان للنظم المائية علاقات مباشرة وغير مباشرة بحياة الإنسان بداية من المياه التي تتبخر وتسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة على اليابسة وثرواتها المعدنية ذات الأهمية البالغة. وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه وتهدد السحب من بعض الأنهار باستنفاد الإمدادات من مياه الأمطار كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

صيانة شراء الأرض في التنوع البيولوجي: تتعرض الغابات المارية للنظم الايكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، وحيت أن الغابات نظام بيئي شديد الصلة بالإنسان وتشمل الغابات ما يقارب من 28 بالمئة من الغازات ولذا فان تدهورها أو إزالتها يؤدي الى انعكاسات خطيرة في النظام البيئي منها انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية. وتسعى التنمية المستدامة إلى أن يتم صيانة الثراء هذه الأراضي وإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية وان أمكن وقفها .

[1] جداوي أحمد، إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة تلمسان 2010-2011، ص 37.

حماية المناخ من احتباس الحراري: إن للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة أثارا سيئة على البيئة فانطلاق الباخرة والغازات واجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية يؤدي إلى تغيير أنماط سقوط الإمطار وازدياد الأشعة فوق البنفسجية ويؤدي ذلك الى احد التغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة (المقبلة) مما يؤثر على عدم الاستقرار المناخ او النظم الجغرافية والفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزان التي تحمي الأرض. ولذا يجب على التنمية المستدامة تجنب هذه الأخطار التي تؤدي الى تغيرات كثيرة تضر بالكائنات الحية بدون استثناء[1] .

مما سبق نستنتج أن التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ويمكن وصف هذه الأبعاد بأنها مترابطة ومتكاملة في اطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، ويمكن التعامل مع هذه الأبعاد على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة.

[1] حجاوي أحمد – مرجع سابق، ص38

المبحث الثاني: ركائز ومؤشرات التنمية المستدامة.

المطلب الأول: ركائز التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مقومات التنمية المستدامة.

مقومات التنمية البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية ونجاح التنمية المحلية، فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة الأفضل استخداما ويدير التمويل لإقامة المشروعات وتنفيذها ويتابعها، ويعيد النظر فيها، ويضع الحقوق مناسبة لها يقوم على عنصرين:

- هي أنه غاية التنمية، حيت أن هدف التنمية هو الإنسان
- أنه وسيلة تحقيق التنمية[1].

مقومات التنمية التنظيمية:

تتمثل في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمة إدارة المرافق المحلية، وتنظيم شؤون المحلية وتعرف الإدارة المحلية بأنها : نقل أو تمويل سلطة إصدار قرارات إدارية الى مجالس منتخبة من المعنيين[2] .

مقومات التنمية المالية:

يعد العنصر المالي عامل أساسيا في التنمية المحلية ومن طبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما كانت الهيئات تمارس اختصاصاتها على أكمل وجه متعامدة ذلك على نفسها دون لجوء الى حكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، وكذلك من مقومات المالية التي تساعد في تحقيق التنمية وتوفير النظام المحاسب وتنظيم الرشد للمعلومات وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم المالية الدقيقة هذا ما يساعد على تحقيق الأهداف الجماعات المحلية، بكفاءة عالية واستقلاليته التامة[3].

[1] لخضر حنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق مذكرة الدكتوراه في علوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2011، ص24.

[2] علي خاطر شنطاوي، قانون ادارة المحلية، دار وائل النشر، الأردن، 2002، ص97.

[3] المرجع نفسه، ص23.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة مبادئ تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق استراتجياتها الهادفة الى تحقيق التنمية والرفاه الأجيال الحالية دون مساس بقدرة الأجيال الآتية تلبية حاجاتهم، وتتمثل أهم هده المبادئ في ما يلي:

1. مبدأ الاحتياط:

عرف قانون الدولي للبيئة مند السبعينات تطورا ملحوظا للمسايرة مختلف الأخطار الجديدة فبعدما كان مجرد قانون يتخذ عادة في حالة الاستعجال، لمواجهة الكوارث دخل مرحلة الجديدة اذ أصبح قانون موجها أيضا نحو المستقبل في إطار التنمية المستدامة وفي هذا الصياغة ظهر مبدأ الحيطة والذي بموجبه يجب على الدول اتخاذ تدابير لازمة لاستدراك تدهور البيئة حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الأثار الناجمة على الأنشطة الملزم قيام بها فالضرر الذي يسعى مبدأ. فمبدأ الحيطة يتصف بميزة التسبيق والتوقع وهو بذلك موجه كليا أو جزئيا نحو المستقبل.

استنادا للمعطيات العلمية الحالية يجب العمل قبل حصول على أي دليل احتمال تحقق الضرر[1]، ومن الناحية القانونية كمبدأ الاحتياط المنصوص عليه ضمن مبدأ 15 من إعلان ريو حول البيئة والتنمية الذي يتم إشارة اليه فيما بعد ضمن أغلبية الاتفاقيات الموقعة بمناسبة او بعد انعقاد مؤتمر الارض وهو بذلك يعطي المعنى الاولي للمبدأ على انه لا يحتج بالافتقار الى اليقين العلمي كسبب لتأجيل اتخاذ التدابير الاحتياطية لحماية البيئة[2].

كما تم النص عليه ايضا من القبل الشرع الجزائري وذلك في المادة 3 من القانون المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة وكذا المادة 8 من القانون المتعلق بالوقاية من الاخطار الكبرى وتسير الكوارث في أيطار التنمية المستدامة[3] .

[1] محمد صافي يوسف، مبدأ الاحتياط لوقوع الأضرار البيئة : الدولي القاهرة، 2007 ص 60

[2] Martin :bidou (le principle de pérecaution droit internationel) rgdip .1999 .p633

[3] Peirre-marie . droit interneatinel . 4 edition ; paris.1998.p101

2. مبدأ المشاركة:

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات علاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، فهو ثاني مجال تخطيط ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي، وهذا يعني أنها تنمية من أسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية، والتي تمكن الهيئات الرسمية والتبعية بوجه عام من المشاركة في خطوات اعداد وتنفيد ومتابعة خطط التنمية[1].

3. مبدأ الاندماج:

لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاختبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية [2].

إلا أنه أصبح من الواضح بأن وضع الاختبارات البيئية في الحسابات المخططات الانمائية بما في ذلك تقييم الأثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيده يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها فضلا عما سيعود عن دلك بفوائد اقتصادية، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة[3].

إذ أنه عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فان الوقاية تكون أرخص كتيرا أو أكتر فعالية من العلاج حيت تسعى معظم البلدان الأن على تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وباتت تصنع حسابات التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتجياتها المتعلقة بالطاقة، كما انه تجعل من البيئة عنصرا فعالا في اطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية[4].

وفي الاطار القانوني نلمس هذا المبدأ من الفصل التاني من جدول القرن 21 في التطلبات الرئيسية اللازمة لدمج الأبعاد البئية عند صنع القرار، بها في ذلك مسائل المتعلقة

---

[1] القانون04-02 المؤرخ في 2004، المتعلق بالوقاية من اخطار وتسير الكوارث، عدد84

[2] عتمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زيط، مرجع سابق، ص 31.

[3] محمد غنايم، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنساني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 12.

[4] سالمى رشيد، أتر تلوت البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر أطروحة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص111.

لدمج البيئة والتنمية على مستوى السياسة وتخطيط وإدارة وإطار القانوني والتنظيمي دي الصلة والاستخدام الكفء للأدوات الاقتصادية وحوافر السوق وكدلك التوصية إنشاء نظام محاسبي جديد يتضمن دلك الاعتبارات

4. مبدأ الملوث الدافع:

يعد مبدأ الملوث الدفع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق تنمية المستدامة بشكل كبير وفعال كونه مرتبط بجانب الاقتصادي ونشطات ملوثة، ويهدف الى تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث التي تحدته كرادع يجعل مؤسسا متسببة للتلوث تتصرف بطريقة تنسجم فيها أتار نشاطاتها مع تنمية مستدامة التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول أن لم تكن كلها .

وقد عرف هذا مبدأ على مستوى الدولي ابتدءا من سبعينيات من القرن الماضي حيت تم النص عليه لأول المرة سنة 1972 كتوصية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك بموجب الاتفاق الذي حدت بين أعضاء هذه المنظمة حول وضع سياسة التنمية قائمة على أساس هدا المبدأ، ويقصد به حسب توصية هذه المنظمة جعل التكاليف خاصة بوقاية ومكافحة التلوث تحملها السلطة العامة على عاتق الملوث[1] .

و امتد تأثيرا هذا المبدأ الى قوانين الداخلية لدول ومنها القوانين الجزائرية حيت أقره المشرع الجزائري ضمن المادة 3 من قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، ومن تم تطبيقه وتكريسه من خلال عديد من قوانين المالية.

ان تطبيق مبدأ التلوث الدافع يتسم بالمرونة، فهذا المبدأ يمكن انفاده تشريعيا بوسائل جزائية او مدانية او ادارية او حتي مالية [2].

ويبرز دلك من خلال فرض العقوبات الجزائية ومالية على الملوث وضع قواعد فعالة للمسؤولية المدنية عن أضرار بالبيئة تلائم خصوصيات الضرر البيئي ومسائل الفنية والقانونية المرتبطة به، ما يمكن أعمال المبدأ إداريا من خلال نظام الترخيص المسبق

[1] قنصل كمال، مبدأ الحيطة في انجاز الاستثمار وموقف المشروع الجزائري، مذكرة ماجستير في الحقوق جامعة جيجل، 2007، ص153.

[2] عبد الناضر زياد، هاجينة، القانون البيئي، النظرية القائمة للقانون البيئي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص71.

.للأنشطة مختلفة وفرض اجراء دراسات تقييم الأثر البيئي بتلك الانشطة مع ما تقتضيه تلك دراسات من تكاليف المائية وخبرات التقنية، وكذا فرض ما يسمى بالضرائب البيئية على اختلاف أنواعها .

إن حدوت تغيرات رئيسية أو فقدان أو تدهور للتنوع الحيوي يمكن أن تنتج عنه أتار اقتصادية واجتماعية وثقافية خطيرة، وتترتب عليه عواقب ايكولوجية وأخلاقية بالغة الخطورة، وتعتمد على التنوع الحيوي نسبة تتخطى 40 بالمئة من الاقتصاد العالمي، وتتوقف عليه أيضا نسبة تناهز 80 بالمئة من احتياجات الفقراء.

كما أن الأمن الغذائي والاستقرار المناخي، وأمن المياه العذبة واحتياجات صحة الإنسان مرتبطة كلها ارتباطا مباشرا يصون التنوع الحيوي واستعماله .

ويشير عدد أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض الى مدى تعرض التنوع الحيوي للخطر من جراء الأنشطة البشرية والضغط على البيئة متل تدمير البيئات الطبيعية، ويستمر عدد الأنواع المهددة بالانقراض في ارتفاع وقد وصل الان نحو (6700) نوع من حيوانات و(8300) نوع من النباتات.

و من الجدير بالدكر أن من الهائل الهامة للتنوع الحيوي، الاستخدام المستخدم للموارد الطبيعية ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال نقطتين رئيسين هما :نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض، ونسبة المناطق المحمية .

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقيم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية، وهذا ما ينجم عنه اتخاد العديد من القرارات الدولية والوطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقيم بصورة رئيسية وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى . وتساهم في اعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة مجالات التنمية المستدامة.

وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا التي تضمنتها أجندة القرن الحادي والعشرين 21 وهي تشكل اطار العمل البيئي في العالم وقد حددتها الأمم المتحدة بالقضايا التالية :المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، الفئات الاجتماعية، انماط الانتاج والاستهلاك، السكان، الامن، السكن، الغلاف الجوي، الاراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع البيولوجي، النقل والطاقة، النفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا، التصحر والجفاف، الغابات، القوانين والتشريعات والاطر المؤسسية.

وفيما يلي توضيح لاهم القضايا المرتبطة بمؤشرات التنمية المستدامة[1].

1. القضايا والمؤشرات الاجتماعية:

تتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في ست 06 قضايا هي: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة ،التعليم ،السكن ،الامن ،السكان.

المساواة الاجتماعية: تعد المساواة الاجتماعية احدى اهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة ،اذ تعكس الى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة ،وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد واتاحة الفرص واتخاد القرارات ،وتتضمن فرص الحصول العمل والخدمات العامة وأهمها الصحة والتعليم والعدالة، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الجتماعية تبرز قضية مكافحة الفقر ،والعمل وتوزيع الدخل ،والوصول الى الموارد المالية ،وعدالة الفرص بين الاجيال.

وقد عالج جدول أعمال القرن 21 المساواة الاجتماعية في الفصول الخاصة بالفقر وانماط الانتاج والاستهلاك والمرأة والاطفال والشباب ،وكذلك المجتمعات المحلية[2]..

وعلى الرغم من التزام معظم دول العالم باتفاقيات ومعاهدات تتضمن مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية فأن أغلب هذه الدول لم تحقق نجاح ملموسا في مواجهة سوء توزيع الموارد ومحاربة الفقر في مجتمعاتها وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقيق، وقد تم اختيار مؤشرين رئيسين لقياس المساواة الاجتماعية

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دول قطر(انجازات وتحديات)، دار النشر اللجنة الدائمة للسكان، ط1، 2008، ص23 .

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، مرجع سابق، ص.24.

وهما نسبة السكان تحت خط الفقر ،ومقدار التفاوت بين الخمس الاغنى والخمس الافقر من السكان (أو مؤشر جيني القياسي لتفاوت الدخول) .

الصحة: هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة ،فالحصول على مياه صالحة للشرب وغداء صحي ورعاية صحية دقيقة تعد من أهم مبادئ التنمية المستدامة ،لان تدهور الاوضاح الصحية نتيجة تلوث البيئة المحيطة بالسكان، والفقر، وغلاء المعيشة، والنمو السكاني المطرد أدى الى الفشل في تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة في الدول النامية ،حيث لم تتطور الخدمات الصحية والبيئية بصورة تواكب التطور الاقتصادي. ومن أهم المؤشرات الرئيسية للصحة فهي العمر المتوقع عند الولادة، معدلات الوفيات الأمهات والاطفال والرعاية الصحية الاولية.

التعليم: يعد التعليم مطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، وفد تم التركيز عليه في جدول أعمال القرن 21 ،لان التعليم من أهم المكاسب التي يمكن أن يحصل عليها الفرد لتحقيق النجاح في الحياة، كما أن هناك ارتباط مباشر بين مستوى التعليم فبلد ما ومدى تطوره الاجتماعي والاقتصادي.

ويرتكز التعليم في وثيقة جدول القرن 21 حول الأهداف التالية:

- اعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة .
- زيادة فرص التدريب .
- زيادة التوعية العامة .

وقد حققت الكثير من الدول نجاحات ملموسة في التعليم وفي تدريب سكانها على التعامل مع المعلومات الحديثة ولا يزال هنالك كثير من الجهد الذي يجب القيام به في هذا المجال، أما أهم مؤشرات التعليم فهي :معدل معرفة القراءة والكتابة ومعدل الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة[1].

السكن: يعد توفير السكن الملائم للمواطن من أهم احتياجات التنمية المستدامة ،وتتأثر شروط الحياة في الحواضر الكبرى دائما بكل من الحالة الاقتصادية، ومعدل نمو السكان

[1] رولا نصر الدين، طاقة والبيئة والتنمية المستدامة، ص 130 .

والفقر والبطالة وكذلك حالة ونوعية التخطيط العمراني والحضري .وتشكل الهجرة من الارياف الى الحواضر أحد اهم أسباب زيادة الاستيطان البشري العشوائي ،ونسبة المتمردين .واولئك الدين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون السكن المتناسب مع حقوقهم الانسانية العيش في مسكن تمن ومريح ومستقل، وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نصيب الفرد من الامتار المربعة في الابنية[1].

الأمن: يقصد بالأمن في التنمية المستدامة الامن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد كلها على وجود نظام للإدارة الامنية متطور وعادل يحمي المواطنين من الجريمة الا انه ينبغي في الوقت ذاته الا تثير هذه الادارة القلق الاجتماعي ،او تمارس سلطتها من خلال الاساءة الى الافراد ،ومن المسائل المتعلقة بالأمن والتي ركز عليها جدول أعمال القرن 21 العنف والجرائم ضد الاطفال والمرأة، وجرائم المخدرات وغيرها مما يقع ضمن بنود الامن الاجتماعي عادة من خلال نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع[2].

السكان: توجد علاقة عكسية بارزة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما ،منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعة ،وتقلص النمو الاقتصادي المستدام ،مما يفاقم المشكلات البيئية ،وهو ما يقلل من فرصة تحقيق التنمية المستدامة.أما المؤشر الرئيسي الذي يستخدم فهو معدل النمو السكاني .

2. القضايا والمؤشرات الاقتصادية:

وتشمل هذه المؤشرات قضايا البنية الاقتصادية وانماط الانتاج والاستهلاك:

البنية الاقتصادية: تظهر المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي ،ومعدل دخل الفرد والقوى الشرائية ضمن موازين السوق ،لكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي صورة واضحة عن حقيقة التفاوت الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل

[1] نوزاد عبد الرحمان اليتي، حسن ابراهيم المهندي، مرجع سابق ص 25 .

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة –توقعات البيئة العالمية ص 12 .

،ويعكس تطوير المؤشرات الاقتصادية المستدامة طبيعة تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على الموارد الطبيعية مما يعد من أولويات قياس التنمية المستدامة.

وتتمثل أهم مؤشرات البنية الاقتصادية بما يلي :

- الأداء الاقتصادي: ويمكن قياس من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الاستثمار فيه.
- التجارة: تقاس بالميزان التجاري للسلع والخدمات.
- الوضع المالي: يقاس عادة من خلال احتساب المليونية الخارجية أو الداخلية الى الناتج القومي الاجمالي وكذلك من خلال نسبة المساعدات الانمائية الرسمية التي يتم تقديمه او الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الاجمالي .

أنماط الانتاج والاستهلاك: تعد انماط الانتاج والاستهلاك من أهم القضايا الاقتصادية الرئيسية للتنمية المستدامة، اذ أن العالم يتميز بسيادة النزاعات الاستهلاكية في الدول المتقدمة صناعيا، وانماط الانتاج غير المستدامة التي تستنزف الموارد الطبيعية سواءا في الدول المتقدمة ام الدول النامية[1].

البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: لما كانت البحار والمحيطات تشكل **نسبة** 70% من مساحة الكرة الارضية لذا فان ادارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا يمثل أكبر تحديات التي تواجه البشرية، وتشمل المسائل البحرية والساحلية ذات الاهمية بالنسبة الى التنمية المستدامة ما يلي :

- الاستغلال غير المستدام للأسماك وغيرها من الموارد الحية .
- التلوث البحري الناتج عن النقل البحري ومشاريع النفط والغاز في المياه الساحلية.
- حماية التنوع الحيوي والنظم الأيكولوجية الهشة .

ويدعو جدول أعمال القرن 21 بناءا على اتفاقية الأمم المتحدة قانون البحار الى اتباع نهج متكامل ومعتمد على النظم الأيكولوجية لحماية المحيطات والمناطق الساحلية.

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، مرجع سابق، ص28.

وقد اعتمدت صكوك دولية مختلفة مفهوم الإداري المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية وتشمل هذه الصكوك اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع الحيوي.

المياه العذبة: تعد الاستدامة طويلة الاجل للمياه مسألة محفوفة بالشك في العديد من مناطق العالم، ويستعمل البشر حاليا نفس المياه المتاحة بصورة ميسورة ويتزايد استعمال المياه بمعدل يتخطى ضعف معدل الزيادة السكانية، وأضحى عدد من المناطق يعاني عجزا مزمنا في المياه ويعيش نحو 33 بالمئة من سكان العالم في دول بلغ فيها الشح المائي درجة متوسط عالية.

ونتيجة للزيادات السكانية والنمو الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة ،يمكن أن يصل عدد سكان العالم الذين يعيشون في دول ومناطق توجد فيها شحة مياه مطلقة عام 2025م الى نحو1.8 مليار نسمة ،وقد يتعرض تلتا سكان العالم لازمة مياه ،حيث تشير سيناريوهات توقعات البيئة العالمية الى احتمال أن يعيش أكثر من 5.1 مليار شخص في ظل هذه الأوضاع في عام 2050 م[1].

وفي سياق الدعوة الى الادارة المتكاملة لموارد المياه شدد جدول أعمال القرن 21 على ضرورة حماية المياه ونوعيتها ووظائف النظم الايكولوجية من خلال تحسين التقييم وزيادة فهم الأثار الناتجة عن تغير المناخ وأدرجت ضمن الأولوية اللازمة لإمدادات الشرب ،وانتاج الغداء، والتنمية المستدامة للمناطق الحضرية والريفية[2].

ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسين هما نوعية المياه وكميتها فمؤشر السحب السنوي من المياه المتاحة يقيس الطلب على المياه في الدولة ويكشف عن مدى تعرضها لخطر حدوث عجز في المياه العذبة فان قياسها يعكس على التوالي الجانبين المهمين المتمثلين في صحة النظم الايكولوجية وصحة الانسان وهذه المؤشرات الثلاثة ذات أهمية على صعيد السياسات وقابلة للقياس عموما على الصعيد الوطني.

[1] . برنامج الامم المتحدة للبيئة –توقعات البيئة العالمية –GEO4 ، ص 1.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، مرجع سابق ص 28.

التنوع الحيوي:

قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا ،حيث يعتقد بعضهم أن المسألة تتعلق بحماية النباتات والحيوانات البرية وانشاء المحميات ،وان ذلك يصطدم مع التنمية الاقتصادية ،الا أن التنوع الحيوي يعتبر في الحقيقة عنصرا أساسيا في التنمية المستدامة وهناك ارتباط أساسي بينه وبين العمليات الاقتصادية ،فعلى سبيل المثال، فان نحو 75 بالمئة من الادوية التي يتم تداولها مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية وعلاجية متميزة ويخشى أن تفقد هذه النباتات من الطبيعة[1].

وتقع مسؤولية المحافظة على الموارد الطبيعة على الدول المتقدمة صناعيا التي تستنزف تلك الموارد من خلال انتاجها المكثف والواسع ،فيما تبدل الدول النامية كافة جهودها لتأمين الحاجات الاساسية لسكانها وتتمثل أهم مؤشرات أنماط الانتاج والاستهلاك بالاتي:

- استهلاك المادة: يقصد بالمادة كل الخامات الطبيعية وتقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام في الانتاج .
- استخدام الطاقة: وتقاس من خلال احتساب استهلاك الطاقة المستوى للفرد .
- انتاج وادارة النفايات: وتقاس بكميات انتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وانتاج النفايات الخطرة والمشعة، واعادة تدوير النفايات .
- –النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يقطعها الفرد سنويا مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة مواصلات عامة، طائرات .. الخ)

3. القضايا والمؤشرات البيئية:

هناك العديد من القضايا الهامة التي تندرج ضمن اطار الغلاف الجوي وتغيراته ومنها التغير المناخي وثقب الوزن ونوعية الهواء وترتبط تأثيرات هذه القضايا بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع صحة الانسان واستقرار وتوازن النظام البيئي.

[1] رولا نصر الدين –طاقة والبيئة والتنمة المستدامة –ص 135 .

ويطرح جدول القرن 21 نهجا متكاملا لحماية الغلاف الجوي، يتسم بالتناسق مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويركز على ما يلي :

- تحسين الاساس العلمي من أجل معالجة حالات عدم اليقين .
- منع استنفاد الاوزون السترات وسفيري .
- معالجة التلوث الهوائي المتخطي للحدود .
- العمل على زيادة الاستدامة والكفاءة في استخدام الطاقة والنقل والاستهلاك والتنمية الصناعية واستخدام الموارد البرية والبحرية[1].

وقد اهتم جدول أعمال القرن 21 بمشكلات الغلاف الجوي وقدم العديد من التوصيات، كمت تم اقرار الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والاقليمية لحماية المناخ وتحسن نوعية الهواء من خلال تقليل انبعاثات الغازات الملوثة والسامة من المصادر التابثة والمتحركة. وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تعلق بالغلاف الجوي هي :

- التغير المناخي : وتحكمه اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو.
- استنفاد طبقة الاوزون: وتتم متابعتها من خلال استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الاوزون.
- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال درجة تركيز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.

الاراضي: وهي قضية معقدة وهامة جدا وذات تشبعات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، اذ أن طرق ووسائل استخدام الاراضي هي التي تحدد بصورة رئيسية مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيق مبادئها وتتطلب استخدامات الأراضي اتحاد قرارات سياسية واقتصادية بدرجات متفاوتة من المسؤولية الادارية والسياسية وقد تكون القرارات وطنية أو إقليمية او محلية أو شخصية.

[1] موقع الكتروني: Millenniu minidicators.un.org/unsd/mi/mi/roals.9على سا12.08.2015./

ويدعو جدول أعمال القرن 21 الى اتباع نهج كلي باستعمال إدارة متكاملة ومعتمدة على النظم اليكولوجية لتحقيق التنمية المستدامة لموارد الاراضي .ويقصد بتطبيق هذا النهج حل أوجه التضارب بين الاستخدامات المتنافسة للأراضي ،مع الاهتمام بمسألة توفير الاراضي والحقوق المتعلقة بها. كما يقصد به زيادة الانتاجية ،مع حماية البيئة والموارد الطبيعية.

وتدعم هذا النهج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المرتبطة بالتنوع الحيوي وجدول أعمال الموئل الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني للمستوطنات البشرية وخطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمية للاغدية[1].

4. القضايا والمؤشرات المؤسسة:

وتتمثل أهم القضايا ذات العلاقة بالمؤشرات المؤسسة للتنمية المستدامة فب كل من الاطار المؤسسي والقدرة المؤسسة .

الاطار المؤسسي: تشتمل عملية الإنشاء الإطار المؤسسي لتطبيقات لتنمية المستدامة على وضع استراتجيات وطنبة للتنمية المستدامة ترمي الى لاندماج المتكامل للأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية واتخاد إجراءات للتوقيع على اتفاقيات العالمية والتصديق عليها .

و يدعو الجدول أعمال الفرن 21 الى اعتماد الاستراتجيات وطنية للتنمية المستدامة يكون هدفها كفالة التنمية الاقتصادية بالمسؤولية اجتماعية مع حماية البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، كما يدعو الجدول أيضا الى تحسين فعالية الصكوك والآليات القانونية الدولية والوطنية فيما ترتبط بتحقيق التنمية المستدامة[2].

وتشير المؤشرات الرئيسة الشمولية في موضوع الاطار المؤسسي الى مدى استعداد الدولة والزامها بالتحول عن اتباع نهج قطاعي مجزأ الى عملية كلية متكاملة للتنمية المستدامة .

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، مرجع سابق ص 29.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة " الكتاب السنوي للبيئة العالمية" عرض عام لبيئتنا متغيرة 2005 ص 88.

وللمؤشرات المختاران وهما الإستراتجية الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيد الاتفاقيات العالمية المصدق عليها، يعالجان الموضوعين الرئيسين المقترحين من الدول التي أجري فيها الاختبار. وهما صنع القرار بشكل متكامل والاتفاقيات الدولية، وكلا المؤشرين سهلا تحاور الاجراءات المؤسسة المتحدة دعما للتنمية المستدامة[1] .

القدرة المؤسسة: تتحدد قدرة البلد على التقدم التنمية المستدامة الى درجة كبيرة بقدرة شعب هذا البلد وقدرة مؤسساته ويمكن أن تقاس قدرة البلد بإمكانياته البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية وإمكانياته من حيت الموارد[2].

وتمثل القدرة المؤسسية أداة مهمة لسير التقدم صوب التنمية المستدامة، ولكن يصعب تقييمها بالشكل المناسب بعدد محدود من المؤشرات الأساسية، والمؤشرات المختارة لهذا الموضوع والمتمثلة بعدد الأجهزة المذياع أو الاشتراكات الانترنت لكل ألف من السكان، وخطوط الهاتف الثابت والنقال لكل ألف من السكان، والإنفاق على البحت العلمي والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي تقيس امكانية وصول الى المعلومات .

لقد جرت عديد من المحاولات لتطوير مؤشرات تمتل التنمية المستدامة على أكمل الوجه وأدق تعبير مند أوائل عقد التسعينات من القرن العشرين وكان أبرز تلك محاولات هي : المؤشرات التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تصنيفها إلى أربعة رئيسية حيت اقترحت 58 مؤشر يتم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية.

كما اعتمدت اللجنة إطارا تحليليا يصنف المؤشرات إلى تلات فئات الرئيسة هما :

مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة: والتي تصف الأنشطة والعمليات والأنماط

مؤشرات الاستجابة: التي توضح التدابير المتخذة أو التي تم العمل بها من قبل الدولة[3].

[1] عبد الله الوداعي، قانون الدولي ودوره في حماية البيئة، ص115 –116.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة " الكتاب السنوي للبيئة العالمية" عرض عام لبيئتنا متغيرة 2005 ص 88.

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة " الكتاب السنوي للبيئة العالمية" عرض عام لبيئتنا متغيرة 2005 ص 31.

تقليص الأنفاق العسكرية: كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع الدول تحويل الاموال من الانفاق على الاغراض العسكرية وأمن الدولة الى الانفاق على الاحتياجات التنمية ومن شأن اعادة التخصيص ولو جزء صغير من المواد المكرسة للأغراض العسكرية بالتنمية بشكل الملحوظ[1].

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية المستدامة:

الفرع الأول: أهمية التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة كحلقة وصل بين جيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتي بين الدول المتعددة، تمكن أهمية التنمية المستدامة، كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورا مهما في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج وتوزيع الانتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحقيق مستوى المعيشة، ورفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الاموال ورفع مستوى الدخل القومي، العدالة الاجتماعية[2].

كما أن التنمية المستدامة تعبر عن حلقة وصل بين الشمال والجنوب وتكامل للمصالح بينهما وسداد الدين الدول المتقدمة التي استنزفت الموارد الدول المتخلفة ابان الاستعمال[3].

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة من خلال محتواها الى تحقيق مجموعة من الأهداف منها الأهداف الاقتصادية والبشرية والبيئية .

الأهداف الاقتصادية:

- خفض حصة الاستهلاك من الموارد الطبيعية: حيث نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستعملون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم

[1] عتمان محمد غنيم، وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق ص 29.

[2] محمد عربي، مشروعات التنمية المستدامة في العالم العربي في ظل التحديات العولمة، رسالة دكتوراه، سنة 2003.

[3] محمد موسى عريفات، مبادئ التنمية والتخطيط ا، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 1992، ص 85.

أضعاف ما يستخدمه سكان بلدان النامية مثل ذلك استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم، حيت أنه فبمنطقة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات من المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة[1].

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيات الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال نوعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهداف المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وأثار بيئية سلبية[2].
- الحد من التفاوت في المداخل: حيت تعني التنمية المستدامة بإعادة توزيع الأراضي على الفقراء وعلى المهندسين الزراعيين العاطلين على العمل وتقديم القروض الى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية ودعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة.

الأهداف البشرية:

- تحقيق نوعية حياة الافضل للسكان: اذ تحاول التنمية المستدامة تعيين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، نفسيا، روحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.
- تعزيز وعي السكان: بالمشكلات البيئية والتنمية احساسهم بالمسؤولية اتجاههما وحتهم على المشاركة الفعلية في ايجاد الحلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في اعداد وتنفيد ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- رفع مستوى الصحة والتعليم : وذلك من خلال فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة وكذا ضمان الاتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.

[1] عبد السلام أديب " أبعاد التنمية المستدامة " تم تصفح الموقع 1015/10/01.

[2] عتمان غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص23.

- تنبيت النمو الديمقراطي: لأن النمو السريع يحت ضغوطا عادة على موارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة السكان[1].
- تنظيم العمران البشري وتوزيع السكان: اذ تعمل التنمية المستدامة بإعطاء حركة الهجرة الى المدن أو عبر الحدود، واتخاد تبعا لذلك سياسات خاصة لتنظيم العمراني البشري وتنظيم وتوزيع السكان واعتماد التكنولوجيات تؤدي الى تقليص الى الحد الأدنى من أثار البيئية للتحضر.

الأهداف البيئية:

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: حيت تعني التنمية المستدامة عدم المناظرة بإجراء التغيرات كبيرة في البيئة العالمية وبزيادة مستوى السطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والعطاء النباتي أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية يكون من شأنها أحدات تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة ويعني الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو تدمير طبقة الأوزان العامية للأرض من جراء أفعال الإنسان[2].
- وقف تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية :حيت تواصل ساحة الأراضي القابلة للزراعة وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري في انخفاضها مما يضاعف من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية وفي هذا المجال تقوم التنمية المستدامة بصيانة تراء الاراضي في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة واذ امكن وقف ذلك[3].

[1] عمر شريف، استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة، دراسة حالة في الجزائر، رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية، قسم علوم الاقتصادية جامعة باتنة، 2007 ص 154.157.

[2] المعهد العالمي للتخطيط " قضايا المستدامة في مصايد الاسماك البحرية.

[3] عمر شريف، مرجع سابق، ص 157 و158.

المبحث الثاني: الأطراف الفاعلة بين التحديات والانجازات.

المطلب الأول: الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة.

إذا كانت الدول طرفا أساسيا في التنمية المستدامة ينبغي عليها الاستعانة بأطراف أخرى فاعلة وأولها المنظمات الدولية التي يتعمق دورها في انتشار العولمة وبعدها المنظمات غير الحكومية وو أخيرا المؤسسات.

إن بروز مفهوم التنمية أدى الحكومات الى رغبة في الإدماج البعد الاقتصادي الكلي للبيئة في حقل قرار السياسي واستعمال أيضا المحاسبة الخضراء

وقامت الأمم المتحدة كمنظمة دولية عام 1972 بإرشاد هيئات فرعية لحماية البيئة.

أما المنظمة التجارية العالمية فقد وضعت مجموعة من المعايير لالتزام بالتنمية المستدامة وقدمتها في مؤتمر الدوحة الوزاري 2001 ومنها:

- ضرورة التنسيق بين السياسات التجارة والبيئة والتنمية .
- أهمية التشاور، التفافية
- تشجيع المبادرات الطوعية لدراسة أثارا وتقييم السياسات البيئية والتنموية
- تشجيع التعاون بين المنظمات الدولية وغير الحكومية[1].

وأما البنك الدولي فقد ركز من جهته على التنمية المستدامة وطلب أن تصبح الحكومات أكتر شفافية ومسؤولية مقابل تقديم مساعدات لها من الدول النامية.

وأنشأ الصندوق من أجل البيئة العالمية سنة 1990 يسيره البنك الدولي وهو مكلف بمنح البلدان النامية الأموال الضرورية لتمويل النفقات الزائدة المرتبطة بسياسات التنمية[2].

[1] يوم 2001/09/12 www.unesco.org/most/sd/fchho. html

[2] تقرير عن التنمية في العالم 2000، دخول القرن 21، البنك الدولي مركز الأهرام للترجمة والنشر.

المطلب الثاني: صعوبات وتحديات التنمية المستدامة.

الفرع الأول: صعوبات التنمية المستدامة.

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي عقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي المستمر ومسيرة التنمية المستدامة في الدول فان هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبنني خطط وبرامج التنمية المستدامة فان أهمها ما يلي:

الصعوبات السياسية:

1. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن والسلام خاصة في منطقة الشرق الأوسط.
2. حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم تمكنه من مشاركة في المشروعات التنمية المستدامة.
3. عدم وجود انفتاح سياسي ومشاركة السياسية وانعدام الديمقراطية وانفصال الأنظمة عن المجتمع.
4. تصادم حقوق الدول الجنوب بمصالح دول الشمال [1].

الصعوبات الاقتصادية والبشرية:

1. تدني وضعية البيئية التحتيتين والديون الضخمة تعيق مسار التنمية، وافتقار الى موارد المالية الازمة، وعدم التزام دول الشمال ومساعدة دول الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة .
2. تفشي ظاهر الفقر وعدم استقرار السكان في مناطقهم أي نزوح الريفي .
3. عدم وجود تناسق وملائمة بين التجارب والتقنيات المستوردة في الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية .
4. مشكلات التنظيم السكاني بالمقارنة مع المواد الطبيعية المتوفرة، وما يسببه من مشاكل في توفير الأمن الغداء والسكنات، حيت أن سدس سكان العالم لا يملكون سكن، وخمس سكان يعانون من سوء التغذية[2].

[1] www.wafainfo.ps
[2] www.startimes.com/3fl3d205285987752013bb

الصعوبات التقنية:

1. هجرة الأدمغة وسوء الاستغلال الكفاءات العلمية.
2. نقص الكفاءات وضعف الميزانيات البحث العلمي والتقني.

الصعوبات البيئية:

بقاء الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج واستمرار تعرض النظام البيئي للخطر

2- تتمثل في حالة البيئية المتدهورة التي تضرها المشروعات التنموية بسبب استخدام المحروقات مما يؤدي الى ارتفاع درجة حرارة الأرض وبالتالي ارتفاع مستوى البخار واضطراب النظام الأمطار وقد تحدت الفيضانات وثقب في طبقة الأوزون الذي يؤدي الى تفشي الإمراض بسبب الأشعة البنفسجية مما يدفع بأموال ضخمة لمعالجتها، بإضافة إلى أمطار الحمضية، وتلوت الهواء والأشعة النووية، وكل هذا يدمر الطبيعة، لدلك لابد من سياسة رشيدة ودقيقة لتحقيق التنمية المستدامة أي اقتصاد البيئة[1].

الفرع الثاني: تحديات التنمية المستدامة.

جاءت خليفة مؤتمر جوهنزبرغ حيت نشر برنامج (بوني) الأمم المتحدة للبيئة، تقرير العالمي الثالث حول الحالة البيئة في العالم الثالث والموثق بأحد المعلومات والذي كانت بمثابة أندار تدهور الحالة البيئية وطلب استثمار المزيد من أموال في حماية التوازن الطبيعي وحماية الحق الأجيال القادة أدى هذا التعامل الخاطئ مع الأرض الى نتائج كارثية على الإنسان نفسه فبعض انهار لم تعد تصل الى مصباتها، واختفت النصف المسطحات المائية ويواجه أكتر من 20 بالمئة من أسماك المياه العذبة، خطر الانقراض وأكتر من مليار يفتقرون الى مياه الصالحة للشرب ينما يشرب 2.4 بالمائة منهم المياه الغير الصالحة ويمتون 13 مليون شخص منهم بسبب التلوث المياه[2].

بالرغم من القمة في جوهانسبرغ فشلت في الخروج بوثيقة سياسية وتنفيذية مقنعة وتتضمن التزامات ومسؤوليات واضحة، الا أن مراجعة الكثير من المنشورات والتقارير والوثائق التي أصدرها العديد من المؤسسات المعتنية بالتنمية المستدامة قبل مؤتمر

[1] www.unver-bouira.dz/eng/images/uanb
[2] www.unesco.org/new/fileadmin

جوهانزبورغ وبعده عكست الصورة واضحة لما ينبغي على العالم القيام به لمواجهة تحديات التنمية المستدامة في المستقبل، فالعالم أمام خيارين حاسمين فأما أن يوفر فرصة للتنمية الأفراد ليصبح عالما موحدا أو أن يترك المجال للأغنياء وأن يحققوا المزيد من الغنى على حساب الفقراء[1].

حماية المناخ العالمي من خلال تغيير سياسة الطاقة والنقل:

التغيير المناخي الناجم عن زيادة معدل الدرجات الحرارة في العالم الناتج بدوره عن استخدام المفشى للوقود الحجري والنفط وانباعات الكربون الذي يؤثر في الظواهر الطبيعية، وأهم الخواطر التي يجب اتحادها هي المصادقة على برتوكول لتحقيق انباعات الكربوني والذي ترفض كل من الولايات المتحدة الامريكية وأستراليا وكندا المصادقة عليه بينما صادقه عليه كل دول الاتحاد الأوروبي والهدف منه هو تحقيق من التغيير المناخي بنسبة 40 بالمائة في العالم 2020 وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ العام 1998 واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985 وبروتوكول مونتريال كندا بشأ، الموارد المستنزفة لطبقة الأوزون لعام 1987[2].

تعديل مسار العولمة حتى تصبح اكتر ملائمة للبيئة والعدالة الاجتماعية:

العولمة ساهمت بوجود فجوة بين الفقر والغنى أي قضاء على الطبقة المتوسطة لذلك يجب الاهتمام بالطبقة الفقيرة لأنها أغلبية السكان

توفير الأمن الغذائي من خلال استدامة القطاع الزراعي:

أهم مشكل هي عدم عدالة التوزيع للكميات الهائلة من الطعام المنتج عالميا وإعادة النظر في استخدام المبيدات في الزراعة التي تسبب الأمراض.

حماية التربة ومكافحة التصحر:

يعرف التصحر على أنه تغيير سلبي في الخصائص البيولوجية، بما يفقدها الكثير من قدرتها البيولوجي ويجعلها تقترب نحو الظروف الصحراوية، وأهم عوامله النمو السكاني

[1] www. Alghad.com
[2] www.startimez.com/235787/bb56866meofndenb

السريع، الإفراط في قطع الأشجار، الرعي التلوث (كعوامل بشرية)، تقلبات الظروف المناخية المطرية ، زحف الرمال (كعوامل الطبيعية)[1].

وقد أصبحت مشكلة التصحر من القضايا البيئية الملحة في عالمنا المعاصر وبصفة خاصة في البيئات الجافة وشبه الجافة التي تتصف بنظمها الايكولوجية الهشة، وتم امتدت الى شبه الرطبة والرطبة، يهدد مساحات الواسعة خاصة بالدول النامية الإفريقية بسبب السياسات التنموية الخاطئة والتغير المناخي وهذا يؤثر على الدول التي تعتبر الزراعة مصدر رزقها الوحيد وبالتالي يتطلب مساعدات في الدول الصناعية وتفهم من سياسات وحكومات من الدول النامية وأهم اتفاقية في هذا المجال هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي جاء 1994 التي جاء فيها أهم وسائل مكافحة التصحر كمؤشر للتنمية المستدامة وهي:

1. إجراء مسح شامل للمناطق المتصحرة.
2. ضبط النمو السكاني وترشيده بيئيا.
3. ضبط وترشيد قطع الأشجار.
4. ترشيد استخدام الرعوي والزراعي[2].

الحد من استنزاف الموارد الطبيعية:

يقصد بالاستنزاف تقليل قيمة المورد وتسبب في إخفاقه من أداءه لدوره محدد من قبل الخالق العليم في المنظومة الحياة، وبالتالي أن استهلاك المفرط للمرود أحد مسببات التدهور البيئي في الدول النامية وحسب دراسات قامت بها مؤسسات مختصة بالتنمية المستدامة أن العالم بحاجة الى 4 كواكب متل الأرض لتوفير الموارد التي تكفيل جعل كل السكان يعيشون برفاهية، وهذا يعني أنه يعتبر السلوكيات الاستهلاكية مفرطة في الدول الصناعية للرفع من المستويات المعيشة والحياة في الدول النامية[3].

[1] www.unseco.og/new/fildeadmine
[2] www.startimes.com/32568a.ndirbelif21mm
[3] lwww.unver.dz/eng/images/uamet

المساواة في التنوع الاقتصادي:

تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة في المجتمع، وهي مسألة وجدت كنير من الجهد إلا أن العديد من القيود التفافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية تساهم في جعل للوصول إلى المساواة فعلية مهمة صعبة.

أهمية تطبيق الأجندة 21 المحلية في الدول النامية:

يجب دعم بعض الدول من أجل مساعدتها على تطبيق هذه الأجندة بتمويلها ماديا.

القمة البيئية ومواجهة النزعة العسكرية الدولية:

من المؤكد أن الميزانية الدفاعية والأمنية الأمريكية كافية لتحويل مشاريع التنمية المستدامة في الدول النامية أي بدل تبذير الأموال على التسلح يوجه الحماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة ويجب أن تعود مصداقية الأمم المتحدة من جديد بتخلصها من الهيمنة الأمريكية[1].

مواجهة التلوث البحري:

أي حماية البحار والمحيطات من التلوث الذي تسببه السفن والمركبات البحرية بأنواعها عقدت الدول عدة اتفاقيات في هذه المجال :

- معاهدة مريول 1978/73: وقد قامت بتسجيل المواد الخطير الأربعة والى مجموعات تبعا لدرجة خطورتها ويجب تسجيل جميع العمليات المتعلقة بهذه المواد في سجل البضائع ويمكن التفتيش عليه من الأطراف المتعاقدة .
- اتفاقية حماية البحر المتوسط والمبرمة في 1976/02/16 ببرشلونة.
- اتفاقية الأمم المتحدة حول القانون الدولي للبحار 1982 .
- اتفاقية الأنظمة الدولية لمنع وقوع الصدامات في عرض البحر 1972.
- اتفاقية الدولية الخاصة بحق التدخل في حالة وقوع حادث تسبب أو يمكن أن يسبب تلويت النفط لمياه البحر 1969[2].

[1] محمد عربي، مشروعات للتنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية .2003، ص 55

[2] المرجع نفسه، ص 400-401.

تقليل النفايات الحميدة وغير الحميدة:

من المؤكد أنه لو تتيح للمواطن أن يزور أي من مكبات النفايات في مدينة فسيصعق لذلك المنظر، وذلك يستدعى إعادة التقويم سلوكنا الاستهلاكي لتقليل النفايات .وفي هذا الجانب يوجد ثلاثة قواعد معروفة وهي تقليل النفايات من المصدر، أو إعادة الاستخدام، أو أعادة تدوير المواد إلى منتجات أخرى لمنع التلوث البيئة، فالنفايات المنزلية رغم بساطتها إلا أنها تؤدي إلى تلويت الأرض والمياه الجوفية من خلال المواد السائلة منها، وأيضا تلوت الهواء بسب الروائح الكريهة المنبعثة منها .

وهذا دون الحديث من النفايات الكيماوية التي تركتها المصانع والمخابر الطبية، التي لا يخفى على أحد خطورتها على الإنسان والبيئة ولذلك قامت الدول بعقد اتفاقيات في هذا المجال أهمها ما يلي:

- اتفاقية بازل لنقل النفايات الخطيرة عبر الحدود والتخلص منها 1989 م
- اتفاقية ستوكهولم بشأن المواد العضوية الثانية غير القابلة للتحليل التام 2001 م[1] .

المطلب الثالث: إنجازات التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة جاءت لتصلح ما أفسدته التنمية المستنزفة للبيئة أي البحت على النمو مهما كان الثمن، وهذا ما أحدت عواقب وخيمة على البيئة والمجتمع والدول وبالتالي العالم كله يلاقي نفس المصير سواء كانت الدولة مذنبة أم لا .

وقد أدخلت التنمية المستدامة مفهوم الاقتصاد الأخضر أو التنمية الخضراء في قواعد النظام العالمي الجديد، فأصبحت المعايير البيئية أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في السلعة حتى تدخل الأسواق العالمية، وأصبح حق البلدان العالم منع الدخول أي سلعة إلى أسواقها أوسع الزراعية التي تستخدم الأسمدة الكيماوية مثل: ليوريا أو الهندية الوراثية أو تعديل جينات في إنتاجها .

[1] محمد العربي، نفس المرجع السابق، ص78.

كما ظهرت مؤسسات تمنح شهادات دولية للمصانع والمزارع التي تراعي الجوانب البيئية كشهادة الايزو.

وأصبحت هناك بنوك تدعى بالبنوك الخضراء والتي أصبحت تختلف مجالا جديدا للتنافس وجلب العملاء.

كذلك ساهمت في تقليص الديون العالم الثالث بفرض ذلك على الدول المتقدمة بدعوى أن الدول المتقدمة في الواقع هي التي تدين لدول العالم الثالث لأنها استقلت ثرواتها أكتر من قرن[1].

[1] http//www.unesco.org/most/sd.arab/fichho.html

خلاصة:

التنمية المستدامة من خلال التعارف السابقة تعني تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر، دون إخلال باحتياجات المستقبل والتنمية المستدامة لا تقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب، بل تتعدى ذلك فهي تشمل التنمية كل المجالات الاجتماعية والبيئية والبشرية وغيرها . فهي تتطلب تغيير أي محتوى النمو بحيث تصبح أقل مادية واستخداما للطاقة وأكتر عدالة .

وللتنمية المستدامة عدة خصائص من بينها استمرارية : بمعنى أن التنمية هي على المدى الطويل، وأيضا التوازن البيئي بمعنى تحقيق توافق وتوازن بين البيئة والسكان والطبيعة .

يسعى من خلالها تحقيق العديد من الأهداف من بينها استئصال الفقر ضمان لاستدامة البيئة.

و تتحقق هذه التنمية من خلال عدة مبادئ من بينها: المشاركة الشعبية مبدأ الشمولية المشتركة ومبدأ استمرار عمر موارد الاقتصادية ولها عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البيئي والسياسي حيت تسعى من خلالها إلى تغطيتها بمعنى أن تشمل كل الأبعاد.

فمن خلال كل هذه العناصر نجدها جميعا تشترك في أن التنمية المستدامة تتطلب الأخذ بعين الاعتبار (الحاجات، فكرة حدودية الموارد، والنظر إلى العالم بنظرة كلية ونظام مرتبط).

الفصل الثالث:
دور منظمة أصدقاء الأرض في حماية البيئة

تمهيد:

إزداد الاهتمام الدولي لموضوع حماية البيئة، إذ أصبح موضوع البيئة موضوع الساعة ومحل إهتمام دولي ،فكثرت الدراسات وإنعقدت الكثير من المؤتمرات الدولية التي خرجت بحملة من الوصيات والاعلان كما أبرمت العديد من الاتفقيات للحفاظ على البيئة الانسانية من الاخطار التي تهددها .

وإضافة الى ظهور الكثير من المنظمات الدولية البيئية ذات الحث الاعلامي الكبير وصارت تلعب دورا هاما في مجال التحسيس والتوعية حول مشاكل البيئة،ومن بين هذه المنظمات نجد منظمة أصدقاء الارض العالمية والتي سنتطرق اليها في هذا الفصل.

المبحث الأول: الإطار العام لمنظمة أصدقاء الأرض العالمية.

تعتبر منظمة "أصدقاء الارض العالمية" ذات تركيبة هرمية من الاسفل إلى الاعلى بحيث هي عبارة عن تجمع لمنظمات محلية صغيرة، شكلت شبكة كبيرة عالمية تهتم بالقضايا البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: إطار تعريفي بمنظمة أصدقاء الأرض العالمية.

أصدقاء الأرض العالمية (the Friends of Earth International) هي شبكة عالمية لمنظمات بيئية تمثل أكثر من 2مليون ناشط في 77 دولة عبر العلم ،تأسست عام 1996،وهيعبارة عن منظمة غير حكومية، تتمتع برتبة "مراقب" بالعديد من المنظمات الحكومية العالمية، مثلFAO،IMO، UNEP ومفوضية صيد الحيتان الدولية (INTERNATIONAL WHALING COMMISSION).

على خلاف معظم ال NGOs، فإن أصدقاء الأرض العالمية هي ذات تركيبة هرمية من الأسفل إلى الأعلى، حيث هي عبارة عن تجمع لمنظمتا محلية صغيرة شكلت الشبكة الكبيرة العالمية التي لها مكتب، رئيسي صغير في أمستردام يؤمن الدعم للشبك وحملاتها البيئية[1].

تعمل الشبكة على القضايا البيئية والإجتماعية الملحة في عصرنا. وتستمد قوتها من خلال العمل مع الشركاء المحليين، والمجتمعات والسكان المحليين من أجل وضع برامج دولية مستدامة وتحقيق العدالة الإجتماعية العالمية. وتعتبر شبكة أصدقاء الارض العالمية أكبر شبكة بيئية تعمل على المشاكل البيئية الحالية والعاجلة.

تستند العضوية في منظمة "أصدقاء الأرض العالمية " على جماعات الأعضاء الوطنية وكذلك الأنظمام إلى جماعات ال NGOs، حيث تعتبر كل جماعة من جماعات الأعضاء الوطنية جهازا مستقلا بذاته وبميزانيته الخاصة (والتي تساهم أيضا في أمانة "أصدقاء الأرض العالمية")، توجد هناك حوالي 66جماعة في 64 بلدا متواجدا في إقليم واحد. يتواجد داخل الجماعات الوطنية هذه حوالي مليون عضو حول العالم، وهو الشيء

[1] وسام نعمة إبراهيم السعيدي، مرجع سابق، ص132.

الذي يجعل من " أصدقاء الأرض العالمية " تندرج ضمن المنظمات البيئة غير الحكومية الكبرى في العالم، كما يوجد هناك 12 جماعة منخرطة في المنظمات غير الحكومية[1].

تضم الأمانة الدولية تسعة موظفين محترفين بالإضافة إلى أربع متطوعين. تصل العائدات المالية لأمانة المنظمة إلى حوالي 1.167.000 أورو هي عائدات يرجع مصدرها إلى جماعات الأعضاء الوطنية وكذلك الهيئات الإنسانية المتواجدة بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. تجدر الإشارة هنا إلى أن أمانة المنظمة تنسق نشاطات حركة المنظمة على المستوى العلمي.

أما بالنسبة لأجندة المنظمة فهي أجندة جد واسعة، بحملاتها ومشاريعها في مجالات الطاقة، تغير المناخ، التعدين (المناجم)، الأرضي الرطبة (المستنقعات)، المؤسسات المالية الدولية، النباتات المعدلة جينيا، الغابات، الديون أو القروض البيئية، التصحر، ريو +RIO+10/10، الشركات العابرة للأوطان وكذلك التجاررة االمستدامة بيئيا.

كما أن "أصدقاء الأرض العالمية" أهدافا واهتممات من قبيل هذه المواضيع بعيدة المدى مثل إهتمامات قضايا القارة القطبية الجنوبية، وقضايا البحرية ،التي من شأنها بأن تسمح لها بأن تدعي بأنها تمتلك على الأجندات الأكثر طموحا وسط نظيراتها من المنظمات البيئة غير الحكومية الأخرى[2].

كما أن للمنظمة دائرة واسعة من النشاطات والتقنيات، وفي هذا الصدد، تعمل المنظمة في إطار نشاطاتها على تنظيم إجتماعات ومظاهرات من أجل إستدراج الحكومات والأحزاب السياسية والشركات واللإتحادات إليها، كما أنها تستعمل تقنيات الانترنيت ووسائل الإعلام وكذلك برامج لتعليم جماعاتها وهذا من أجل إيصال ونقل المعلومات. يعتبر في هذا الصدد، التنوع المختلف للأشكال التي تظهر عليها المشاركة والذي تعرضه وتقدمه المنظمةمنظمة، أحد الأسباب التي تستدعي انتباه وجذب الآخرين إليها.

و تعمل المنظمة من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

[1] رجب عبد الحميد، مرجع سابق، ص97.

[2] سعيد سالم الجويلي، مرجع سابق، ص121.

- حماية الأرض من الفساد ومعالجة الأضرار اللاحقة بالبيئة والناتجة عن النشاطات التي يقوم بها لإنسان وكذلك عن تهاون هذا الأخير إزاء الواجب البيئي.
- الحفاظ على الطابع البيئ والثقافي للأرض وأيضا الحفاظ على تنوعها العرقي.
- زيادة المشاركة العامة وصناعة القرار الديمقراطي في عملية حماية البيئة وتسيير المواردالطبيعية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية وكذلك المساواة في توزيع الموارد والفرص على المستوى المحلي، الوطني والعالمي.
- الترويج للتنمية المستدامة للبيئة على الصعيد المحلي، الوطني والعالمي[1].

وفيما يخص المبادئ الأساسية لعمل المنظمة فهناك ثلاث مبادئ أساسية تتمثل في:

1. **الإ ستدامة:** حسب المنظمة فإن هناك دائما ما سيكون أكثر في الغد، فالجميع يجب أن يستخدم مصادر الكوكب بطريقة تضمن بقاء هذه المصادر متاحة للأجيال القادمة لأن البيئة تنتمي إلى الجميع، لهذا يجب على الجميع ضمان، بأن المصادر الطبيعة تستخدم بطريقة عادلة تعني بأ ن كل الناس يعشون بصحة، ويتنفسون هواء نقي، يشربون مياه نقية، وهواء نقي، ويستمتعون بمناخ مستقر.
2. **الترابط:** ترى ال FoEI أن الكفاح للحفاظ على أمن الكوكب ومصادر يرتبط بصورة جوهرية بالكفاح العالمي لأجل العدالة الإ جتماعية والإقتصادية. وذلك لأن الاستمرار القوي في إستنزاف الكوكب سيؤدي إلى أمل في المساواة والعدالة بين الأجيال.
3. **التغير الشامل:** ترى FoEI بأن المشاكل في العالم كبيرة جدا بالنسبة للإصلاحات الصغيرة التي تم إنجازها على الأطراف، فلا يمكن السماح للشركات على الاستمرار في الربح من خلال تدمير البيئة .لهذا يجب محاسبتهم عن تكاليف التلوث الذي تتسبب به هذه

[1] تم تصفح الموقع يوم :12-09-20015 على الساعة 17:45 www.amarefa-org/index.php

الشركات، ويجب على المنظمة أن تقوم بتحويل التركيز من الأرباح قصيرة الأجل إلى طويل الأجل الازدهار[1].

أما أهم ما يميز عمل منظمة أصدقاء الأرض العالمية فهو أنها:

- تكافح من أجل ما تحتاجه على المدى الطويل لكل المخلوقات على كوكبنا، و ليس لأجل ما هو سهل أو شعبي على المدى القصير.
- تعبر عن صوت شجاع و صارخ لأجل البيئة، و هي في المركز الأول طوال 42 سنة في هذا المجال.
- تتصرف عالميا و محليا، إيمانا منها بأن التعاون العالمي هو أداة قوية و فعالة،و هذا ما يبرر سبب اعتبارها كجزء من الشبكة البيئية العالمية،مع نشاط في 76 دولة.
- تؤكد بأن حل المشاكل البيئية يستلزم فضح و محاربة القوى الإقتصادية التي تتسبب بها.
- تستخدم تكتيكات متنوعة من تحليل السياسة، إلى النشاط الشعبي، إلى التقاضي، إلى وسائل اتصالات إبداعية لأجل الفوز في حملاتنا.
- تبحث لتغير إدارك العامة، وسائل الإعلام ، و صناع القرار، بغية الدفع إلى تغير السياسات – تحفيز و دفع صناع القرار للدفاع عن البيئة والعمل باتجاه بيئة صحية لأجل كل الناس– من خلال حملات "التأييد شديد اللهجة" التي تقوم بها، و التي تصف من خلالها الأمور والتغيرات التي يجب القيام بها. كذلك التركيز على المحركات الإقتصادية التي تشجع التدهور البيئي، هذه المحركات ربما تشمل على الإستثمار العام، منح الشركات الحق للتلويث، أو غيرها من العوامل. من خلال العمل على الحد و تقويض من هذه المحركات و حمل التدهور البيئي للتوقف[2].

المطلب الثاني: تاريخ منظمة أصدقاء الأرض العالمية.

[1] رجب عبد الحميد، مرجع سابق، ص106.

[2] تم تصفح الموقع يوم 16-09-2015 على الساعة 18:14 www.un.org /Arabic/ngo/prochure-htm

تم تأسيس المنظمة على يد ديفيد بروار (David Brower) 1912-2000، وهو ناشط بيئي أمريكي كان مدافعا حازما وعنيدا عن البيئة وقضايا البيئية، وقد رشح لنيل جائزة نوبل لسلام ثلاثة مرات(1978، 1979، 1989).

أصبح بروار في 1951 (الجندي المحارب إبان الحرب العالمية الثانية) المدير التنفيذي الأول لنادي "نادي سيار" Club Sierra، وهذا في الوقت الذي كان فيه النادي عبارة عن مجموعة تتكون من حوالي 2000 شخص من سكان كاليفورنيا الأثرياء المهتمين بالسفر على الأقدام والتصوير الفوتوغرافي وكذلك التنزه.

ومن ثم حول بروار المنظمة إلى منظمة تدير حملات خصيصا من أجل حماية البيئة والحفاظ على سلامتها، عبر ارتفع عدد الأعضاء المنخرطين في المنظمة في عهد بروار إلى 80.000 عضو عبر كافة أنحاء أمريكا وبأصول مالية قدرت آنذاك ب 3 ملايين دولار. تعود هذه الزيادة في عدد الأعضاء، وقيمة التمويل إلى تجديد وإبداع بروار وإستعماله للحملات الإعلانية غير التقليدية والتي بإمكانها أن تبين الانعكاسات والتأثيرات السلبية على الحيوانات والبيئة جراء الاستغلال الاقتصادي[1].

كان بروار معارضا للفكرة القائلة "بخلق سدين إضافيين" في الوادي الكبير للولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الشأن صد بقوة "نادي سيار" وكالات الحكومة ونشاطائها عن المضي قدما في إطار برامجها الخاصة بتأييد فكرة السدود، فردت الحكومة بدورها على ذلك بسحب إلغاء الضرائب على النادي بهدف التأثير على قاعدته المالية.

وبموجب القانون الأمريكي، يمكن للمنظمات التي تتمتع بوضعية الإعفاء من الضرارئب أن تكرس ولو جزءا محدودا من وقتها ومواردها للتأثير على سياسة الحكومة، وهو ما شجع بروار على مواصلة حملاته عن طريق مواجهة الطاقة النووية وكذلك المرافق والمراكز الكبيرة للطاقة. مما يعني أنه كان المعارض الأول للطاقة النووية الشيء المعروف الآن وسط الحكومات البيئية بمختلف نشاطاتها وليس فقط ضمن أجندة "أصدقاء الأرض العالمية".

[1] ماجد أحمد محمود،المنظمات غير الحكومية الدولية –دراسة نظرية –رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007،ص67.

في 1969 تنحى بروار عن إدارة" نادي سيار" بمبادرة ورغبة أعضاء هذا الأخير، بحكم أن بروار كان مثيرا ومولعا بالجدل بالإضافة إلى إساءته للمتبرعين المحتمل تدعيمهم للنادي(مثل أولئك التابعين لتوليد الطاقة النووية). كان لهذا الطرد من جهة، والحماسة المتواجدة في نفس بروار من جهة أخرى أن جعلاه يؤسس فورا وفي العام نفسه "أصدقاء الأرض " وفي النهاية وبسبب انفعالاته الزائدة أيضا في إطار عمله مع هذه المنظمة، آلت به الأمور إلى الخروج منها في 1984 حيث كانت هناك شكاوى حول فوضوية أسلوب عمله[1]. أسلوب عمله وتدخله يوما بعد يوم في عمليات المنظمة. وبذلك ما كان لبروار سوى أن يؤسس منظمة ثالثة " معهد جزيرة الأرض" حيث استمر بإدارة قضايا البيئة حتى وفاته.

جاءت "أصدقاء الأرض" إلى الوجود كنمط جديد للمنظمات البيئية غير الحكومية،العدائية وهي منظمة تتميز بحنكتها واقبالها غير المعهود على وسائل الإعلام، والنشاط السياسي، وكذلك تسليطها الضوء على الانتشار الواسع للجماعات عبر كافة ربوع العالم.

سطرت هذه المنظمة أهدافا سياسية طموحة منها حماية البيئة بكل ما يمكن أن تحمله العبارة من معنى، كما استطاعت المنظمة أن تصبح منظمة دولية مهتمة بالقضايا البيئية الكبرى. في الوقت الذي بدأت تزاول فيه المنظمة أعمالها بالولاية المتحدة الأمريكية، استطاعت أن تطور وفي وقت وجيز فروعا محلية منتشرة عبر جل أنحاء العالم، وبحلول شهر جانفي 1971 تبوأت "أصدقاء الأرض العالمية" مرتبة دولية، عندما انضم إليها مندوبون والقلق حول البيئة ممثلون من البلدان الأوروبية.

مكنت العولمة هذه المنظمة من البقاء في قائمة أسماء المنظمات غير الحكومية المعترف بها بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة (ECOSOC) وبذلك السماح ل"أصدقاء الأرض" بأن يكون لها "مراقبين" بالملتقيات التي تنظمها الأمم المتحدة (مع حق مراقبة الإجراءات لكن بدون التصويت ولا الحق بالتعبير وإبداء الرأي).

[1] رجب عبد الحميد، مرجع سابق، ص110

تعود الشعبية الكبيرة التي إكتسبتها منظمة إلى طبيعة الأسباب التي تأسست على إثرها، حيث كان هناك تخوف حقيقي بخصوص الوضع الذي كان عليه العالم، كما أن العديد من الناس كانوا قلقين بشأن الاتجاهات الرئيسة الموجودة بخصوص موضوع البيئة، تتمثل إحدى المؤشرات الدالة على هذه الشعبية الكبيرة، في يوم الأرض الأول والذي يوافق22 أفريل 1970، وهو اليوم الذي وجد فيه 20 مليون أمريكي مكان وسط المظاهرات والملتقيات. يتمثل المؤشر الآخر في أن القلق المتزايد حول البيئة كان سبب شهرة. بعض الكتب كـ "نادي حدود روما من أجل النمو" والذي نشر مع بداية 1972.

في السنة نفسها، نظمت الأمم المتحدة مؤتمر "ستوكهولم" حول البيئة الإنسانية، فكان بذلك بيترستون هو المسؤول المساعد لتنظيم المؤتمر لدى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان له كتاب حول المساعدة التي تمدها على الانتشار الواسع للجماعات عبر كافة ربوع العالم، وهي المساعدة التي تحوي المجلة اليومية والمجانية الصادرة أثناء المؤتمر، وهي تحت عنوان "إيكو"ECO وهي الأولى من بين العديد من طبعات هذه المنشورات الحيوية والخاصة. كانت " أصدقاء الأرض "حاضرة من بين ال 300 منظمة غير حكومية الأكثر نشاطا والحاضرة بدورها. وقد أدلت المنظمة بملاحظاتها وآرائها وسط حشود كبيرة من المنظمات غير الحكومية ذات البرامج والمجالات العديدة والمتنوعة[1].

المطلب الثالث: برامج عمل وحملات منظمة أصدقاء الأرض العالمية.

الفرع الأول: برامج عمل منظمة أصدقاء الأرض العالمية.

هناك أربعة برامج أساسية تشمل على:

أولا: برنامج المناخ والطاقة.

أزمة المناخ هو التحدي النهائي لعصرنا، واعتمادنا على الوقود الفسفوري يقود إلى ذلك. كما أن مصادر أخرى للطاقة تلوث الهواء والمياه، وتهدد صحتنا، لهذا السبب تعزز أصدقاء الأرض استخدام والحفاظ على الطاقة النظيفة –بما في ذلك قوة الرياح والطاقة الشمسية

[1] تم تصفح الموقع في يوم 29-09-2015 على الساعة 10:00 www.foe.org/projects/food-and-technology

والطاقة الحرارية الأرضية– و هذا ما يبرر، لماذا هي تقاتل ؟ لإنهاء اعتمادنا على مصادر الطاقة غير الصحية القذرة بما في ذلك الفحم والنفط والطاقة النووية والوقود الحيوي.

تسعى الحملات الحالية التي تشنها المنظمة من خلال مشروع الطاقة و المناخ لمنع استخ ا رج و استخدام النفط القذر (رمال القطران) و في هذا الإطار تندرج حرب المنظمة لوقف خط الأنابيب كيستون XL للتخلص التدريجي من استخدامنا للمفاعلات النووية الخطرة، ووضع حد للحوافز الإتحادية لإنتاج الايثانول من الذرة وأنواع الوقود الحيوي الأخرى التي ترفع أسعار المواد الغذائية في حين الإضرار بالبيئة[1]. و في هذا البرنامج تركز المنظمة في حملاتها على المحا ور الآتية:

- الدخول في مواجهة ضد الشركات، للحد من إرتفاع نسبة الكربون بما في ذلك زيت الوقود من رمال القطران، التي تمثل جزءا كبيرا ومتزايدا من الوقود المستخدم في السيا رات في الولايات المتحدة. فلاستخر ا ج النفط من رمال القطران، يجب على الشركات تدمير النظم الإيكولوجية الهشة للغابات، وبعد ذلك استخدام كثيف جدا للطاقة، لتطوير وصقل عملية تحويل هذا النفط إلى وقود يستخدم في وسائل النقل.
- حماية الجمهور من المفاعلات النووية الخطيرة من خلال هذه الحملة تعمل أصدقاء الأرض للحد من المخاطر التي يتعرض لها الناس والبيئة من خلال دعم الجهود الرامية لإغلاق المفاعلات النووية القائمة، ومحاربة مقترحات لتصميم وبناء مفاعلات جديدة واستخدام الأموال الاتحادية لضمان الاكتتاب في مثل هذه المبادرات.
- إنهاء سياسات الحكومة التي تشجع على الايثانول من الذرة وأنواع الوقود الحيوي الأخرى الضارة؛ إن استخدام معظم أنواع الوقود الحيوي، تسبب اليوم قدرا كبيرا من الضرر الذي يلحق بالبيئة. أصدقاء الأرض تعمل على إنهاء السياسات الاتحادية التي تشجع الوقود الحيوي التي تلوث الهواء والمياه لدينا وزعزعة استقرار مناخنا.
- العمل مع المجتمع الدولي للتوصل إلى اتفاقيات مناخ قوية وعادلة؛ تغير المناخ هو الأزمة العالمية التي يجب أن تحل من خلال التعاون الدولي، ولأن أصدقاء الأرض

[1] صالح محمد محمود بدر الدين، مرجع سابق، ص82.

تدرك ذلك جيدا، فهي تحتل الطليعة من خلال نشاطاتها للضغط لأجل إقناع الدول في مختلف أنحاء العالم لتوحيد الجهود و دعم العمل الجماعي من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة[1].

ثانيا: برنامج الغذاء والتكنولوجيا.

يهدف برنامج السيادة الغذائية إلى حظر الكائنات المعدلة وراثيا، ومنع الشركات من السيطرة على غذائنا. ويدافعون عن حق الشعب في اختيار النظم الغذائية الخاصة بها.

هناك أكثر من 860 مليون جائع في العالم. إن إنتاج الغذاء بالطرق التقليدية (كالمزارع الصغيرة التي تهدف إلى توفير الطعام للسكان المحليين) قد تم تدميرها، واستبدالها بالمزارع الشاسعة عبر الحدود الوطنية والتي أنشأتها الشركات التجارية العاملة في توسيع سيطرتها على نظامنا الزراعي، والتي تستخدم بصورة متزايدة المواد الكيميائية السامة والخطرة التقنيات لإنتاج غذائنا، وتهديد البيئة والصحة.

تسعى أصدقاء الأرض الدولية في حملاتها ضمن هذا البرنامج إلى:

- ضمان نظام غذائي عادل و دائم.
- دعم المزارعين الصغار في مقاومة الشركات التي تدمر أرزاقهم وتجلب الجوع والصراعات في مجتمعاتهم.
- تقوم بالمساعدة في بناء الجسور بين الناس وطعامهم، وبين أولئك الذي ينتجونها وأولئك الذي يستهلكون المواد الغذائية.
- الضغط على الحكومات إلى تبني إدارة آمنة وقائية من التكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك تكنولوجيا النانو والبيولوجيا التركيبية، والتي تظهر في المزيد من المنتجات الاستهلاكية مثل مستحضرات التجميل والمواد الغذائية واقيات الشمس[2].

[1] وسام نعمة إبراهيم السعيدي، مرجع سابق، ص 114.

[2] يسرى لعبس، البيئة والتنمية المستدامة قضايا وتحديات وحلول "دراسات وبحوث في الانتربولوجيا الايكولوجية "ج 1،الاسكندرية، البيطاس للنشر والتوزيع، 2006،ص 495

ثالثا: برنامج المحيطات والغابات.

غابات العالم في ورطة، الخصخصة، زيادة الصادرات، وتحرير التجارة الدولية. أدت إلى زيادة كبيرة في المزارع الكبيرة التي تخصص منتجاتها للصناعة وتصدير الأخشاب واللب. وهذا بدوره ساهم في زيادة الطلب على اللحوم، الأخشاب والمحاصيل مثل الصويا وزيت النخيل.

كل هذه الضغوط أدت إلى اختفاء نصف غابات العالم. نحن بحاجة إلى حماية الغابات التي توفر سبل العيش للمجتمعات المحلية ولكثير من الشعوب الأصلية. الغابات تخزن الكربون وتنظم مناخنا، وبالتالي تشكل عاملا حاسما في كفاحنا ضد تغير المناخ، كما أنها الموطن الطبيعي لكثير من الأحياء على الكرة الأرضية.

لهذا تشن الشبكة من خلال برنامج التنوع البيولوجي للغابات حملة لمكافحة قطع الأشجار غير المشروع وإزلة الغابات، والعمل مع المجتمعات المحلية والسكان المحليين لدعم حقوقهم في إدارة غاباتهم. أيضا يقومون بفضح ومعارضة الآثار السلبية لمزارع المحصول الواحد من المحاصيل مثل قصب السكر وفول الصويا وزيت النخيل لإنتاج الوقود الزراعي.

استطاعت أصدقاء الأرض وطنيا، إقليميا ودوليا الحد من التلوث الهوائي، والمائي، والنفطي من السفن السياحية وسفن البضائع وناقلات النفط والعبارات والزوارق الترفيهية وهي تعمل ضمن مفاوضات المناخ الدولي لضمان الحفاظ على سياسات فعالة لحماية الغابات و سكانها.

رابعا: برنامج إقتصاديات الأرض.

تهدف من خلال هذا البرنامج إلى خلق عالم أكثر إستدامة بيئيا وإجتماعيا، وذلك من خلال تحويل النظم المالية والإقتصادية، وهي تعمل للإعادة توجيه السياسات الضريبية والإنفاق العام لجعل الملوثين يدفعون تكاليف التلوث الذي تسببوا فيه، والى دفع عملية التحول إلى اقتصاد نظيف منخفض الكربون. وهي تدعو في الداخل و لخارج للسياسات التي تقلل من الأضرار البيئية والاجتماعية وتمول مستقبل أكثر إشراقا. ففي الولايات المتحدة تعمل على تعزيز الأنظمة التي تشجع الاستدامة في الأسواق المالية والسياسات التجارية، وتعمل أيضا مع

حلفائها في جميع أنحاء العالم لتغيير ممارسات الإقراض في المؤسسات المالية مثل البنك الدولي، وبنك التصدير والاستيراد الأميركي وبنوك وول ستريت، لتي تمول الأنشطة الملوثة والمجتمعات أذى في البلدان النامية[1].

إذا فأصدقاء الأرض تحارب من خلال هذا البرنامج النموذج الإقتصادي الحالي من خلال فضح ومقاومة سلطة الشركات العالمية والإستراتيجيات الأوروبية، في حين يشجع المبادرات التي تولد سبل العيش المستدامة.

تدافع الشبكة عن الحق في المياه النظيفة والآمنة، ويعملون مع المجتمعات المحلية لوضع حد للمآسي التي تحيط استخراج النفط والغاز والتعدين. كما يشجعون الأفكار والخيارات الإبداعية لنمط الحياة المستدامة من خلال تشجيع الناس على"عيش أكثر" وأخيرا فهم يحفزون المساواة بين الجنسيين والاحتفال بالتنوع الثقافي.

إن التجارة والاستثمار، وتمويل التنمية ولوبي الشركات، هي المحرك للنموذج الإقتصادي الحالي. هذا النموذج الذي يقوم على أساس الاعتقاد بأن الصادرات والنمو الإقتصادي سوف يجعل العالم مكانا أفضل. ومع ذلك وفي حين أن هذا النموذج مفيد جدا للشركات الكبيرة، فإنه يسيء إلى الناس الأكثر فقراً، وبالمقابل لا يقدم شيئا يذكر لحماية البيئة.

إن حملات أصدقاء الأرض الدولية ترمي إلى تغيير مسار الاقتصاد بطريقة ديناميكية وخلاقة وبناءة. وهي تشاطر الإلهام والتجارب الإيجابية، القديمة والجديدة، بشأن التنمية المستدامة والممارسات البيئية.

و تركز المنظمة في حملاتها على المحاور الآتية من خلال هذا البرنامج:

ميزانية الأرض: إعطاء الأولوية للشعب، وليس الملوثين.

تركز حملة ميزانية الأرض على تحسين الضرائب الإتحادية وسياسات الميزانية وتشمل المشاركة في إئتلاف المقص الأخضر الذي يسعى لوضع حد لهبات الملوثين.

التمويل الدولي: إصلاح المؤسسات المالية.

[1] سعيد سليم الجويلي، مرجع سابق، ص99.

تعمل للحد من النشاط الضار من قبل البنك الدولي، وبنك التصدير والإستيراد الأميركي وغيره من المؤسسات المالية الدولية. وهي أيضا تراقب تطور صندوق المناخ الأخضر، والذي سيوفر المالية العامة للدول النامية لمساعدتها على التكيف مع تغير المناخ.

تمويل المناخ: -حلول التمويل لتغير المناخ في البلدان النامية.

تعمل لضمان أن تكون أغنى البلدان الصناعية، التي لم تفعل أكثر لإحداث تغير في المناخ، القيام بنصيبها العادل من أجل حل المشكلة، في جزء منه عن طريق تقديم المساعدة المالية للبلدان النامية حتى يمكن أن تنمو اقتصاداتها مع مصادر الطاقة النظيفة وغير ذلك يمكن أن أكثر فعالية التعامل مع آثار تغير المناخ.

التجارة العادلة: وليس للتجارة الحرة:.

وتعمل لوقف اتفاق التجارة و الشراكة عبر المحيط الهادئ ، والتي يمكن أن تلغي القوانين التي تحمي البيئة.

الفرع الثاني: حملات نشاطات منظمة أصدقاء الأرض العالمية.

عرفت" أصدقاء الأرض 12 "حملة واسعة النطاق في أفريل 2002 من حيث مجالات اهتمامها وانشغالاتها. وقد انطوت هذه الحملات على ثلاث عناوين رئيسة؛ حيث تمحورت الحملات الستة الأولى حول "حماية الأرض"، فقد عهدت المنظمة بالنسبة لموضوع تغير المناخ إلى تخفيض كبير لإشعاعات غاز الدفيئة (غاز المستنبت الزجاجي) على المستوى العالمي، كما عهدت إلى استعمال الطاقات البديلة المضادة للتداعيات الخطيرة لظاهرة "الاحتباس الحراري".

ترى المنظمة أنه لا يمكن تفادي التغيرات الخطيرة المصاحبة للمناخ، ولا تحقيق نوعية حياة أفضل لشعوب الأرض، إلا عن طريق التوزيع العادل للموارد المحدودة للأرض والقائمة على الطاقة المتجددة وفعالية الطاقة وكفاءتها، وكذلك أشكال الاستهلاك الدائم[1].

[1] صالح محمد محمود بدر الدين، مرجع سابق، ص85.

أما بالنسبة للنباتات المعدلة جينيا، فتشكك" أصدقاء الأرض العالمية "بسلامتها تماما كما تتوقعه الشركات المنتجة لهذه النباتات المعدلة جينيا. تتساءل المنظمة في هذا الصدد عن جدوى استعمال كل من النباتات المستنبتة في حالة توفر بكثرة طرق أخرى فلاحيه لإنتاج مثل هذه النباتات، وكذلك تتساءل عنجدوى تكريس منطق الاعتماد بقوة على الشركات المجهزة لهذه النباتات المستنبتة.

بالنسبة لقضية الغابات، تلتزم المنظمة بحماية كل من الأنظمة الإيكولوجية المتبقية والخاصة بالغابة كما تتعهد بإعادة إصلاحها. تؤكد" أصدقاء الأرض العالمية "على أهمية – إذا كان مهملا– الدور المنوط بالغابة والمضطلع إلى الإبقاء على سلامة الكوكب، وذلك عن طريق الحفاظ على نظافة المياه، ومكافحة الإحتباس الحراري، وكذلك الإبقاء على التنوع البيولوجي الغني للأرض.

في محور تصحر الأرض، نشرت المنظمة الأخطار الناتجة عن تحول أو تقلص الأرض اليابسة الخصبة إلى صحراء قاحلة نتيجة إجهاد الأرض، والإستعمال المجحف لتربتها (مثل الزيادة المفرطة في إنتاج الكلأ ومرعى الماشية)، وكذلك الدور الذي يلعبه تغير المناخ في إضعاف نوعية الأرض المزروعة.

تنادي المنظمة في هذا الصدد، بالمقاربات المستدامة والعادلة لاستغلال الأرض، أما بشأن القارة القطبية الجنوبية، فقد كانت منظمة" أصدقاء الأرض" إحدى الأعضاء المؤسسين لحلف المحيط القطبي في 1978 ، الذي يتضمن 240 منظمة غير حكومية موزعة عبر 50 بلدا، كما يتمتع الحلف برتبة "مراقب" في المؤتمرات ما بين الحكومية بالقارة القطبية الجنوبية.

أخيرا، وفي إطار قضايا البحر، تهتم المنظمة بشكل خاص بتلوث البحر وتجنب الاستغلال المفرط للموارد البحرية؛ وهذا بحكم أنها عضو مراقب بالمنظمة البحرية الدولية بلندن[1].

تعتبر" أصدقاء الأرض "واحدة من بين المنظمات البيئية غير الحكومية الأولى التي اعترفت بحقيقة مفادها أن حماية الكوكب يتطلب حذرا واهتماما كبيرين للسيطرة على الشركات العابرة للقوميات، وهذا على خلاف المنظمة البيئية غير الحكومية "السلام الأخضر" غرين

[1] يسرى دعبس، مرجع سابق، ص496.

بيس، على سبيل المثال، والتي تتبع نهج الحوار في التعامل مع هذه الشركات. أما منظمة "أصدقاء الأرض العالمية "فلا تزال تحمل طبيعة عدائية إزاء هذه الشركات، كما أنها تصر على تحميلها المسؤولية المشتركة فيما يخص المساس بسلامة وأمن البيئة.

أخير، وفيما يتعلق بالتعدين، تدافع منظمة "أصدقاء الأرض" عن فكرة التخفيض الجذري في إنتاج المواد الأولية وكذلك تغيير أشكال وأنماط الاستهلاك عبر جل أنحاء العالم، فالتعدين والحفر يتسببان في خلق مجال وظروف ملائمة لظهور المشاكل الاجتماعية والبيئية[1].

حيث ترى المنظمة في إطار مجالات لهذه التجارة، البيئة، والتنمية المستدامة، بإمكانية تسخير التجارة كقوة إيجابية لتطوير المجتمعات السائرة في طريق النمو، وهو الأمر الذي يتطلب تحقيق المساواة بين البلدان والشعوب وكذلك الأجيال. بالإضافة إلى التقليص من استعمال واستهلاك الموارد، وأيضا زيادة التجارة وتنشيط عملياتها مع الجماعات المحلية والإقليمية وهذا بوجود ضمانات بموجب قوانين التجارة، وهي القوانين التي لا يمكنها المساس بحماية البيئة.كما يجب أيضا أن تكون هناك مشاركة عامة كبيرة في عملية صنع القرار[2].

في إطار حملة ديون قضايا البيئة تنادي المنظمة بالإعتراف بهذه الديون وتسديدها أيضا وهو الأمر الذي تختلف فيه المنظمة بعض الشيء مع الحملات ال 2000 التي نشطتها المنظمة الدولية غير الحكومية يوبيل (jubilee) لتسديد ديون البنوك الشمالية على حساب الدول النامية، تبين أصدقاء الأرض العالمية بأن الإنتاج وأشكال الإستهلاك هما المسئولان عن جعل إقتصاديات الشمالية سبب في تدهور حالة البيئة في جميع أنحاء العالم، كما تضيف المنظمة بأنه من غير العادل أن يقوم الأغنياء الذين يشكلون 20% من سكان العالم باستهلاك ما يقارب 80 %، من الثروات الطبيعية للأرض. فاستخراج البلدان الصناعية لهذه الثروات الطبيعية يتسبب بدوره في إحداث أضرر بيئية في دول الجنوب لهذا تريد "أصدقاء الأرض" من الحكومات الشمالية المعنية بهذا الاستنزاف للثروات الطبيعية بأن تعترف بأن بلدان الجنوب الفقيره هي بلدان مدانة لها بدين بيئي وأنه لا بد عليها أن تعيد

[1] رجب عبد الحميد، مرجع سابق، ص113.

[2] تم تصفح الموقع يوم 22-09-2015 على الساعة 20:34 www.amarfa.org/index.php

تسديد هذا الدين البيئي لهذه البلدان. وبشكل خاص، بات من الضروري تجديد تلك المناطق المتضررة في البلدان الجنوبية جراء إستخراج المواد الطبيعية وكذلك تصدير محصول زراعي واحد. ولهذا السبب، يمكن للجماعات الوطنية والمحلية استعادة وتكريس قدراتها من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي، كما يستوجب أيضا العودة إلى الإرث الثقافي والطبيعي ونزع كل أنواع أسلحة الدمار الشامل على وجه الأرض وكذلك المواد السامة التي تهدد حياة كوكب الأرض حسب ما تصبو إليه المنظمة.

أخيرا، فقد بادرت" أصدقاء الأرض العالمية "بإصدار وثيقة " راديكالية شاملة " للمشاركة في القمة العالمية حول التنمية المستدامة في سبتمبر 2002 [1].

يمكننا أن نستنتج ثلاث ملاحظات حول حملات ونشاطات" أصدقاء الأرض":

أولا؛ نلاحظ من خلال هذه الحملات تأثير هذه القضايا على نشاطاتها، لكن إلى أي مدى تؤثر بالفعل مثل هذه القضايا على حملات ونشاطات المنظمة؟ وبتعبير آخر، تحتوي الحملات التي تنشطها المنظمة على العديد من النقاط الطموحة، لكنها ليست بالنقاط الواضحة،حيث يمكننا أن نتساءل في إطار كل واحدة منها :كيف يمكن لنشاط" أصدقاء الأرض "أن يكون فعالا على أرض الواقع؟.

فالقارة القطبية الجنوبية على سبيل المثال، لا تشهد سوى إنجازات قليلة جدا، وهذا راجع إلى قلة المبادرات الخاصة بتحسين الوضع البيئي هناك. صحيح أن عمليات وأشغال التعدين توقفت هناك، إلا أن استغلال الموارد الحية لا يزال قائما بهذه المنطقة. في هذه الأثناء، لم تكن وسائل الإعلام وكذلك الحكومات لتكترث بالوضع الذي تعيشه هذه البقعة من الأرض، كما أنها لم تكن قلقة كثي ا ر حيال ذلك في هذه القارة.

ثانيا؛ تنص القائمة على البناء التحتي حتى ولو كانت الإنجازات بهذه المنطقة انجازات قليلة، وبذلك أهم ما في الأمر هو متى تحتاج هذه المنطقة لهذه الانجازات على الصعيد البيئي. وبأخذ القارة القطبية الجنوبية كمثال، فيمكن عندها زيادة اهتمام الحكومة ووسائل الإعلام بهذه المنطقة إذا بقيت درجة حرارة الإحتباس الحراري العالمي مستقرة على خط الارتفاع مما يتسبب

[1] وسام نعمة إبراهيم السيعدي،مرجع سابق، ص122.

لا محال في ذوبان طبقة الجليد. عندها فقط ستعلم وسائل الإعلام والأفراد المعنيين بالوضع البيئي هناك بفشل مهامهم، لأن" أصدقاء الأرض "ستكون قد ثبتت خطاها على القضية بإبقائها في قائمة حملاتها ونشاطاتها البيئية، مما يستدعي بالضرورة الاهتمام بتداعياتها والنظر فيها من قبل الهيئات والأطراف المعنية.

ثالثا وأخيرا؛ ربما يعود التطور الكبير الذي تشهده منظمة "أصدقاء الأرض العالمية " إلى كون كل حملة من حملاتها تضم تقريبا أناس مختلفين لكنهم على اتصال دائم بها عبر شبكات الانترنت في كل بلد من بلدان العالم .ف"أصدقاء الأرض " ليست منظمة مركزية بأمانة دولية ذات نطاق واسع بكل ما تحمله العبارة من معنى، وإنما هي بالأحرى منظمة تعتمد على زملائها المتواجدين بقطاعاتهم الوطنية[1].

[1] يسرى دعبس، مرجع سابق، ص390.

المبحث الثاني: دور منظمة أصدقاء الأرض العالمية في تحريك القضايا البيئية ومكافحة أعمال القرصنة البيولوجية.

يسعى هذا المبحث لإبراز دور FoEI وذلك من خلال تناولنا موضوعين يعدان من أهم المواضيع التي تهتم بها المنظمة وهما: القضايا البيئية ومكافحة القرصنة البيولوجية وذلك على النحو الآتي:

أولا: دور FoEI في تحريك القضايا البيئية.

وفي هذه النقطة سوف نبين مدى أهمية مجهودات FoEI في مجال البيئة وقضاياها، فللمنظمة أسلوب يختلف عن أساليب غيرها من المنظمات الناشطة في المجال نفسه على غرار السلام الأخضر، وهو ما ضمن لها النجاح والتفوق طوال مدة 42 سنة من نشأتها.

ثانيا: دور FoEI في مكافحة القرصنة البيولوجية.

يعالج هذا المطلب قضية مكافحة أعمال القرصنة البيولوجية لشركة مونسانتو وغيرها من الشركات في مجال التكنولوجيا الحيوية لمحاصيل المعدلة وارثيا من قبل حركات المجتمع المدني ممثلة بمنظمة أصدقاء الأرض العالمية. حيث يظهر رفض صغار المزارعين، الحركات الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم النموذج الزراعي- الصناعي- الذي تمثله شركة مونسانتو. وتقف منظمة أصدقاء الأرض العالمية موقف المعارض الشديد لهذه الشركات والتي تروج لمنتوجاتها المعدلة وراثيا دون أي اعتبار للتكاليف الإ جتماعية والبيئية ترتبط بها.

المطلب الأول: دور منظمة أصدقاء الأرض العالمية في تحريك القضايا البيئية.

أولا؛ لقد بدأ النشاط البيئي يتطور منذ 1972 و بالرغم من أن التهديدات والتحديات التي تواجه البيئة تبقى تهديدات وتحديات واضحة، إلا أن ما يجب أن يتخذ كإجراءات حيالها لا يزال يكتنفه الغموض سنحاول في هذا الصدد، تفحص دور "أصدقاء الأرض العالمية" في تفعيل النشاط البيئي.

إن القضايا البيئية هي قضايا تعاقبية ودورية، وبعض NGOs تطوي أوارق إعتمادها أثناء تقلص دوارتها، لكن الأمر يختلف تماما بالنسبة ل أصدقاء الأرض"؛ فقد استمرت المنظمة لأزيد من أربعة عقود في حين انهارت العديد من المنظمات البيئية غير الحكومية، حيث ساهمت الثقافة التنظيمية للمنظمة وكذلك طاقتها الفتية وعروضها وتظاهراتها المتجددة في مساعدتها على جذب انتباه مؤيديها؛ بل والحفاظ عليهم. حتى في الأوقات التي يتحول فيها الرأي العام إلى قضايا أخرى (مثل الحاجة إلى مكافحة الكساد لاقتصادي)[1].

تتحرك كل القضايا السياسية في حلقات دورية، وهناك أوقات تظهر فيها القضايا البيئية "طلعة خاصة" في وسائل الإعلام. يشير تعبير "طلعة خاصة" إلى معنى الإلحاح والإحساس بضرورة الشيء والمرتبطة بفعل شيء ما بخصوص مسألة أو قضية معينة، فعلى سبيل المثال، استخدم العالم السياسي الأمريكي" (M. J. Peterson)م. ج. بيترسون" هذا التعبير للدلالة على زيادة ونقص الاهتمام العام بالقضايا البيئية، خاصة بالقارة القطبية الجنوبية (المسألة التي ضمنت في إطارها "أصدقاء الأرض" للعديد من المنظمات رتبة" مراقب " بالمؤتمرات الحكومية) فالقضايا البيئية معروفة سواء بظهورها وتصدرها الأجندات السياسية العامة للحكومات وقائمة اهتمام وسائل الإعلام وتطلعات الرأي العام أو بابتعادها عن دائرة كل هذه الاهتمامات[2].

تعتبر القارة القطبية الجنوبية مثالا جيدا في هذا الإطار، حيث طغت إلى السطح كقضية رئيسة في الثمنينات لتتراجع وتضمحل كقضية تثير اهتمام الرأي العام والسياسة والإعلاميين في 2002 ، لكن وكما يبدو أن منظمة "أصدقاء الأرض" تعتبر منظمة قوية الآن كما تشير إليه أعداد العالمية وكذلك التمويلات التي تستفيد منها، فهي منظمة قادرة على تصميم حملاتها بما يتلاءم والقضايا التي بإمكانها أن تظهر كقضايا جديدة (أو حتى بما يساعد على خلق مثل هذه القضايا الجديدة).

[1] مصطفى سلامة حسين، مدوس فلاح الراشيدي، القانون الدولي للبيئة، دراسة للقواعد العامةوأهم الاتفاقيات الدولية والاقليمية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بالبيئة، لجنة التعريف والتعريب والنشر بالقاهرة، 2007،ص 156

[2] إبراهيم السيد أحمد،،مرجع سابق، ص43

إن الوجود المستمر للمنظمة هو العطاء الكبير الذي مكنها من تبني أجندات مختلفة لحملاتها، فالشركات التسويق المحترفة تنصح المنظمات بالتركيز –فقط –على مواضيع قليلة لكنها رئيسة. إلا أن "أصدقاء الأرض" وبإختيارها مقاربة أساسية جد واسعة، لا تزال بذلك قادرة على الحفاظ على بقائها ؛ حيث أنها لم تنقسم ولم تتشتت جراء خلافات قد تحصل بين الأعضاء حول ما يجب أن يقوموا بتغطيته، كما أنها لم تختف لأنها قامت بنشر نفسها بشكل جد حساس، محاولة بذلك تغطية الكثير من القضايا[1].

ثانيا؛ استطاعت المنظمة أن توسع من الانتشار الجغرافي لعضويتها، فهي كما هو واضح، ليست منظمة أمريكية، وهذا بحكم أنها تنتهج بالفعل أسلوبا عالميا متعدد الثقافات. فعلى عكس ذلك، بقي "نادي سيار" منظمة غير حكومية أمريكية تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى اعضاء الولايات المتحدة الأمريكية كما أنها تقوم في أغلب الأحيان على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

من دون شك، لا توجد هناك مشاكل تذكر مع هذه التشكيلة للهوية الوطنية ،لكن صورة "أصدقاء الأرض" تظهر بأنها قادرة على الإبقاء على النظرة الأصلية لمؤسسها بروار المتعلقة بأهداف نشأتها وتطلعاتها المستقبلية.

إلى جانب توفرها على أقسام وقطاعات وطنية بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، هيأت المنظمة بعض الأقسام الوطنية في البلادان النامية، وكذلك في أوروبا الشرقية، كما توجد هناك شبكة تابعة ل"أصدقاء الأرض العالمية" تدعى "أصدقاء الأرض الشرق الأوسط" ،"FoEME" وهي شبكة تنشط في إطار مشاريع تتضمن أنظمة إيكولوجية عابرة للحدود مثل المشاريع الخاصة بحوض البحر الميت، خليج العقبة وكذلك شرقي البحر الأبيض المتوسط، وبذلك أظهرت "أصدقاء الأرض العالمية" بأنه يمكن إيجاد موطن ضمن تشكيلة تتضمن العديد من الثقافات السياسية .

تجدر الإشارة هنا إلى نقطة هامة تتعلق بسرعة حسم "أصدقاء الأرض العالمية" لنتائج الحرب الباردة (1990–1991) لصالحها، حيث نظمت "أصدقاء الأرض الأوروبية"

[1] سعيد سالم الجويلي، مرجع سابق، ص 54.

شبكة "حملة أوروبا المستدامة والتي ضمت 30 بلد عبر كافة أنحاء أوروبا، إيرلندا إلى روسيا وجورجيا ومن الدول الاسكندنافية الى مالطا، وهذا في إطار إجراء بحوث وتنظيم حملات من أجل تحسين الإنتاج المستمر وكذلك طرق الاستهلاك. تقيم حسب شبكة "حملة أوروبا المستدامة" التي بدأت أشغالها في 1992 المعنى الذي تصبو إليه التنمية المستدامة حسب الشروط العالمية وكيف يمكن لذلك أن يتحقق على أرض الواقع[1].

تقوم الشبكة على مبادئ رئيسية، وهي المبادئ التي تبين بدورها تعريفا واسعا للبيئة" وتتمثل هذه المبادئ في الحاجة إلى:

1. تقدم ملموس وقابل للقياس نحو الإنتاج والاستهلاك الدائمين وبذلك القدرة على التحكم في الأرض.
2. إحداث التوازن بين فرص التنمية وسط جميع البلدان بما في ذلك تحقيق المساواة في توزيع ثروات الأرض.
3. تحقيق النوعية الكاملة للحياة بدلا من السعي وراء المادية كقوة موجهة في السياسة والقيم العامة.تصر الشبكة على نقل نتائج الحملة إلى المجتمعات المستهلكة الأخرى كمجتمعات الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.
4. كما نلاحظ هنا وجود قيمة مضافة تعود بالفائدة على العديد من المنظمات غير الحكومية في البلدان المتطورة (وأيضا البلدان النامية مع مرور الوقت) وهذا عبر استفادة هذه البلدان من هذه الفوائد مباشرة بعد تلقيها عبرالانترنيت والبؤيد الالكتروني.حسنت هذه التقنيات الجديدة من القدرة الاتصالية عبر الحدود للمنظمة وبشكل سريع، خاصة فيما يتعلق بالاشتراك في المعلومات وكذلك الاستعداد للحملات المنسقة بالتعاون مع جميع الأطراف المشاركة[2].

ثالثا؛ دافعت منظمة "أصدقاء الأرض" على نظرتها بخصوص العضوية النشطة على نطاق واسع، حيث لا يوجد هناك ناشط أو عضو واحد رئيس وأساسي لدى المنظمة،

[1] مصطفى سلامة حسين، ومدوس فلاح الراشيدي، مرجع سابق، ص157.

[2] يسرى دعبس، مرجع سابق، ص301.

فكل الأعضاء معنيون بما أوتوا من استطاعة بالمساهمة في العمل.تعتمد بعض المنظمات البيئية غير الحكومية على الهبات والتبرعات، في حين تتوفر منظمات أخرى على الكثير من الوقت دون المال اللازم لاستكمال أعمالها في إطار حملاتها، ومع ذلك يظر إليها على أنها منظمات متطوعة.أما بالنسبة ل"أصدقاء الأرض"، فإن مرونتها وقدرة تكيفها مع المستجدات الطارئة على الساحة البيئية، كفيلة بتمكين أعضائها من فعل ما هم قادرون على فعله هو الأمر ذاته بالنسبة لحملاتها التي تتميز بطبيعتها المرنة وخفة نشاطها، فالمنظمة تعرف جيدا كيف تستميل وسائل الإعلام حتى تقوم هذه الأخيرة بتغطية أعمالها ونشاطاتها البيئية. يلاحظ بيتر شتتPeter Stoett في هذا الصدد، وفي إطار دارسته للسياسة الدولية المتعلقة بصيد الحيتان، بأن قدرة "أصدقاء الأرض العالمية" على جذب انتباه وسائل الإعلام لتغطية أخبار أشغالها وحملاتها، هي قدرة فعالة ومؤثرة بالفعل، مهما كانت الأسباب الدافعة ورائها[1].

رابعا؛ تنشط "أصدقاء الأرض العالمية" بشكل جيد على مستوى مواضيع حملاتها العالمية ،الوطنية والمحلية كما أنها قادر بالفعل على التوظيف الجيد للافكار عالميا، والتحرك الجيد للحمالات محليا. في هذا الإطار، انتقد بشكل لاذع الناشط البيئي الأمريكي" بروس ريتش Bruce Rich " لبنك العالمي لإستغلاله الغابات الإ ستوائية،وقد عرفت منظمة "أصدقاء الأرض" لدى الماليزين على أنها مؤيد جيد لشعوب " البينان" وكونها ناقدا لاذعا لمشاريع البنك الخاصة بالتنمية في سارواكية.

أخير، تبنت "أصدقاء الأرض العالمية" تعريفا جد واسع للحقائق التي تتواجد عليها قضايا " البيئة"، وكذلك نتيجة لاشتارك "أصدقاء الأرض العالمية" في تشكيلة متنوعة من الحملات.

إن شعوب الشمال تناشد بأنه "لا وجود للإنسانية بدون طبيعة"، بينما ينادي شعوب الجنوب: "لا طبيعة بدون عدالة اجتماعية" أما "أصدقاء الأ رض العالمية" تسعى لمزج

[1] رجب عبد الحميد، مرجع سابق، ص115.

كلا الشعاريين؛ فهي على إطلاع جيد بمنظورات الجنوب،بحكم تواجد بعض من أقسامها بالجنوب ،وهذا على خلاف إطلاعها الجيد بمنظورات الشمال[1].

المطلب الثاني: دور منظمة أصدقاء الأرض في مكافحة أعمال القرصنة البيولوجية.

تعتبر شركة مونسانتو Monsanto المصدر الرئيسي للمحاصيل المعدلة وراثيا، ويقع مقرها بولاية ميسوري بالولايات المتحدة الأمريكية، وأكثر400 من 66 دولة. كما أنها ولدت صافي مبيعات بلغ أكثر من الولايات المتحدة بـ 11.8 دولار في عام 2011 وقد تأسست في عام 1901 كشركة تصنيع المواد الكميائية، وتطورت لتبدأ في أنتاج المواد الكميائية للزراعة بما فيها DDT (مبيد حشرات) السامة،و هرمونات النموا البقري.

ما بين‌عامي 1980–1990 ركزت شركة مونسانتو على عمليات التعديل الوراثي. وقد دمجت هذا التحول لتصبح مختصة في تجارة المحاصيل المعدلة وراثيا في منتصف التسعنات .كما هيمنت على تجارة البدور بحيث تعتبر أكبر شركة في العالم موردة لبذور، وتوفير التكنولوجيا لـ 90% من المحاصيل المعدلة وارثيا. وتسيطر على 27% من سوق البدور التجارية.

تعتبر شركة مونسانتو وغيرها من شركات قطاع الأعمال الزراعية، أن المحاصيل المعدلة وراثيا هي الحل لمشكلة الجوع، تخزين الكربون، وحتى وإن تأثيرات تغير المناخ بما في ذلك الجفاف والفيضنات حتى وإن فشلت االتجارب مرار وتكرار[2]. رغم ذلك، أظهرت التحليلات أنه لا يوجد دليل على أن المحاصيل المعدلة وراثيا تنتج أكبر من المحاصيل التقليدية، كما لا توجد فعليا محاصيل زراعية تساعد على إيقاف الفيضنات أو الجفاف ولايحدث تخزين لمزيد من الكربون بفعل انخفاض الحرث أو التقنيات الجديدة. فما حدث، هو تشديد قبضة الشركات على الزراعة مما يجعلنا في طريق تجويع مليار شخص في العالم.

[1] إبراهيم السيد أحمد، مرجع سابق، ص133.

[2] صالح محمد محمود بدر الدين، مرجع سابق، ص90 .

بداية انخفاض المناطق تحت تأثير التعديل الوراثي،كان نتيجة سنوات من المواجهة بين منظمات المجتمع المدني، بريادة منظمة أصدقاء الأرض العالمية، مدعومة باستجابة الخبراء والحكومات على نطاق واسع تشكل هذه الاعتراضات صخبا من طرف الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، تأثيرا عميقا على صانعي السياسات المعنيين بتنظيم قطاعي التغذية والفلاحة، بشأن المحاصيل المعدلة وراثيا والمبيدات الحشرية وذلك نتيجة إنشغالهم بالعوامل المؤدية إلى الخطر الصحي والبيئي الذي تهدده الشركات الضالعة في نشاط التعديل الوراثي. حيث حضرت ستة دول أوروبية (فرنسا ،ألمانيا، النمسا،اليونان، المجر ولوكسمبورغ) نشاط شركة مونسانتو الرائدة في الزراعة التجارية، وخاصة في محاصيل الذرة المعدلة وارثيا، تبعتها في ذلك بلغاريا في عام 2010 فرضها للخطر الشامل على جميع الكائنات المعدلة جينيا.

موجة الرفض العام للكائنات المعدلة وراثيا اجتاحت جميع أنحاء أوروبا، حيث نشرت المفوضية الاوروبية في أكتوبر 2010 " اليورو باروميتر"Eurobarometer الحديث، وأظهر أن61% من مواطني أوروبا معارضون لنشاط هذه الشركات وسلمت في ديسمبر 2010 وثيقة موقعة من طرف مليون مواطن إلى المفوضية لأوروبية تدعو فيها إلى وقف الكائنات المعدلة وارثيا، وإنشاء هيئة مستقلة، علمية وأخلاقية لاختبار وتنظيم المواد المعدلة وارثيا[1].

ساهمت منظمة أصدقاء الأرض العالمية بشكل كبير في ترقية الوعي بخطورة شركة مونسانتو وغيرها في التأثير على الصحة البشرية ،وعملت بشكل دائم على فضح اعمالها من خلال تقاريرها الدائمة،في تقريرها في سنة2010 ،أبرزت المنظمة أن شركة مونسانتو عملت بإستمرار على إضعاف القوانين الاوربية لحماية المستهلكين، البيئة والمزارعين، وذلك على الرغم من الرفض الشعبي الكاسح لنشطاتها في أوروبا. خاصة وأن صناعة التكنولوجيا الحيوية لشركة مونسانتو كان لها تأثير غير مقبول على أجزاء كثيرة من السياسات البحث والزراعة في أوروبا.

[1] يسرى دعبس، مرجع سابق، ص310.

على الرغم من جهود الشركة لتوسيع نشاطها، فقد كشفت تقارير منظمة أصدقاء الأرض العالمية على العديد من الأمور من بينها:

لم تكن هناك أي محاصيل جديدة معدلة وراثيا والمعتمدة للزراعة في الاتحاد الاروبي مند عام 1998 ،وعلى الرغم من30 عام من البحث والاموال العامة لم تسلم الشركة سوى منتوجين :مبيدات الأعشاب ومقاومة الحشرات.

لا يزال النمو التجاري لشركة في أي مقياس مهم محدودا –فقط– على إسبانيا، وقد تم تخفيض عدد المحاصيل المعدلة وارثيا والمسموح بها إلى محصول واحد.

ارتفاع عدد البلدان التي تحظر المنتجات المعدلة وارثيا على مدى السنوات الأخيرة، تعلن عدد من المناطق في أوروبا على أنها حرة تماما من أي منتجات معدلة بحيث وصلت إلى 165، مع 4500 منطقة صغيرة تعلن –أيضا– نفسها خالية من المنتجات المعدلة وارثيا وصوت السويسريون في نوفمبر في استفتاء على حظر المنتجات المعدلة لمدة خمس سنوات.

لا يزال الأوروبيون يرفضون الأغذية المعدلة وارثيا،فنتائج الانتخابات الأوروبية تبين أن70% المواطنيين لا يريدون تناول الأطعمة المعدلة،كما حظر جميع مصنعي المواد الغذائية الرئيسية وتجار التجزئة استخدام المنتجات المعدلة وارثيا في منتجاتها، وبخاصة فول الصويا المعدلة وارثيا من شركة مونسانتو.

لقد فشلت المحاصيل المعدلة وارثيا في مكافحة الجوع والفقر. تتجه معظم المحاصيل المعدلة وارثيا كعلف للحيوانات. ولم تدخل شيئا لمعالجة الجوع والفقر وقد نمت ال المحاصيل المعدلة وارثيا. في البلدان النامية وأحيانا على حساب الإنتاج المحلي للأغدية. وشهدت بلدان نامية أخرى، مثل أندونيسيا والهند ،مشاكل كبيرة مع شركة مونسانتو، مما ترك الكثير من المزارعين مثقلين بالديون مع ذلك تواصل شركة مونسانتو تقديم المبدرات العدوانية في أمريكا الجنوبية لزيادة أرباحها[1].

[1] تم تصفح الموقع يوم 25-09-2015 على الساعة 21:45 www.handoucheriad.yolasite.com

المطلب الثا لث: رهانات منظمةأصدقاء الأرض على قمة ريو+20.

تعمل الحكومة العالمية على حل المشاكل البيئية الحالية التي تشمل تفاعلات معقدة بين سلسلة من الفواعل عبر الوطنية بما فيها هيئات الأمم المتحدة،المؤسسات الاقتصادية الدولية(البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) الحكومات والشركات من قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية تمثلها بشكل واسع منظمة أصدقاء الأرض العالمية ومنظمة السلام الأخضر. ومع ذلك فإن ميزان القوى يميل لصالح سلطة الشركات، كجزء من العدالة ولا استدامة النظام الاقتصادي العالمي الذي يعتمد على الوقود الأحفوري المضر بالمناخ واستنزاف المواد الطبيعية[1].

تنظر العديد من المنظمات غير الحكومية بريادة منظمة "أصدقاء الأرض العالمية " أن تكون قمة ريو+20 المزمع عقدها في 22 جوان 2012 فرصة تاريخية للمنظمة بهيكلة عميقة على الاقتصاد العالمي بما في ذلك إنتاج المواد الغذائية والصناعية. وهي القمة التي انتظرها الكثير منذ قمة الأرض في ريو عام1992 والتي أطلقت اتفاقين دوليتين: اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الاطراية، والتي بشأن تغير المناخ. فبعد انقضاء عشرين عاما على قمة الأرض في البرازيل، ستجتمع دول العالم من جديد ما بين 20 و22 يونيو في مدينة" ريو دي جانيرو"، أين يهدف المؤتمر إلى اتخاذ إجراءات عملية متفق عليها بخصوص كيفية إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي مع الحفاظ على البيئة.

تعمل منظمة أصدقاء الأرض العالمية بضغط على الحكومية لتجعل مجال الأغذية والزراعة في قائمة أجندة ريو+ 20 ، حيث تتطلع منظمة أصدقاء الأرض مع المنظمة الدولية منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لتصميم خارطة الطريق نحو "تخضير الاقتصاد بالزراعة " والتي من المرجح أن ، Agriculture تحتوي على العديد من العناصر القائمة على أليات السوق من "الزراعة الذكية" . بشكل عام تحاول منظمة أصدقاء الأرض العالمية أن تدخل مفهوم الاقتصاد الأخضر، في الفترة التي تسبق القمة،وذلك لإخطار الدول بالتهديدات التي تشكلها الشركات القائمة على إنتاج المواد المعدلة وارثيا على صحة

[1] يسرى دعبس، مرجع سابق، ص360.

البشر. كان لتقرير منظمة أصدقاء الأرض تأثير على حكومات الدولة، وحتى على الأمم المتحدة؛ حيث أصدر برنامجها للبيئة تقرير مؤثر بعنوان "نحو اقتصاد أخضر"، والذي يسلط الضوء على المقربات التي تتخذها الحكومات والشركات على الطريق المؤدي إلى ريو+20 والذي يدعو إلى استخدام الأليات القائمة على السوق وتداول السلع الجديدة مثل تعويضات التنوع البيولوجي والكربون، بما في ذلك القطاع الزراعي.ولكن خلق أسواق جديدة، يجلب المخاطر وخصخصة الموارد الطبيعية من قبل المصالح الاقتصادية. حيث يدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة الزراعة خضراء بالشراكة مع الأعمال التجارية " الزراعة الرائدة" الشركات إلى لعب دور رئيسي في دعم التحول إلى الزراعة الخضراء. وتظهر تحليلات منظمة الأمم المتحدة أن صانعي السياسات الوطنية والدولية تهدف إلى الاعتماد على الأسواق والشركات والتمويل من القطاع الخاص لخلق سلع جديدة يتم شراؤها وبيعها.

تبقى منظمة أصدقاء الأرض وغيرها من هيئات المجتمع المدني يشككون في كفاءة توجهات الأمم المتحدة الداعمة لسوق في تعزيز الاستدامة، لأن الأسواق من غير الممكن أبدا أن تضمن أفضل النتائج الاجتماعية والبيئية، فالمؤسسات القوية فقط، بما في ذلك المنظمات والقوانين، قادرة على تحقيق هذه الغاية. فالأزمات الجاهزية الشاملة في الغداء والوقود والتمويل، التي بلغت ذروتها في عام 2000 التي لاتزال مستمرة في العديد من الدول تضرب بجدورها النمودج الاقتصادي الذي لم يحتسب قيمة الطبيعية المجموعة المرتبطة بها من الخدمات الداعمة للحياة.

وكما يظهر التقؤير الصادر بعنوان "نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، فإن اقتصاد السوق وفقا لشكله الحالي كان السبب في سوء توزيع أرس المال على نطاق غير مسبوق. يبقى السؤال المطروح بالنسبة لمنظمة المجتمع المدني هو: ما إذا كان النقاش حول مفهوم الاقتصاد الأخضر في قمة التنمية المستدامة في تجمع في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل سيؤدي إلى إجاراءت عملية؟ لأن المفوضات التمهيدية لقمة ريو +20 أظهرت بأن مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يعني نفس الشيء بالنسبة للمجتمع، وكشفت أن لكل طرف تصوراته الخاصة حول المسألة، فعلى سبيل المثال، ترى الرابطة السويسرية لأرباب العمل ان جمع بين العوامل الإقتصادية

ووالبيئة والإجتماعية يوجدُ أرضية لاقتصاد أخضر. وبفضله يمكن لإقتصاد أن يستمر في النمو بأضرار أقل للبيئة، وباستهلاك أقل للموارد الطبيعية. ومع أن هذا التعريف قد يبدو مغريا، إلا أن تطبيقه على أ رض الواقع يظل محل تساؤل[1]. تأتي منظمة أصدقاء الأرض في مقدمة هيئات المجتمع المدني التي تكن ا المخاوف والقلق إزاء تأثير الجماعات الضاغطة من القطاع الخاصعلى الأمم المتحدة . حيث قالت المنظمة في بيان لها: " نحن نرى أن سياسات الأمم المتحدة لا تخدم المصلحة العامة، وإنما تدعم المصالح التجارية للشركات أو قطاعات الأعمال. لقد سيطر قطاع الشركات التجارية تماما على الأمم المتحدة".

كانت منظمة أصدقاء الأرض قد أصدرت عريضة وصفت بأنها "بيان المجتمع المدني لإستعادة الأمم المتحدة من قبضة الشركات التجارية". وحصلت العريضة على دعم كبير في صورة مئات من توقيعات الناشطين من إسبانيا إلى كندا. إن ما يزيد خوف منظمة "أصدقاء الأرض العالمية"أن إخفاقات السوق العميقة والمنتشرة في مجالات مثل الانبعاثات الكربونية، والتنوع البيولوجي، وخدمات النظم البيئية–تؤدي إلى تسارع المخاطر البيئية وندرة النظم البيئية، وتقويض رفاهة البشر والعدالة الاجتماعية. ولهذا السبب فإن ارتباط بالحكم ومؤسساته في قمة ريو 20+ لايقل اهمية عن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر فالأسواق منشآت بشرية تحتاج إلى القواعد والمؤسسات ليس لتوجيهها، بل وأيضا لتعيين حدودها كما تشير المنظمة إلى المخاطر التي قد تتعرض لها الدول النامية والبلدان الصاعدة اقتصاديا، من حيث سعي دول الشمال إلى اعتماد مقاييس بيئية أكثر ارتفاعا لا هدف من ورائها إلى حماية أسواقها .ومن جانبها تعرب البلدان الأكثر تصنيعا أيضا عن شكوكها وعن بعض التحفظات بهذا الخصوص. فدول الشمال ترى أنها مهددة أكثر فأكثر من جانب تكنولوجيات مراعية للبيئة تنتج بتكلفة منخفضة من طرف بلدان صاعدة مثل الصين[2].

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه منظمة أصدقاء الأرض العالمية.

[1] مصطفى سلامة حسين، مدوس فلاح الراشدي مرجع سابق، مرجع سابق، ص ص 158 159.

[2] صالح محمد محمود بدر الدين، مرجع سابق، ص93.

إحدى المسائل التي نظر فيها إجمالا وبصورة عملية فيما يتعلق بمسؤولية منظمة أصدقاء الأرض تتعلق بنسب السلوك غير المشروع إلى المنظمة أو إلى دولة أخرى، ويمكن في حالات معينة أن تنسب إلى إحدى الدول الأعضاء فيها على السواء. إذ جاء في المادة السابعة من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول (لا تستبعد أية دولة من المسائل المتعلقة بمسؤولية دولة عن تصرفها، أي عن التصرف المنسوب إليها بموجب الفصل الثاني من الباب الأول، ما لم يكن تصرفا صادرا عن جهاز تابع لمنظمة أصدقاء الأرض).

غير أن المقطع المذكور من التعليق لا يعني ضمنا أن التصرف الذي يقوم به جهاز حكومي تابع لمنظمة عضو سينسب بالضرورة إلى الدولة باعتبارها عضوا، ويذكر استثناء في التعليق) إذا أعارت دولة ما المنظمة موظفين بحث يتصرفوا بصفتهم أجهزة أو موظفين تابعين للمنظمة، فان سلوكهم ينسب إلى المنظمة (لا إلى الدولة المُعيرة ويخرج بذلك عن نطاق المواد) [1].

أما من حيث التحديات التي تواجهها هذه المنظمة في سياق عملها فهي كثيرة منها ما يرتبط بالجانب المالي كباقي ال NGOs ، ومنها ما يرتبط بالجانب المؤسساتي والتنظيمي، وفيما يلي تفصيل لأهم هذه العناصر:

المطلب الأول: إشكاليات التمويل الدولي منظمة أصدقاء الأرض.

تعد الصعوبات المادية من أهم الصعوبات التي تواجه عمل الجمعيات ولهذا يطلب منها الاستعانة بكل ما هو متاح لديها من تعاون على المستوى المحلي والعالمي لتغطية إحتياجاتها المادية، إضافة إلى حاجتها لآليات عمل وتنظيم وممارسات جديدة تقوم على التناغم بين وسائل الإعلام والنشاط الأهلي التطوعي وتعميق العلاقة بين القطاع التطوعي والقطاع الخاص والتواصل بين الأجيال في العمل التطوعي البيئي بشكل خاص، مما يسمح لها بالانخ ا رط في صلب العملية التنموية.

أما الصعوبة الثانية فتؤكد الدكتورة حمد أنها تتجلى في مشكلة تأهيل كوادر مدربة للعمل في هذه المنظمات الأهلية. فالصعوبتان السابقتان أدتا إلى تغيرات كبيرة في خارطة العمل

[1] سعيد سالم الجويلي، مرجع سابق، ص60

التطوعي في العالم الثالث منها التحفظ الشديد من المانحين الأجانب؛ دولا وأفرادا ومؤسسات تجاه المنظمات الأهلية الوطنية وبروز دور منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والأجنبية، التي أصبحت تمارس دورا رقابيا، وتملي الشروط مقابل المعونات التي تقدمها.

أما المشكلة الثالثة فتتجلى في ضعف التنسيق؛ حيث تعاني المنظمات من ضعف التنسيق فيما بينها وبين المنظمات العاملة في المجال نفسه، مما يحدث ارتباكا وعدم فعالية إضافة إلى ضعف التنسيق بين المنظمة والجهات الحكومية المختصة.

1. **انخفاض وهج السلام والترا رجع التدريجي للآمال:** عندما يبدأ وهج العمل بالتراجع بسبب الفشل في التقدم في المشاريع، أو عدم تحقيق الآمال السريعة يزول ذلك الشعور بالنشاط الذي يصاحب العاملين في منظمة أصدقاء الأرض، والذي يكون له أثر إيجابي جدا على القرارات التي تتخذها الهيئات المانحة بخصوص المساعدة. فما يلبث أن يحدث تراجع متواصل في المساعدات الدولية تزامن مع انخفاض التوقعات بخصوص تنشيط دور القطاع الخاص في المنطقة المعنية. والنتيجة الحتمية هي عدم الاستمرار في نهج واضح سواء فيما يتعلق ببناء المؤسسات أو المشاريع التنموية التطويرية ويؤدي للمزيد من عدم اليقين، وربما الذعر عن البعض الذين يجدون في المتاح فرصة لن تعوض .وظهرت هذه الحالة بوضوح في مناطق عديدة لعمل هذه المنظمة، أي بعد انتهاء فترة الالتزام بتمويل السلام والتي تمتد لأشهر وأحيانا لسنوات عديدة.
2. **الاهتمام بالأزمات الطارئة على حساب تمويل طويل الأجل:** عادة ما يكون دور الدول المانحة منحازا نحو حل الأزمات المالية قصيرة المدى بسبب الصدمات السلبية مثل الإغلاق أو الحصار أو القصف أو غيرها، فمن الطبيعي أن تأتي الاستجابة سريعة للأزمات الإنسانية وأن يكون بقاء البشر وحياتهم أهم من أي مشاريع البيئة والاخضرار، إلا أن الدول المانحة كان باستطاعتها أن تمارس ضغوطا على الدول لمنعها مثلا، من تدمير البنى التحتية والمنشآت والمدارس التي أقيمت بأموال دافعي الضرائب من الأوروبيين والأمريكيين، إلا أن هذا الأمر لم يحدث.

3. **التوعية نحو المسؤولية الاجتماعية البيئية تتطلب وقتا أطول وتمويلا أكبر:** أثبتت بعض التجارب أن الإنفاق والوقت اللازمان لقيام السلطات بعمل في المجال البيئي يتطلب وقتا أكبر مما كان متوقعا، وبدلا من الاستثمار في بناء تدريجي ولو بطئ سعت الدول والهيئات المانحة إلى المشاريع الظاهرة التي تترك أثرا ولو مؤقتا ولكنه بارز كفاية لتبرير الإنفاق، هذا الأمر خلق مجالا للكثير من حالات الفساد والتي ركز فيها الشركاء المحليين بما في ذلك السلطات على آثار سطحية مثل لافتة الممول أو منشورات المشروع وتم إهدار الكثير من التمويل على قضايا لم تكن بالضرورة ضمن أولويات الشعوب[1].
4. **التحول تدريجيا من المنح إلى القروض:** إن ازدياد ميل العديد من الدول والهيئات من المنح إلى القروض، مع أن الظروف لا تسمح بعد لاستعمال القروض المخصصة لإعادة اخضرار الدول، حتى وان كانت ميسرة إلا في حالات الضرورة القصوى. ولعل سوء تجربة السلطات المحلية في إدارة القروض البيئية أكبر دليل على هذا، فعلى الرغم من تشكيل لجنة عليا درراسة القروض وتقديم التوصيات حول عرض أو حاجة للقروض، إلا أن القروض ما زالت لا تعرض على المجلس التشريعي وبالتالي قرار القروض، هو قرار لجنة متخصصة وليس قرارا شعبيا على الرغم من الآثار المدمرة التي قد تؤدي إليها القروض على المدى المتوسط والبعيد وعلى مقدرات وخيرات الأجيال القادمة. كما لا يتم مراعاة أن تكون القروض للقطاعات الإنتاجية ذات المردود الربحي الذي يخلق فرص عمل، والقادر على السداد دون مخاطر غير ضرورية وما زال التعامل مع القروض لا يؤخذ بجدية.
5. **اشتراط شراء المعدات والخبرات التقنية للدولة المانحة:** يعتبر هذا الأمر من الشروط المجحفة والتي تمنع فرص التنمية الحقيقية في البلدان المتخلفة، وترتفع نسب المساعدات التقنية حسب اختلاف الدول من قيمة المنح، وترتفع رواتب الخبراء والتقنيين الأجانب لتصل إلى ثلاثة أو أربعة أمثال أعلى راتب في مؤسسات السلطة الوطنية، مما يخلق فرصا للفساد واستخدام النفوذ على الجانبين وتحديدا في ظل فرض أنماط معينة للتنمية تقوم على الاستهلاك ونمط الحياة الغربي[2].

[1] مصطفى سلامة حسين مدوس فلاح الراشيدي، مرجع سابق، ص161.

[2] مصطفى سلامة حسين، مدوس فلاح الراشدي، مرجع سابق، ص162.

6. **أهمية التنسيق:** مرت فترة طويلة قبل أن تدرك المنظمة والهيئات المانحة أهمية التنسيق فيما بينها وظلت لقاءات المانحين الدورية عبارة عن لقاءات لتقديم لوائح الاحتياجات لدى الدول المستفيدة من خدمات المنظمة، وتطورت تدريجيا قدرة المنظمة على طلب المزيد والحصول على القليل .في العام 2005 ، وضعت أول خطة متوسطة المدى وظل التمويل الخارجي أساسيا حيث تمت الخطة بمساعدة أطراف دولية وبالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المحلية والمنظمة، وبدأ العمل مع الدول والهيئات المانحة لتأمين أكبر كم ممكن من التمويل لمشاريع هذه الخطة. يعتبر التنسيق بين الجهات المانحة فيما بينها وبين السلطة الوطنية والمؤسسات الأهلية ركيزة أساسية لبناء نظام نزاهة فعال وشفاف.

يجب أن يتم التنسيق على مستويات مختلفة منها :

- المستوى القطاعي /المستوى الكلي وقد حدث في عدة حالات، إذ يتم التنسيق بين الجهات المانحة على مستوى قطاع معين مثل التعليم أو الصحة أو المياه، وفي حالات أخرى يتم التنسيق على مستوى نسبة الدعم بشكل عام .حتى الآن لا يتم التنسيق على مستوى التنفيذ أو تقييم الأثر مما يتسبب في إشكاليات على أرض الواقع.
- التنسيق بين المانحين أنفسهم وعلى المستويات المختلفة للعمل وليس على مستوى التخطيط؛ بل أيضا التنفيذ وتقييم الأثر.
- التنسيق بين المانحين والدولة التي تتلقى المنح بحيث يتوافق التمويل مع الحاجات المجتمعية والتنموية.
- التنسيق بين المجتمع المدني والمانحين باعتبار أن المجتمع المدني يقوم بجزء هام من إعادة الاعمار لا يمكن تجاهله، وباعتبار أن قد يحمل رؤى تنموية مغايرة للدولة أو السلطة الرسمية[1].

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بالجانب التنظيمي.

يعد الجانب التنظيمي من بين الجوانب الهيكلية في صيرورة عمل أي منظمة، وفي حالة منظمة أصدقاء الأرض فإن العملية لا تختلف كثيرا؛ إذ أن رسم هيكل تنظيمي والانضباط وفق

[1] يسرى دعبس، مرجع سابق، ص364.

جدول عمل صارم، يتطلب وجود كادر رصين ذو خبرات كبيرة ومتمكنة، وهذا للأسف ما تفتقر له منظمة أصدقاء الأرض، فرغم عالميتها وحدودها اللامحدودة، إلا أن طاقم عملها يظل غير مؤطر بشكل فعال ودائم، فكثير ما يستقيل العمال لأسباب مالية أو لعدم التفاهم والكوادر الأخرى في مجال خطط العمل والاستراتيجيات والأهداف في كل بلد، كما أن صعوبة التنقل وإقامة معسكرات و ورشات عمل والمعيقات التي تمارسها الدول على نشاط المنظمة، يجعل عملها والرغبة في العمل تتراجع.

وسنعرض فيما يلي النقاط الرئيسية التي تشكل عائقا أمام جهود المنظمة:

- عدم القدرة على ضمان الأمن في الأساس، وتحقيق الحكم الرشيد والنمو العملياتي.
- عدم وجود آليات فعالة للتنسيق بين الجهات الدولية الفاعلة.
- انعدام الشفافية في أهداف الجهات المانحة، في معظم الأحيان مما أدى إلى ألاعيب سياسية والحد من أنشطة التنسيق.
- إن عمل المنظمة بطيء في مجال القدرة على البناء، وهذا ما يعيق التقديم الفوري وطويل الأجل للخدمات، والذي يؤدي بدوره إلى تأخر في النمو.فتأخر تسليم الخدمات من قبل الحكومة، قد يدفع الناس للجوء إلى أمراء الحرب، وخلق تربة خصبة للفساد والانحدار من جهود إعادة عمل المنظمات الأخرى.
- مشاركة البلدان في صنع القرارات هي ضرورة حتمية، ولكن، كما نوقش فهي تطرح إشكالية الوقت نفسه.
- توقيت وتسلسل الأنشطة، فمن السابق لأوانه التركيز الحصري على البيئة وإهمال مخاطر زعزعة استقرار الوضع، وتجدد الصراع في بعض بقاع العالم، و من حيث الاقتصاد، فان اتخاذ التدابير مثل انفتاح الأسواق والخصخصة، تحتاج إلى أن تكون متوازنة وأن تنفذ باعتبارها من الضرورات الإيديولوجية. على خلاف الأمور البيئية التي لا زالت الكثير من المجتمعات تهملها.
- عدم وجود اهتمام كاف للربط بين إعادة تشكيل حكومة بيئية، والفعالية في امننة القضايا البيئية، فهذه المسألة لا تترتب نتيجة لتقسيم الأنشطة البيئية بعد انتهاء الحروب؛إذ ترتكز في عمل الفاعلين الدوليين بواحدة من المناطق. ففي حين أن العملية

يجب أن تتم من قبل الجهات الفاعلة في التنمية وشركائها مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية، منظمة التنمية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الموجهة نحو البيئة. تتم عملية إحياء التقاليد البيئية ضمن شرعية الحكومة في المقابل من قبل الجهات المانحة مثل الأمم المتحدة والمانحين الدوليين[1].

إن منهج" الإصلاح السريع "هو بحجم واحد يناسب الجميع، إذ تتجسد الحلول في شكل من أشكال الاتفاقات والقوانين التشريعية، والأنشطة التي يضطلع بها في وقت سابق لأوانه أو تأخر بناء المؤسسات، وتجاهل وجود قدرات محلية يمكن الاعتماد عليها من قبل الجهات الخارجية وبالتالي يعوق الدولة من استرداد كامل لاستقلالها وكذلك يحول دون الفرص المتاحة للحكومات لإقامة شرعيتها[2].

المطلب الثالث: مستقبل وآفاق منظمة أصدقاء الأرض العالمية.

تنتهي دراستنا هذه والمتعلقة هنا باستعراض نشاط "أصدقاء الأرض العالمية "كمنظمة إلى أربعة سيناريوهات حول مستقبلها ونشاطها البيئي. إلا أن المنظمة منكشفة بشكل واضح، وهذا بسبب تبنيها تعريفا جد موسع بخصوص البيئة.

أولا؛ هل بإمكان النشاط البيئي لمنظمة " أصدقاء الأرض العالمية "أن يربح المعركة البيئية ويخسر حربها؟ كان لمنظمة " أصدقاء الأرض " وأن جاءت إلى الوجود منذ أربعين سنة، وهو عمر يحتوي في جزء كبير منه الحركة البيئية الحديثة .لقد تم إنجاز صفقة كبيرة في تلك العقود الأربعة الماضية، حيث يوجد الآن وزارات وطنية خاصة بالشؤون البيئية، ومعاهدات دولية بيئية، البرنامج البيئي الأممي، مؤتمرات دولية ومحلية ووطنية وكذلك" خطط عمل بيئية " محلية، وطنية ودولية وأيضا مواطنون ووسائل إعلام واعية بقضايا البيئة أكثر مما هو من قبل. كانت " أصدقاء الأرض العالمية " تتصدر هذا المسار البيئي كما بإمكانها أن تتعدى بعضا من اعتمادها وائتمانها للتقدم الذي أحرزه المسار البيئي في ظل الحركة البيئية الحديثة[3].

---

[1] يسرى دعبس، مرجع سابق، ص366.

[2] ماجد أحمد محمود، مرجع سابق، ص70.

[3] إبراهيم السيد أحمد، مرجع سابق، ص135.

لكن لا زال العالم اليوم يتحدث عن" أزمة بيئية"، كما يوجد هناك طرح علمي مفاده أن كوكب الأرض سيصادف بعض المشاكل البيئية الكبيرة (كتغير المناخ على سبيل المثال). لكن ما الذي سيبقى على المحك البيئي؟ صحيح أن" أصدقاء الأرض العالمية " وفي ظل هذا المسار أو الحرب البيئية –إن صح التعبير– ربحت العديد من رهانات المعارك الفردية إلا أن الحرب لا تزال قائمة لحد الآن. فعلى سبيل المثال، لم يحدث بعد ذلك التغيير الأساسي الذي يمكن أن نلمسه ضمن سلوكيات الأفراد عبر ربوع العالم.

فالإشارات في واقع الأمر مستقرة في الاتجاه الآخر؛ حيث أن مجتمعات العالم لا تزال مجتمعات استغلالية، كما أنه لا زالت تظهر وباستمرار توقعات تبين أنه وفي جميع البلدان لا يوجد هناك سياسي تبوء سدة الحكم واستخدم بطاقة حماية البيئة، فكل السياسيين يعدون بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، كما أن هذا الأخير غالبا ما يتصدر أجندات سياساتهم العامة. فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كانت هناك في عهد بوش الابن شعبية أمريكية تدعم معارضة بوش لاتفاقية كيوتو، أما الصين، فتمتلك في هذا الصدد، برنامج طموح بخصوص تنميتها الاقتصادية المركزة بقوة على النموذج الصناعي الغربي، وهو ما يستدعي وجود مشاكل ومخاطر ناجمة عن التلوث...الخ، كما توجد هناك برامج مماثلة في الهند.

يدعي الناس بطريقة ما بوجود مخاطر بيئية، إلا أنهم يتخلون عن متابعتها والاشتراك في إدارتها وبذلك اتخاذ موقف حيالها بالاصرار على الاحتجاج ضدها على سبيل المثال وبذلك، يكمن الخطر المحدق بـ"أصدقاء الأرض" مثلها مثل جميع المنظمات البيئية غير الحكومية الاخرى في عزوف الرأي العام عن المشاركة في قضايا الشؤون البيئية. حيث نلمس وجود رضا في أواسط هؤلاء الناس بالتعايش مع هذه المشاكل والمخاطر البيئية، بدلا من اتخاذ مواقف صارمة وضرورية حيالها دون مواجهة حدوثها[1].

يمكننا أن نضرب مثالا في مجال آخر: الإدمان على الكحول، حيث أن مختلف NGOs المحلية الوطنية آلت إلى الوجود خلال القرن الماضي أو مؤخرا، من أجل مكافحة هذه الآفة الخطيرة التيلا تزال تفتك بحياة الكثير من الناس بسبب إدمانهم على الكحول. ورغم ذلك نجد أن الرأي العام يتعايش مع هذه المشكلة وأسبابها بدلا من اتخاذ

[1] مصطفى سلامة حسين، مدوس فلاح الراشدي، مرجع سابق، ص162.

خطوات صارمة لوضع حد لها ،أما أولئك المنخرطين في NGOs لمكافحة آفة الإدمان على الكحول، ينظر إليهم على أنهم مشاركون وهميون في قضية فاشلة.

لهذا وجب علينا أن نتساءل هنا وفي هذه لنقطة: أبإمكان "أصدقاء الأرض العالمية" أن تخطو حذو مسار حماية البيئية في حين لا تزال الشعوب تتعلم كيف تتعايش والتدهور البيئي؟ لازالت "عقيدة البيئيين المتخصصين" بعد أزيد من أربعة عقود غائبة عن الواقع. في هذا الصدد، تنشط "أصدقاء الأرض العالمية" بشكل جيد في إطار حملاتها الخاصة بحماية البيئة وسلامتها، فهي تعتقد بأنها المنظمة الاكثر نشاطا في الترويج لحملات البيئة بالمقارنةمع المنظمات البيئية غير الحكومية الأخرى.

إلا أنه ورغم وجود هناك نشاطات يشهد لها الميدان على فاعليتها، إلا أنها تفتقد لنظام مذهبي أساسي وموحد والذي من شأنه أن يدعم أسسها ومبادئها البيئة، مما قد يفوق حد المشكلة عندما تستمر "أصدقاء الأرض" في الانتشار الجغرافي الواسع والاعتماد المتزايد على القطاعات المحلية والوطنية عبر كامل ربوع العالم. فما الذي بإمكانه أن يجعل جميع هذه القطاعات الوطنية والفروع المحلية متماسكة؟ صحيح أن التنوع قد يكون قوة كبيرة، لكنه بإمكانه أيضا أن يشكل ضعفا كبيرا يؤثر على عمل المنظمة[1].

ثانيا؛ و بالإضافة إلى إفتقاد منظمة "أصدقاء الارض العالمية "لايديولوجية سياسية متفق عليها، توجد هناك مشكلة على المستوى التقييمي، حيث نجد أن المنظمة تسقط في شروط التميز الذي وضعه "(Andrew Dobson) "أندرو دبسن بجامعة كيلي بالمملكة المتحدة بين "المذهب البيئي" أو ما يسمى بـ" البيئية" و"المدهب الايكولوجي" أو "الايكولوجية". حيث يدافع "المذهب بيئي" عن المقاربة الإدارية لتسير المشاكل وشؤون البيئية وضمان حمايتها في المدهب من خلال الإيمان بأن هذه المشاكل قابلة للحل بدون إحداث تغيرات رئيسية على المعاير الرهينة أو في أنواع الإنتاج والاستهلاك. في حين يرى "المدهب الايكولوجي" بأن الحضور المستمر والوفي يفترض إحداث تغيرات جذرية على علاقاتها مع العالم الطبيعي–غيرالبشري وأيضا – إحداث تغيرات على نمط الحياة الاجتماعية والسياسية. يلاحظ دبسن بأن ملكة إنجلترا لم تصبح " سيدة بيئية سياسية " هكذا

[1] سعيد سليم الجويلي، مرجع سابق، ص61.

بين ليلة وضحها ،بل لأنها ببساطة من خلال إمتلاكها على أسطول من سيارات الليموزين القابلة إلى التحول إلى البنزين الخالي من الرصاص.

حسب هذه التعريفات، ترى "أصدقاء الأرض العالمية" نفسها تتبع " المذهب الايكولوجي"، إلا أنها لم تكن فعالة في تبليغ هذه الاديولوجية أو في تحقيق تقدم رئيسي. تعد "أصدقاء الأرض البريطانية" من هذا القبيل إحدى الجماعات التي درسها دبسن كمثال لتوضيح كم من الصعب تتبع هذه الاديولوجية. كما يلاحظ دبسن بأن المشكل الذي تتخبط فيه "أصدقاء الأرض البريطانية" كان يكمن أثناء سنوات الثمنينات في حملتها التي اطلقها من اجل ازالة الرذاذات وبالرغم من ذلك الحملة ناجحة، لكن النشطاء السياسين الخضر قالوا بضرورة شن "أصدقاء الأرض البريطانية" حملة ضد كل الرشاشات (البخاخات) وعن طريق مثل هذه الحملات كانت "اصدقاء الارض البريطانية " تكرس التسامح مع الذات، وتقبل بالباطل، وأنماط الاستهلاك الخارجية عن دعم الجميع وبتعبير آخر، كان ينظر إلى "أصدقاء الارض البريطانية"[1].

كان جوناثان بوريت ((Jonathan Porritt) أحد أبرز المدافعين البيئين البريطانيين، وقد كان مديرا لشيكة "أصدقاء الأرض البريطانية" وفي الوقت نفسه المتحدث بإسم الحزب البيئي. في الحقيقة حرر في هذا الصدد بوريت بيانين اثنين خاصين بالانتخابات العامة لحزب البيئة البريطاني، وكمقتطف من هذين البانين يقول "بوريت: " سأكرس نفسي بكل ما أوتيت من عزم وقوة حتى أبين ما المقصودة بعقيدتنا ومبادئنا" الأعمال توحد والتعليمات تفرق" ... يمكن للشعوب أن تتحد من أجل الاشتراك في مهمة ما (مثل تنظيف المحيط من بقع الزيت العالقة به) لأنه في الواقع، يوجد هناك عمل رئيسي ينبغي إنجازه في هذا الشأن. وإذا استدعى هؤلاء الناس، بعد إنهائهم من تنظيف بقع الزيت هذه، ليوضحوا الأسباب التي دفعتهم لتقديم المساعدة لإنجاز مثل هذا العمل فبإمكانهم أن يتباينوا في الآراء لكنهم في النهاية بإمكانهم أيضا أن يجتمعوا في جو تسوده أواصر الصداقة[2].

[1] يسرى دعبس، مرجع سابق، ص،366.

[2] سعيد سالم الجويلي، مرجع سابق، ص130.

قد يكون بعض هؤلاء الناس تدفعهم أسباب بيئية لتنظيف المحيط؛ وقد تكون التحفيزات المالية هي الدافعة بآخرين للقيام بمثل هذا العمل كما قد تلعب المبادىء الدينية دوار في تحريك ضمائر الـمواطنين حتى، يبادرون بمثل هذه المبادرة...إلخ. لطالما ينصب الانتباه على المهمات المشتركة، مما يؤدي إلى ظهور التعاون وبذلك، بات من السهلعلى منظمة "أصدقاء الأرض العالمية" مثلها مثل باقي المنظمات البيئية غير الحكومية أن تستمر في التركيز على إنجاز المهام بدلا من التركيز على تحفيز الآخرين وتحريكهم. وبذلك، فإن تجنب قضايا بيئية قد يجعل المنظمة قادرة على الاستمرار. إذا خمن بالفعل الأعضاء في ما يجب فعله لتعامل مع المشاكل البيئية (مثل الاستغناء التام عن البخاخات) عندها سيتمكن هؤلاء من اتخاذ ، قرار بشأن التعلم وكيفية التعايش مع تلك المشاكل، لكن إذا لم تكن لديهم أية رؤية بخصوص ذلك، فكيف لهم إذن أن يضمنوا نجاحهم؟ .

أخيرا، أي أرض تتطلع "أصدقاء الأرض العالمية" إلى بناء علاقة صداقة واياها؟ أظهر في هذا الصدد، آرن نايس (Arne Naess) النرويجي الإختلاف بين نشاطات البيئة "السطحية" و" العميقة" وهو الأمر الذي دفع إلى ظهور الطرح الآتي: أين المختصين البيئين مؤهلين لحماية مصالح البشر أو بالأحرى، حماية الحياة على الكرة الأرضية بصفة عامة؟

يرى في هذا الشأن كيث شوتا (keith suter) بان الناس المدعميين للنشاط البيئي هم غير قادرين في حد ذاتهم على توفير الحماية لأنفسهم من الناحية المبدئية، وبذلك حماية الأشكال والأصناف البيئية الأخرى يعد أمرا طارئا بالنسبة للمهمة الرئيسية الرئيسية.

هكذا، نجد بعض الناس ينشطون في حماية الحيتان، إلا أنهم يرغبون في تناول الأسماك واللحوم. إنه الاختلاف الذي يبينه التوتر المحاصيل بين " البيئية" و" الايكولوجية" حيث أنه كلما كانت "أصدقاء الأرض العالمية"أكثر راديكالية كلما فقدت بعضا من أعضائها، وكلما كانت المنظمة أقل راديكالية، كلما ابتعدت أكثر عن حماية الأرض[1].

[1] يسرى دعبس، مرجع سابق، ص367

خلاصة:

لطالما كانت" أصدقاء الأرض العالمية " من أبرز وأنشط المنظمات البيئية غير الحكومية في العالم. فقد قطعت شوطا كبيرا في تجسيد إنجازات كبيرة على أرض الواقع، إلا أنها تواجه بعض التحديات الكبيرة أمامها. إن هذه التحديات لا تواجه فقط " أصدقاء الأرض العالمية "بل إنها تُعنى أيضا بباقي منظمات وشبكات النشاط البيئي بشكل عام. فالانكشاف المميز للمنظمة منبثق من سياستها الخاصة بتبني تعريفا جد واسع للبيئة، كما أنها تحاول التعامل مع عدد كبير من القضايا البيئية.

بالأخير تقترح منظمة أصدقاء الأرض مجموعة من التوصيات والمقترحات من بينها:

- يجب على الدول الاهتمام الفعلي بقضايا البيئة ومعالجة الأزمات الإنسانية والبيئية.
- يجب على المجتمع الدولي أن يساعد في إعمار وترميم البنية التحتية البيئية والمدن المدمرة بيئيا.
- يجب على المحاكم الوطنية والدولية ملاحقة الذين كانوا في صلب المسؤولية ،لمحاسبتهم على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي البيئي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- ضرورة حث الأطراف السياسية على مواصلة السير بطريق المصالحة الوطنية البيئية، والانخراط في مفاوضات شاملة للوصول إلى خطة تضمن بيئة سليمة في البلاد.
- التأكيد الدائم على حصر هذه الأعمال بيد الدولة، ويجب على الكل الأفراد غير النظاميين العمل ككل متكامل وحل تجمعاتهم كجزء من عملية تحقيق فكرة الأرض ملكا للجميع.
- التشجيع على إقامة منتديات ورشات عمل حسب المعايير العالمية للتذكير بمخاطر التلوث وبوجود مراقبين دوليين.
- إقامة قناة فضائية مستقلة خاصة بمؤسسات المجتمع المدني في المجال البيئي.
- ضرورة تخصيص نسبة من إيرادات الدولة لمؤسسات المجتمع المدني من أجل الدعم والاسناد لعملية تحقيق الأمن البيئي.

خـــاتمـــة

تحقق التنمية المستدامة غاية تسعى لها كل الدول سواء كانت متقدمة أو نامية من خلال فسح المجال أمام المنظمات غير الحكومية ،حيث أصبح هناك هدف لتحقيق التعاون المتوازي بين أضلاع المثلث الفاعل في تحقيق التنمية ،حيث فرضت المنظمات غير الحكومية وجودها جنبا إلى جنب مع الدول بصفتها عنصرا فاعلا ورئسيا في العملية التنموية.

كما لبعت المنظمات غير الحكومية أدوارا مختلفة في هذا المجال (تنمية) وذلك من خلال تهيئة ممارسات فضلا ووضع مقترحات ومبادئ توجيهية ،والقيام باعمال البحث والتطور المتعلقة بالتكنولوجيا والمعايير المساهمة في صياغة القوانين في الشؤون العامة ،خاصة البيئية منها.

كما أصبحت المنظمة غير الحكومية تعرف اليوم إرتكازا أساسيا في عملية التنمية والتحديث في كل مجتمعات العالم وقد نشأت هذه المنظمة لمواجهة المشكلات التي عجزت المنظمات الحكومية عن معالجتها.

حيث تعتبر التنمية المستدامة بأنها تنمية طويلة المدى تلبي الاحتياجات الاساسية للفرد وترعى حق الاجيال القادمة على المحيط الحيوي ،تقوم على التنسيق والتكامل وترعى الحفاظ على القيم الاجتماعية،كما ترعى النوع الوراتي للكائنات الحية بجميع أنواعها النباتية والحيوانية.

ويظهر التكامل فعلا بين البيئة والتنمية فيما تجسده التنمية المستدامة ،التي تحقق التوازن البيئي وتهيأت الظروف التي تتيح إعطاء المواد الطبيعية.

لذا المنظمات غير الحكومية ذات البعد البيئي للتنمية المستدامة تصب جل إهتماماتها في القضاء على الثلوت البيئي والحفاظ على الغطاء النباتي والثروة المائية والحيوانية ،فهناك جمعيات شعارها نشر الوعي بضرورة الحفاظ على الثروة النباتية وهناك جمعيات أخرى شعارها القضاء على ثلوت البيئة الناجم عن قلة وعي أفراد المجتمع بضرورة العيش في محيط نظيف يضمن الممارسة الحسنة لكل الاعمال الانسانية ،وما نتوصل إليه ان المؤسسة غير الحكومية لكي تحقق البعد البيئي للتنمية المستدامة يجب ان تتمتع بالفاعلية والكفاءة العالية في أداء مواردها البشرية.

ومن بين هذه المنظمات التي تسعى الى حماية البيئة إستفردنا بمنظمة "أصدقاء الأرض" كنمودج حيوي وناشط في العمل البيئي.

وما توصلنا إليه في بحثنا هذا والذي ركز مجمله على دور المنظمة غير الحكومية في بلورة مفهوم التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة والموارد الطبيعية في مايلي:

- ✓ يجب على الدول التي مازالت تراودها بعض الشكوك والتخوفات من فسح المجال للمنظمات غير الحكومية وخاصة الدول النامية ان تهتم بالعمل الجمعوي والتطوعي وان تلين قوانينيها وتغير من نظرتها الاقصائية والاعدائية للمنظمات غير الحكومية وتشجيع هذه المنظمات وترفع القيود عنها.
- ✓ ينبغي أن تتمتع المنظمات غير الحكومية ذات بعد عالمي بشخصية الدولية القانونية حتى تصبح قادرة على القيام ببعض الوظائف التي مازالت حكرا على الدول.
- ✓ يجب على المنظمة غير الحكومية وخاصة المهتمة بشؤون البيئة ان لا تحترف عن أهدافها وتبقى ملتزمة في إطار المبادئ المعلنة عنها والمتمحورة حول الانسانية.
- ✓ إن مشكلة البيئة مشكلة أخلاقية بالدرجة الاولى لان الوسائل القانونية لوحدها عاجزة في توفير الحماية الازمة للبيئة ،وبالتالي تعيق التنمية.
- ✓ المجال البيئي يعد في صلب عمل المنظمات غير الحكومية إذ عرفت هذه المنظمات الناشطة في مجال البيئة نمو متزايد كما شهدت حملاتها المناهضة للإعتداءات التي تتعرض لها البيئة ،كما هو الشأن بالنسبة لمنظمة "أصدقاء الارض "وما قامت به من مجهودات جبارة من أجل حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والكائنات الحية.
- ✓ تزداد فعالية المنظمات غير حكومية بتحسين أدائها كلما إستطاعت الاعتماد على النسق الشبكي وذلك من خلال إتصالها مباشر وبناء علاقات مع المنظمات الوطنية ،وأن تتكون المنظمة الدولية غير الحكومية من مجموعة منظمات أهلية وهذا ما يتيح لها توفير كفأت مأهلة من سكان الدول التي تنشط فيها ،وكذا سرعت جمع المعلومات عن الظاهرة المستهدفة من عمل المنظمة ،كما هو الشأن بالنسبة الى منظمة أصدقاء الارض العالمية.

- ✓ وفي الاخير تعتبر حماية البيئة والتنمية المستدامة مهمة الفواعل الدولية وغير الدولاتية لاسيما المنظمات البيئية غير الحكومية بحكم إنتمائها للمجتمع المدني العالمي ،ونشطاتها البيئية ضمن حركية نشطة تسعى لتحقيق الاستدامة البيئية العالمية من خلال ترشيد إستخدام الموارد البيئية ترشيدا عقلانيا يراعي طلبات الاجيال الحاضرة دون المساس بحقوق الاجيال القادمة.

قـائمـــة المصـــادر
والمراجـــع

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية:

1. أماني قنديل، الموسوعة العربية، للمجتمع المدني، مكتبة الاسرة، الهيئة المصرية، العامة للكتاب، 2008.
2. بوعجيلة حميد، المجتمع المدني في المشروع المجتمعي للتغير
3. تونسي بن عامر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2003.
4. خالد السيد متولي محمد، نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، دار النهضة العربية، ط2005،1.
5. خالد مصطفى قاسم –إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة–الدار الجامعية– الإسكندرية 2007.
6. خالد مصطفى قاسم، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة الدول العربية القاهرة 2007.
7. د/وائل أحمد علام. المركز الدولي للمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة. دار النهضة القاهرة 2002.
8. رجب عبد الحميد، المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق،دار أبو المجد للطباعة بالهرم، 2010.
9. سامح كامل عبد العزيز، قانون التنظيم الدولي، الأسراء للطباعة، القاهرة، 2007.
10. سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002/2003.
11. سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، لبنان، ط1، 2010.
12. شحاتة عبد المسيح السعيد، دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي الحاضر والمستقبل، المجلة السياسية الدولية، العدد 119، عام 1995.

13. شوون ما كبيرد،أصوات متعددة وعالم واحد، الشركة الوطنية، للنشر والتوزيع، اليونسكو.

14. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية" مجلة مستقبل 1993.

15. عبد السلام صالح عرفة، التنظيم الدولي، منشورات الجامعة المفتوحة، دط،.

16. عبد الله الوداعي، قانون الدولي ودوره في حماية البيئة.

17. عبد الله حبانة، رابح بوقرة، التنمية المستدامة، جامعة الاسكندرية، 2009.

18. عبد الناضر زياد، هاجينة، القانون البيئي، النظرية القائمة للقانون البيئي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

19. عتمان غنيم وماجدة أحمد، التنمية المستدامة وفلسفتها وأدوات قياسها،، دار صفاء عمان، 2007.

20. العشاوي صباح، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة الجزائر، ط1، 2010.

21. علي خاطر شنطاوي، قانون ادارة المحلية، دار وائل النشر، الأردن، 2002.

22. عمارة جفال، قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية، مجلة الجزائر للعلوم السياسية والاعلامي، العدد الاول، 2003..

23. عمر سعد الله وأحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجزائر، ط3، 2005، ص ص 328-329.

24. عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

25. عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير حكومية في القانون الدولي: بين النظرية والتطور، دار هوما، الجزائر، 2009.

26. غضبان مبروك، مدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007.

27. محسن الفحام، التنمية المستدامة وتأثيراتها الايجابي على المجتمع، سنة 1984.

28. محمد باتر علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع.

29. محمد بهجت جاد الله كشك، المنظمات وأسس إدارتها، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

30. محمد جاسم عبد الحماوي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.

31. محمد حسني مصيلحي، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، 1989.

32. محمد سامي عبد المجيد، قانون المنظمات،الجزء الأول،الأمم المتحدة، الإسكندرية، 1997.

33. محمد صافي يوسف، مبدأ الاحتياط لوقوع الأضرار البيئة : الدولي القاهرة، 2007.

34. محمد طلعت العنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، التنظيم الدولي للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، منشأة المعارف، الإسكندرية،

35. محمد طلعت الغنيمي، الوجيز في التنظيم الدولي، منشأة المعارف الإسكندرية، 1974.

36. محمد علاء الدين عبد القادر، علم الاجتماع الريفي المعاصر والحديثة في التنمية الاسكندرية 2003.

37. محمد غنايم، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنساني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

38. محمد موسى عريفات، مبادئ التنمية والتخطيط ، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 1992.

39. مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية " الاتجاهات المعاصرة "مجموعة النيل العربية 2007 .

40. مصطفى أحمد فؤاد، قانون المنظمات الدولية (دراسة تطبيقية)، دار الكتب القانونية، مصر، 2004.

41. مصطفى سلامة حسين، مدوس فلاح الراشيدي، القانون الدولي للبيئة، دراسة للقواعد العامةوأهم الاتفاقيات الدولية والاقليمية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بالبيئة، لجنة التعريف والتعريب والنشر بالقاهرة، 2007.

42. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دول قطر(انجازات وتحديات)، دار النشر اللجنة الدائمة للسكان، ط1، 2008.

43. هيثم مناع، الإمعان في حقوق الإنسان، موسوعة عالمية مختصرة، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 .

44. وائل أحمد علام، المنظمات الدولية(النظرية العامة)، مكتبة النصر، الزقازيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

45. وسام نعمت إبراهيم السعيدي المنظمات الدولية غير الحكومية (دراسة مستقبلية في ضوء أحكام التنظيم الدولي المعاصر)، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر و البرمجيات، مصر، الإمارات 2012.

46. وسام نعمت إبراهيم السعيدي، المنظمات الدولية غير الحكومية) دراسة مستقلة في ضوء أحكام التنظيم الدولي المعاصر، دار الكتب القانونية دار الشتات للنشر البرمجات، مصر، الأمارات، 2012.

47. يسرى لعبس، البيئة والتنمية المستدامة قضايا وتحديات وحلول "دراسات وبحوث في الانتربولوجيا الايكولوجية "ج 1،الاسكندرية، البيطاس للنشر والتوزيع، 2006.

قائمة المذكرات:

1. أحمد محمد عيادي، دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، رسالة دكتورا، 2008.

2. بدر عبد المحسن عزوز–حق الإنسان في بيئة نظيفة–أطروحة دكتوره في الحقوق– جامعة عين الشمس كلية الحقوق القاهرة 2007.

3. رضوان أحمد الحفاف .حق الانسان في البيئة السليمة في القانون الدولة العام، رسالة الدكتوراه، جامعة القاهرة، 1998.

4. سالمى رشيد، أتر تلوت البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر أطروحة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

5. عمر شريف، استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة، دراسة حالة في الجزائر، رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية، قسم علوم الاقتصادية جامعة باتنة، 2007.

6. لخضر حنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وأفاق مذكرة الدكتوراه في علوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2011.

7. الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007.

8. ماجدة أحمد محمود –المنظمات غير الحكومية (دراسة نظرية) رسالة مقدمة لنيل دكتوراه جامعة القاهرة كلية العلوم السياسية 2007.

9. محمد عربي، مشروعات التنمية المستدامة في العالم العربي في ظل التحديات العولمة، رسالة دكتوراه، سنة 2003.

10. محمد عربي، مشروعات للتنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية 2003.

11. ياحي وناس، الأليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2007.

12. أحمد لكحل، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة في الجزائر .مذكرة ماجستر. جامعة الجزائر2002.

13. جداوي أحمد، إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة تلمسان 2010-2011.

14. زرنوح ياسمنة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر–مذكرة لنيل ماجسيترجامعة الجزائر 2006.

15. ساسي بن علي، المنظمات غير الحكومية من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدخل، مدكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2003/2002،ص60.

16. سعيداني عبد الوهاب، إصلاح منظومة الأمم المتحدة، مدكرة مجستار في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005.

17. سمير قويدر " دور الجمعية لحماية البيئة ونشر التقافة البيئية " الرسالة ماجيستير جامعة عنابة 2006.

18. قنصل كمال، مبدأ الحيطة في انجاز الاستثمار وموقف المشروع الجزائري، مذكرة ماجستير في الحقوق جامعة جيجل، 2007.

المنظمات والهيئات:

1. برنامج الأمم المتحدة للبيئة " الكتاب السنوي للبيئة العالمية" عرض عام لبيئتنا متغيرة 2005 .

2. برنامج الامم المتحدة للبيئة –توقعات البيئة العالمية –GEO4 .

القرارات الدولية:

1. المنظمة العربية للتنمية الادارية، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، 2011.

2. نهاد جوهر، المجلة السياسية الدولية، المجتمع المدني العالمي، عدد 2006.

3. تقرير الجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987.

4. تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة نيويورك، 1987.

5. تقرير عن التنمية في العالم 2000، دخول القرن 21، البنك الدولي مركز الأهرام للترجمة والنشر.

6. العهد الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤرخ في 16-12-1956 صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 76/98 المؤرخ في 16-05-1989.ج رج ج عدد 20 في 17-05-1989.

7. القانون04-02 المؤرخ في 2004، المتعلق بالوقاية من اخطار وتسير الكوارث، عدد84.

8. قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة المرقم 1296-(34) في 23 مايو 1968.

9. قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة المرقم 288-(ب)الدورة العاشرة 27 فبراير1950.

10. المعهد العالمي للتخطيط " قضايا المستدامة في مصايد الاسماك البحرية.

11. أيف بايغبيدر، المجلة الدولية للصليب الأحمر، السنة السادسة، عدد 1993،34.

II. باللغة الفرنسية:

1. Bettati.le functionmem ent de oing istatut juridique(droit national et international)rappoit de m,e rik harremoes,conceil de l'europe.doc,coll/o.n. g.
2. Martin :bidou (le principle de pérecaution droit internationel) rgdip .1999 .
3. Millenniu minidicators.un.org/unsd/mi/mi/roals.
4. Peirre-marie . droit interneatinel . 4 edition ; paris.1998.p101

Les articls :

articl20'toute personne ale droit ala liberte de reunion et dassociation pacifique'

articl21' toute individu a droit a la liberte d opinion et d exbression

Les sites web :

1. http//www.ngoce.org/content/nseer.doc
2. http//www.tammiama /img.docpar tena riat euro moddoc
3. http//www.tashreaat.com/dostoor

4. http//www.unesco.org/most/sd.arab/fichho.html
5. http/www.alriyadh.com/2004/01/23/article17274.html
6. www.unver.dz/eng/images/uamet
7. www .brotection-brojet :org :wb :conte
8. www. Alghad.com
9. www.amarefa-org/index.php
10. www.diibs.org/syste;/files
11. www.foe.org/projects/food-and-technology
12. www.hamadoucheriad.yolasite.com-2
13. www.ing dz.net/w/showtheread
14. www.mrefa.org/index.php
15. www.ngoao.gov.ig/article show.aspx
16. www.star times.com/3f /3d1130190
17. www.startimes.com/32568a.ndirbelif21mm
18. www.un.org /Arabic/ngo/prochure-htm
19. www.unesco.org/new/fileadmin
20. www.univ.bouira.dz/eng/images/uamel
21. www.univ.chelef.dz/unbc/sminears
22. www.unseco.og/new/fildeadmine
23. www.wafainfo.ps

الفهـــــــرس

الفهـــــرس

تشكرات.

إهداء.

مقدمة..... أ

الإشكالية 01

أهمية الدراسة 01

أهداف الدراسة 02

مناهج الموضوع 02

الدراسات السابقة 03

صعوبات الدراسة..... 04

هيكل الدراسة 04

الفصل الأول: الإطار النظري للمنظمات غير الحكومية

تمهيد..... 06

المبحث الأول: مفهوم المنظمات غير الحكومية وطبيعتها القانونية 07

المطلب الأول: مفهوم المنظمات غير الحكومية 08

الفرع الأول: تعريف المنظمات غير الحكومية 08

الفرع الثاني: نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية 11

الفرع الثالث: خصائص المنظمات غير الحكومية 16

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للمنظمات غير حكومية 25

الفرع الأول: الآراء المتكررة لشخصية المنظمات الدولية غير الحكومية 25

الفرع الثاني: الاعتراف بالشخصية الدولية المنظمات الدولية غير الحكومية .. 27

الفرع الثالث: الاعتراف العلمي بالشخصية القانونية 30

المبحث الثاني: الأسس والمبادئ للمنظمات غير الحكومية 33
المطلب الأول: الأسس القانونية للمنظمات غير الحكومية 33
الفرع الأول: الأسس الدولية للمنظمات غير الحكومية 33
الفرع الثاني: الأسس الوطنية للمنظمات غير الحكومية 40
المطلب الثاني: المبادئ الاساسية التي قامت عليها المنظمات غير الحكومية. 44
الفرع الأول: المبادئ التقليدية 45
الفرع الثاني: المبادئ الحديثة 49
خلاصة..... 54

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي حول التنمية المستدامة.

تمهيد..... 55
المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة 56
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة 56
المطلب الثاني: التطور التاريخي للتنمية المستدامة 61
المطلب الثالث: خصائص وأبعاد التنمية المستدامة 66
الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة 66
الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة 67
المبحث الثاني: ركائز ومؤشرات التنمية المستدامة 73
المطلب الأول: ركائز التنمية المستدامة 73
الفرع الأول: مقومات التنمية المستدامة 73
الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة 74
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة 77

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية المستدامة 87
الفرع الأول: أهمية التنمية المستدامة 87
الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة 87
المبحث الثالث: الأطراف الفاعلة بين التحديات والإنجازات 90
المطلب الأول: الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة 90
المطلب الثاني: صعوبات وتحديات التنمية المستدامة 91
الفرع الأول: صعوبات التنمية المستدامة 91
الفرع الثاني: تحديات التنمية المستدامة 92
المطلب الثالث: إنجازات التنمية المستدامة 96
خلاصة..... 98

الفصل الثالث: دور منظمة أصدقاء الأرض في حماية البيئة.

تمهيد..... 99
المبحث الأول: الإطار العام لمنظمة أصدقاء الأرض العالمية 100
المطلب الأول: إطار تعريفي بمنظمة أصدقاء الأرض العالمية 100
المطلب الثاني: تاريخ منظمة أصدقاء الأرض العالمية 103
المطلب الثالث: برامج عمل وحملات منظمة أصدقاء الأرض العالمية 106
الفرع الأول: برامج عمل منظمة أصدقاء الأرض العالمية 106
الفرع الثاني: حملات منظمة أصدقاء الأرض العالمية 111
المبحث الثاني: دور منظمة أصدقاء الأرض العالمية في تحريك القضايا البيئية ومكافحة أعمال القرصنة البيولوجية 116
المطلب الأول: دور منظمة أصدقاء الأرض العالمية في تحريك القضايا البيئية 116

المطلب الثاني: دور منظمة أصدقاء الأرض في مكافحة أعمال القرصنة البيولوجية 121

المطلب الثالث: رهانات منظمةأصدقاء الأرض على قمة ريو+20 124

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه منظمة أصدقاء الأرض العالمية 127

المطلب الأول: إشكاليات التمويل الدولي منظمة أصدقاء الأرض..... 127

المطلب الثاني: التحديات المتعلقة بالجانب التنظيمي 131

المطلب الثالث: مستقبل وآفاق منظمة أصدقاء الأرض العالمية 133

خلاصة..... 139

خاتمة..... 140

قائمة المصادر والمراجع 143